الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

الكتابة العامة للحكومة
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للأداء لمهمة رئاسة الحكومة لسنة 2025

الفـــهـــــــرس

المحور الأول: التقديم المهمة:

1- إستراتيجية المهمة

2- برامج المهمة

3- الميزانية وإطارالنفقات متوسط المدى

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

1- تقديم البرنامج

2- أهداف ومؤشرات الأداء

3- الميزانية وإطارالنفقات متوسط المدى

الملاحق:

بطاقات المؤشرات

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقة النوع الاجتماعي للمهمة

المـــحـــور الأول تقديـم الـمـهمة

1- تقديم استراتيجية المهمة:

تتولى مهمة رئاسة الحكومة تنفيذ السياسة العامّة للدولة طبقا للتوجهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية بما يضمن السير العادي للمرافق العمومية وتسيير دواليب الإدارة طبقا لمقتضيات الدستور. كما تحرص في هذا الإطار على متابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والتنسيق بينها وتطوير آليات حسن التصرف في المال العام بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين نسق النمو الاقتصادي وتكريس الدور الاجتماعي للدولة.

وتتمثل رؤية مهمة رئاسة الحكومة في أفق 2035 فيما يلي:

"عمل حكومي متناسق لتصرف ناجع وحديث في المرفق العمومي يستجيب لتطلعات المواطن ويحقق التنمية المستدامة".

وتتمثل أبرز المراجع الوطنية والدولية التي تقوم عليها استراتيجية المهمة في:

- الوثيقة التوجيهية تونس 2035 التي تقترح منوالا اقتصاديا جديدا ينبني على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإرساء الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد.
- البرنامج الوطني للإصلاحات الذي يهدف إلى العمل على تحسين الحوكمة والأداء وتفعيل ركائز الخروج من الأزمة الاقتصادية وتحقيق التوازنات الجُملية مع تعزيز مقومات تحقيق نمو دامج ومستدام.
- الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025 ومن اهم محاورها مراجعة الأطر التشريعية وتحسين نظام حوكمة القطاع الرقمي وتحقيق الإدماج الرقمي والمالي بهدف تحقيق الإدماج الاجتماعي وتطوير البنية التحتية لشبكة الاتصال ورقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات واستغلال وحوكمة البيانات الضخمة وتأهيل الكفاءات وتطوير القدرات والمهارات في المجالات الرقمية وتشرف وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي على تنفيذها فنيا.
- برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإداريّة Govtech الذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال والمموّل بقرض من البنك الدولي، يتم من خلاله تنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف إلى تقريب الخدمات الإدارية ذات الأولوية من المواطن من خلال إحداث دور الخدمات الرقمية وتبسيط الإجراءات الإدارية

ورقمتنها وفق منهجية مجددة تعتمد على مقاربة أحداث الحياة وتأخذ بعين الاعتبار حاجيات المتعامل مع الإدارة وتطلعاته.

- استراتيجية تحديث الوظيفة العمومية التي تتضمن عدة محاور من بينها "مراجعة قانون الوظيفة العمومية" و"إرساء نظام وظيفة عمومية عليا" و"دعم الحراك والتنقل الوظيفي" و"تطوير منظومتي التكوين والمعلومات " و"إرساء نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية " و"مراجعة الأنظمة الأساسية".
- الخطط الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي، التي تهدف إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والموازنة لدعم مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وللقضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية والحقوق والواجبات بين المواطنين. حيث تعمل مهمة رئاسة الحكومة على إرساء منظومة قانونية وترتيبية مراعية للنوع الاجتماعي.
- أهداف التنمية المستدامة 2030 حيث تعمل مهمة رئاسة الحكومة على تحقيق هذه الأهداف من خلال مساندة المهمات القطاعية والتنسيق في تنفيذ السياسة العامة للدولة والبرامج التي تمكن من التقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الجنسين والحد من آثار التغيرات المناخية وتكريس مقومات التنمية الاقتصادية.
- الاتفاقيات الدولية حول التغيرات المناخية نذكر أهمها الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس لسنة 2015 إضافة إلى الاستراتيجيات الوطنية التي تم اعدادها وآخرها استراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية في أفق 2050 وفي هذا الإطار وباعتبار الطابع الأفقي لمهام رئاسة الحكومة فإنها تعمل على توجيه السياسات العمومية لإدراج مسألة التغيرات المناخية ضمن الأولويات الوطنية.

وبناء على ما سبق، وفي إطار تنسيق جهود الدولة في تحقيق أهداف المخطط التنموي الرابع عشر للفترة 2023- 2025 وتكريس التوجهات المستقبلية المضمنة برؤية تونس 2035، تتجسّد أبرز مهام رئاسة الحكومة في النقاط التالية:

- **تعزيز نجاعة العمل الحكومي** من خلال تنسيق أعمال المجالس الوزارية ومتابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عنها والحرص على استكمال تهيئة مشاريع النصوص القانونية المتداول

فيها والمصادق عليها والعمل على نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في أفضل الآجال.

- **التسريع في إنجاز المشاريع العمومية والأفضلية الوطنية** من خلال احداث لجنة عليا تسريع انجاز المشاريع العمومية يترأسها رئيس الحكومة تتولى إيجاد الحلول الملائمة لتسريع إنجاز المشاريع العمومية وإقرار التدابير الكفيلة بتجاوز الإشكاليات التي تعترضها.
- **ترسيخ مقومات الحوكمة الرشيدة** من خلال تد عيم وتطوير دور خلايا الحوكمة بالهياكل العمومية بما يمكن من تحقيق نجاعة التصرف العمومي وترشيد التصرف في المال العام.
- **تحديث الإدارة والوظيفة العموميةّ** وذلك من خلال تحديث آليات التصرف في الموارد البشريّة وإعادة تنظيم مناهج العمل بالإدارة العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها بهدف تحسين جودة الخدمات الإدارية المسداة وتعزيز ثقة المواطن بالإدارة.
- **حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية** قصد تأمين ديمومتها وتحسين مواردها الذاتية واستعادة دورها كفاعل اقتصادي واجتماعي وذلك من خلال تطوير منظومة حوكمتها وفقا لمبادئ الشفافية والمساءلة وضبط ومتابعة أطر أدائها بما في ذلك مؤسسات قطاع الإعلام العمومي.
- **المحافظة على الذاكرة الوطنية** من خلال 3 هياكل:
  - مركز التوثيق الوطني الذي يتولى جمع وانتقاء واستغلال كل الوثائق من جرائد ومجلات ونشريات وصور وأفلام توثيقية ومراجع بمختلف محاملها والتي لها صلة بالحياة الوطنية والإقليمية والدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والرياضية وإتاحتها للمؤسسات المعنية من وزارات ومنشآت ومؤسسات عمومية وجماعات محلية ومنظمات وجمعيات وباحثين وصحافيين وعموم المستفيدين.
  - مؤسسة الأرشيف الوطني التي تتولى صيانة التراث الأرشيفي الوطني والسهر على حفظ تنظيم واستعمال أرصدة الأرشيف التابعة للدولة والجماعات العمومية المحلية والهيئات الخاصة المكلفة بتسيير مرفق عمومي والمأمورين العموميين وجمع أرصدة الأرشيف بالبلاد وتلك الموجودة بالخارج وتمكين العموم من الاطلاع عليه وجمع أرصدة الأرشيف الخاص وإعدادها فنيا وإتاحتها للمستفيدين.

- الهيئة العامة للمقاومين وشهداء وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية التي تعنى بمتابعة ملفات المقاومين والشهداء وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية والتعهد باتخاذ التدابير اللازمة لتسويتها والترفيع في مقدار الجراية المخوّلة للمقاومين وحفظ الذاكرة وغرس ونشر قيم المواطنة والوفاء للمقاومين والشهداء وتوفير العناية بأولي الحق من أهاليهم وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية.

- **مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة** طبقا القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرّخ في 7 أوت 2015 المتعلّق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال المحدث للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب لدى رئاسة الحكومة (الفصول من 66 إلى 68) وذلك عبر ضبط وإصدار المبادئ التوجيهية الكفيلة بالتوقي من الارهاب والمساعدة على وضع البرامج والسياسات التي تهدف الى التصدي للجريمة المنظمة.
- **إعداد وتنفيذ السياسات العمومية في مجال الشراكة مع القطاع الخاص** كصيغة تعاقديّة لإنجاز المشاريع طبقا لأحكام القانون عدد 49 لسنة 2015 المؤرّخ في 27 نوفمبر 2015 المتعلّق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاصّ وذلك للاعتبارات التالية:
  - مساهمة آلية الشراكة مع القطاع الخاص في تحقيق اقتصاد مستدام والرفع من مردودية الهياكل الإدارية وتطوير الخدمات المسداة للمستثمر والتسريع في وضع آلية مندمجة للاستثمار.
  - توفير آلية الشراكة مع القطاع الخاص لمجالات متنوعة لتبادل الخبرات والتوصّل الى معايير أفضل لاختيار المشاريع وتوسيع الموارد المالية المتاحة وحسن متابعتها على أساس مؤشرات نجاعة علمية يمكن من تقييمها بصفة دورية
- **ضمان محيط بحري سليم وآمن** يكون رافدا للتنمية حيث تتولى الكتابة العامة لشؤون البحر تنسيق تدخّل الدولة في البحر من أجل حوكمة أفضل للإمكانيات والموارد بهدف الاستغلال الجيّد للفرص التي تتيحها السواحل التونسية في مجال الاقتصاد الأزرق باعتبار ما يوفره هذا الاقتصاد من إمكانيات تشغيل واستثمار
- **تنظيم تكوين الجمعيات** طبقا لأحكام المرسوم عدد 88 لسنة المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلّق بتنظيم الجمعيات **وتأسيس الأحزاب السياسية** طبقا لأحكام للمرسوم عدد 87 لسنة

المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلّق بتنظيم الأحزاب السّياسيّة، إضافة الى دعم مكونات المجتمع المدني وفسح المجال أمام الجمعيات لتصبح شريكا فعّالا في العملية التنمويّة.

يتميّز الإطار العام على المستوى الوطني بتحسن المؤشرات الاقتصادية وقد بلغت التقديرات الأولية للمعهد الوطني للإحصاء لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 0,2 بالمائة خلال الثلاثية الأولى لسنة 2024 وهو ما يبيّن تحسنا تدريجيا ونسبيا مقارنة بالثلاثيات السابقة ويعود ذلك الى ارتفاع نسق النمو في عدد من القطاعات والى الاستقرار السياسي بالبلاد.

وتكتسي مهمة رئاسة الحكومة طابعا أفقيا باعتبارها تشرف على تنسيق العمل الحكومي من خلال تأمين سير المجالس الوزارية وجلسات العمل الحكومي ومتابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عنها.

وتحرص رئاسة الحكومة على تقريب الخدمة للمواطن تبسيط الإجراءات الإدارية وضمان النفاذ للمعلومة الإدارية من خلال الانخراط في برنامج التحديث الإداري.

كما تتميز مهمة رئاسة الحكومة بتوفر رصيد بشري ذي كفاءة وهو ما تعكسه نسبة التأطير المرتفعة التي بلغت 67%.

غير أنّ مهمة رئاسة الحكومة تشكو من بعض النقائص التي قد تعوق تحقيق النتائج المرجوة من ذلك:

- التباعد الجغرافي بين المقرات المركزية لرئاسة الحكومة مما يؤثر على نجاعة التنسيق بين هياكل رئاسة الحكومة.
- غياب هيكل تنظيمي وبطاقات وصف خطط تحدد بكل دقة مهام كل هيكل اداري وتمكن من متابعة وتقييم الأداء وتحديد المسؤوليات.
- غياب أدلة إجراءات توضح المسارات وتصف التدخلات التصحيحية والوقائية اللازمة للتصرف في المخاطر في إطار منظومة الرقابة الداخلية.
- تشتت منظومة الاشراف على المؤسسات والمنشآت الراجعة بالنظر لرئاسة الحكومة

وتتمثل المحاور الإستراتيجية الخاصة برئاسة الحكومة فيما يلي:

محور استراتيجي 1: تطوير الإشراف وتنسيق العمل الحكومي مع مختلف الأطراف والعمل على إعداد وتنفيذ القوانين والنصوص التطبيقية من خلال ترشيد الإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية وتحديثه، وتعزيز حماية الحقوق والحريات عبر تحسين جودة التشريعات وآليات تنفيذها وتنسيق العمل الحكومي وفق مبادئ المسؤولية والتفويض والمتابعة لتحقيق النجاعة في الأداء.

محور استراتيجي 2: رفع تحدي التحديث الإداري وذلك بتعزيز ثقافة الأداء في التصرف العمومي وترشيد الموارد وتحسين جودة الخدمات الإدارية من خلال إرساء وظيفة عمومية حديثة ومرنة ومؤسسات عمومية ناجعة وفاعلة اقتصاديا واجتماعيا وتأمين رقابة ناجعة وفعالة على أعمال التصرف بالإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية بما يضمن حوكمة التصرف في المال العام مع الحرص على اسداء خدمات إدارية عمومية ذات جودة عالية موجهة للمواطن وللمؤسسة.

2- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة:

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025 حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 -2	التطور	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	195549	197232	1683	0,86
	اعتمادات الدفع	195549	197232	1683	0,86
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	21092	22480	1388	6,58
	اعتمادات الدفع	21092	22480	1388	6,58
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	50791	45130	-5661	-11,15
	اعتمادات الدفع	50791	45130	-5661	-11,15
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	3000	4758	1758	58,60
	اعتمادات الدفع	4870	6158	1288	26,45
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0,00
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0,00
المجموع	اعتمادات التعهد	**270432**	**269600**	**-832**	**-0,31**
	اعتمادات الدفع	**272302**	**271000**	**-1302**	**-0,48**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025 حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 -2	التطور	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
برنامج الإشراف	اعتمادات التعهد	23491	19365	-4126	-17,563
	اعتمادات الدفع	23491	19365	-4126	-17,563
برنامج الرقابة	اعتمادات التعهد	62142	62767	625	1,005
	اعتمادات الدفع	62342	62767	425	0,681
برنامج الإعلام والتكوين والاتصال	اعتمادات التعهد	104608	105759	1151	1,101
	اعتمادات الدفع	104628	105759	1131	1,081
التصرف في القطاع العمومي	اعتمادات التعهد	15778	14610	-1168	-7,404
	اعتمادات الدفع	15838	14610	-1228	-7,755
تحديث الخدمات الإدارية	اعتمادات التعهد	2115	2120	5	0,236
	اعتمادات الدفع	2115	2120	5	0,236
برنامج القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	62298	64979	2681	4,304
	اعتمادات الدفع	63888	66379	2491	3,899
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**270432**	**269600**	**-832**	**-0,308**
	اعتمادات الدفع	**272302**	**271000**	**-1302**	**-0,478**

قدرت ميزانية مهمة رئاسة الحكومة لسنة 2025 ب 271000 أ.د دفعا وقد سجلت تقلصا يقدر ب 1302 أي بنسبة 0.47% مقارنة بسنة 2024. وتتوزع الاعتمادات المرصودة حسب البرامج كما يلي:

برنامج الإشراف: تقدر الاعتمادات المرصودة للبرنامج لسنة 2025 ب 19395 أ.د دفعا وقد شهدت تراجعا مقارنة بما تمت المصادقة عليه سنة 2024 بما قدره 4126 أ.د أي بنسبة 17.56% وذلك باعتبار تقلص نفقات الهيئات العمومية المستقلة.

برنامج الرقابة: تقدر الاعتمادات المرصودة للبرنامج لسنة 2025 ب 62767 أ.د دفعا وقد شهدت ارتفاعا طفيف مقارنة بما تمت المصادقة عليه سنة 2024 بما قدره 425 أ.د أي بنسبة 0.6% نظرا لارتفاع نفقات التأجير والتسيير بالبرنامج.

برنامج الإعلام والتكوين والاتصال: تقدر الاعتمادات المرصودة للبرنامج لسنة 2025 ب 105759 أ.د دفعا وقد شهدت ارتفاعا مقارنة بما تمت المصادقة عليه سنة 2024 بما قدره

1131 أ.د أي بنسبة 1.08 %وذلك باعتبار ارتفاع منحة الدولة بعنوان التأجير لفائدة الشركة الجديدة للطباعة والنشر.

برنامج التصرف في القطاع العمومي: تقدر الاعتمادات المرصودة للبرنامج لسنة 2025 ب 14610 أ.د دفعا وقد شهدت تراجعا مقارنة بما تمت المصادقة عليه سنة 2024 بما قدره 1228 أ.د أي بنسبة 7.75% نظرا لتراجع نفقات التأجير وبلوغ عديد الأعوان السن القانونية للتقاعد وتقلص نفقات الاستثمار المخصصة لفائدة المدرسة الوطنية للإدارة.

برنامج تحديث الخدمات الإدارية: تقدر الاعتمادات المرصودة للبرنامج لسنة 2025 ب 2120 أد دفعا وقد شهدت ارتفاعا طفيفا مقارنة بما تمت المصادقة عليه سنة 2024 بما قدره 5 أ.د نظرا للارتفاع المسجل بنفقات التأجير.

برنامج القيادة والمساندة: تقدر الاعتمادات المرصودة للبرنامج لسنة 2025 ب66379 أ.د دفعا وقد سجلت ارتفاعا مقارنة بما تمت المصادقة عليه سنة 2024 بما قدره 2491أ.د أي بنسبة 3.9 % وذلك باعتبار ارتفاع نفقات التأجير، التسيير ، التدخلات والاستثمار.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

الجدول عدد 3:
إطار النفقات متوسط المدة (2025-2027)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق.م 2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
نفقات التأجير	180181	195549	197232	209604	219794
نفقات التسيير	20512	21092	22480	23890	25052
نفقات التدخلات	38432	50791	45130	47961	50292
نفقات الاستثمار	2690	4870	6158	6544	6862
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية	**241815**	**272302**	**271000**	**288000**	**302000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية	**303677**	**337641**	**339048**	**360157**	**377665**

الجدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدة (2025-2027)
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات 2023	ق.م	تقديرات		
		2024	2025	2026	2027
برنامج الإشراف	17066	23491	19365	20580	21580
برنامج الرقابة	55837	62342	62767	66704	69947
برنامج الإعلام والتكوين والاتصال	98 552	104 628	105 759	112 394	117 857
برنامج التصرف في القطاع العمومي	13 721	15 838	14 610	15 526	16 281
برنامج تحديث الخدمات الإدارية	1 822	2 115	2 120	2 253	2 363
برنامج القيادة والمساندة	54 817	63 888	66 379	70 543	73 972
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية	**241815**	**272302**	**271000**	**288000**	**302000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية	**303677**	**337641**	**339048**	**360157**	**377665**

تم اعداد إطار النفقات متوسط المدى للفترة (2025-2027) بناء على:

- منشور رئيس الحكومة عدد 11 المؤرخ 29 مارس 2024 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025
- مذكرة وزارة المالية المتعلقة بضبط أسقف اعتمادات رئاسة الحكومة.
- تطور نتائج استهلاك الاعتمادات.
- ضبط الحاجيات المتأكدة للهياكل من موارد بشرية ووسائل مصالح.

فمن المتوقع أن تشهد اعتمادات التأجير تطورا خلال الفترة (2025-2027) يمكن تفسيره بـ:

- إنجاز انتدابات في الاختصاصات ذات الأولوية خاصة من خرجي المدرسة الوطنية للإدارة لتدعيم هياكل الرقابة والإدارة العامة،
- الانطلاق في برنامج بورصة الحراك الوظيفي،
- الترقيات العادية المزمع إنجازها.
- التسميات في الخطط الوظيفية.

وفيما يتعلق بنفقات التسيير فقد تم التقيد بما ورد بمنشور رئيس الحكومة، تطور سنويا خلال الفترة (2025-2027) وذلك لتغطية النفقات الضرورية والمتأكدة لتسيير المصالح برئاسة الحكومة.

وبالنسبة لنفقات التدخلات، ستشهد هذه النفقات ارتفاعا سنويا خلال الفترة (2025-2027) وذلك لتغطية النفقات الحتمية المتعلقة بالجرايات المخولة للمقاومين ومنح الدولة لفائدة الفاعلين العموميين بعنوان التدخلات ذات صبغة تنموية ولفائدة الهيئات العمومية المستقلة.

وفيما يتعلق بنفقات الاستثمار، ستشهد هذه النفقات ارتفاعا نسبيا وذلك لاستكمال انجاز بعض المشاريع المتواصلة والجديدة المتعلقة بتهيئة بناءات ومقرات رئاسة الحكومة والمؤسسات العمومية الإدارية الراجعة لها بالنظر.

البرنامج عدد 01: الاشـــراف

رئيس البرنامج: الملوح عمار | **بداية من 09 ماي 2022**

1-تقديم البرنـــامج:

1.1 الاستراتيجية:

يعمل برنامج الإشراف على مزيد تدعيم الشفافية وتفعيلها في مجال نشر المعلومة وعلى تطوير حوكمة التصرف العمومي خاصة عبر ترشيد الإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية وتحديثه، وتعزيز حماية الحقوق والحريات عبر تحسين جودة التشريعات وآليات تنفيذها، ودعم المناخ الديمقراطي والتعددية الحزبية والجمعياتية، وتطوير دور الهيئات المستقلة حسب مجالات تخصصها، بالإضافة إلى تكريس التحاور والتواصل بين الحكومة والهيئات الدستورية والمجتمع المدني.

تتمثل رؤية برنامج الاشراف في:

-معلومة قانونية متاحة ومتوفرة للمواطن وللفاعلين الاقتصاديين.

- مؤسسات ومنشآت عمومية مطابقة للمعايير الدولية من حيث حوكمتها وآليات وأساليب عملها.

- شفافية المعلومات المالية للمؤسسات والمنشآت العمومية.

-دعم التعددية الجمعياتية في إطار احترام التشريعات ذات العلاقة وسلامة معاملاتها المالية.

وبناء على ذلك، يتولى برنامج الإشراف مهمة إعداد سياسة الدولة في مجالات النشر القانوني وتنفيذها، ومتابعة حسن التصرف في المؤسسات والمنشآت العمومية والعمل على تطويرها، كما يعمل البرنامج المذكور على ضمان استمرارية عمل الهيئات العمومية المستقلة بما يتوافق مع مجالات اختصاصاتها والهدف من إنشائها، ويحرص على ترسيخ العمل الجمعياتي وتطويره بهدف دعم دور المجتمع المدني.

ويحرص برنامج الإشراف في هذا الإطار، تجسيدا للرؤية المعلنة وللمهمة المبينة آنفا، إلى:

- مزيد تطوير آليات العمل في مجال نشر المعلومة وخاصة في علاقة بالنصوص التشريعية ونصوصها التطبيقية بما يكفل حسن تطبيق السياسات العمومية للدولة في آجال معقولة وبالتالي تلافي التأخير المسجل في هذا المستوى،

-تدعيم حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وتطوير آليات وأساليب عملها وتكريس شفافية معاملاتها المالية خاصة في ظل التأخير المسجل في علاقة بإعداد وثائق تصرفها ونشره

وتبعا لما تم بيانه، تقوم خطة عمل برنامج الإشراف صلب رئاسة الحكومة على المحاور الاستراتيجية التالية:

محور استراتيجي 1: إعداد وتهيئة ونشر القوانين والنصوص التطبيقية المتعلقة بها والسهر على تنفيذها.

محور استراتيجي 2: الإشراف على حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.

2.1 الهياكل المتدخّلة

المتدخلون على المستوى المركزي	الفاعلون العموميون
• مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة • الإدارة العامة للتخصيص • وحدة متابعة أنظمة الإنتاجية في المؤسسات والمنشآت العمومية. • مصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان. • الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية • هيئة النفاذ إلى المعلومة	• المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية • السجل الوطني للمؤسسات • الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب • الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية • الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري

2-أهداف ومؤشرات الأداء:

2.1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء

- **الهدف 1-1: تحسين إنتاج ونشر المعلومات:**

يتمثل هذا الهدف " بالأساس في:

- التسريع في تفعيل وتطبيق النصوص القانونية عبر متابعة آجال إصدار نصوصها التطبيقية بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بما يكفل تجسيم السياسات العمومية للدولة وتحقيق النتائج المرجوة منها.

- تحسين مردودية السجل الوطني للمؤسسات على مستوى انتاج وتوفير المعلومة القانونية والمالية الخاصة بالمؤسسة ووضعها على ذمة الأفراد والهياكل العمومية الراجعة للدولة بما يساهم في ضمان مزيد من الشفافية في المعاملات الاقتصادية والحد من التهرب الجبائي.
- توفير المعلومة القانونيّة الشّاملة وتيسير عمل مختلف المصالح الإداريّة والمؤسّسات والمنشآت العمومية إلى جانب تمكين المتدخلين في المجال القانوني والعموم من الاطلاع على مختلف النصوص القانونيّة.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1-1-1: آجال نشر النصوص التطبيقيّة للقوانين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية:**

يقصد بهذا المؤشر متابعة آجال إصدار النصوص التطبيقية للقوانين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وذلك في إطار الحرص على ضمان تحقيق آجال معقولة لتطبيق أحكام النصوص ذات المرتبة التشريعيّة في مختلف القطاعات بما يكفل تفعيل السياسات والبرامج العمومية للدولة والنتائج المرجوّة منها.

✓ **تقديرات المؤشر 2.1.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
آجال نشر النصوص التطبيقيّة للقوانين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية	شهر	-	-	9	8	6

يفترض أن يدخل القانون حيز النفاذ بمجرّد إصداره أو في نطاق آجال تضبطها النصوص المذكورة صراحة ضمن أحكامه، غير أنه وفي بعض الأحيان يتأخر تطبيق النصوص القانونية

إلى تاريخ لاحق في انتظار صدور النصوص التطبيقية. ويعتبر التأخير المسجل لدخول القانون حيز النفاذ وضعية استثنائية ترتبط أساسا بـــــــ:

-جملة من الإجراءات التي تكتسي نسبيا طابعا اجرائيا معقدا في ظل تعدد الأطراف والمتداخلين المساهمين في صياغة نص القانون والنصوص التطبيقية المتعلقة بها،

-طبيعة النص القانوني نفسه، والتي تتطلب تدخل واستشارة عدد هام من الهياكل العمومية (وزارات، هيئات، محكمة إدارية.....)،

- الإحالة على نصوص تطبيقية صلب نص القانون دون تحديد سقف زمني لصدورها.

وفي جميع الحالات، يمكن أن يترتب عن تأخير تنفيذ النصوص القانونية عدم جدوى المنظومة التشريعية وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المنتظرة منها كآلية رئيسية في تجسيد السياسات العمومية للدولة وتفعيلها. وفي هذا الإطار يتنزل هذا المؤشر الجديد ليعكس حرص المهمة على ضمان نفاذ القوانين في آجال معقولة ومقبولة لتفعيل السياسات والبرامج العمومية وسيتمّ التقليص تدريجيا في آجال نشر النصوص التطبيقية لإنفاذ أحكام النصوص ذات المرتبة التشريعيّة في مختلف القطاعات.

✓ المؤشر 2.1.1 تطور انتاج وتوفير المعلومة القانونية والمالية الخاصة بالمؤسسة:

يرتبط تحقيق هذا الهدف بتطور انتاج وتوفير المعلومة القانونية والمالية المتعلقة بالمؤسسة والعمل المستمر على تحيينها، حيث أن مؤشر توفير المعلومات المذكورة بالدقة المطلوبة من طرف السجل سيساهم بصفة مباشرة في تحقيق شفافية المعاملات الاقتصادية والمالية وإحكام التصرف في المخاطرة ومقاومة الفساد.

✓ 2.1.1 إنجازات وتقديرات المؤشر

مؤشرات قيس أداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
تطور انتاج المعلومة القانونية والمالية الخاصة بالمؤسسة.	عدد	223124	238743	255455	273336	292470
تطور توفير المعلومة القانونية والمالية الخاصة بالمؤسسة		1091551	1200706	1320777	1452854	1598140

إن تحقيق التقديرات المتوقعة للسنوات الثلاث المقبلة فيما يخص عنصري انتاج وتوفير المعلومة القانونية والمالية الخاصة بالمؤسسة مرتبط أساسا بالتطوير المستمر للنظام المعلوماتي الآلي

للسجل. وتجسيدا لذلك تم انطلاقا من سنة 2023 وخلال سنة 2024 التركيز على تطوير العناصر التالية:

-تركيز التطبيقات التالية: سجل المستفيد الحقيقي، حجز التسمية الاجتماعية والاسم التجاري، الجريدة الرسمية الالكترونية لنشر الإعلانات القانونية، التكوين القانوني الالكتروني للمؤسسات،

-تركيز الإيداع الالكتروني للقوائم المالية،

-تركيز منظومة الإيداع الالكتروني للدعوات للجلسات العامة للشركات خفية الاسم،

-تركيز خدمة المضمون المرقمن يتضمن الإمضاء والختم الالكتروني،

-تفعيل جملة من الخدمات لاستخراج والاطلاع عن بعد على الوثائق والبيانات المودعة،

-تركيز منظومة لتحرير العقود التأسيسة عن بعد تجسيدا لتمشي التكوين القانوني للمؤسسة عن بعد،

-تركيز منظومة المرصد الوطني للمؤسسات لاعتماده كمصدر أساسي للمؤشرات الحيوية في علاقة بالمؤسسات والمجال الاقتصادي بصفة عامة.

-تركيز منظومة التصرف في المطابقة والامتثال في إطار الاستجابة لتوصيات فريق العمل المالي الدولي GAFI،

-إرساء منظومة المبادر الذاتي،

-إرساء منظومة التصرف الالكتروني في الوثائق،

-إعادة هندسة المنظومة الإعلامية الشاملة،

-تأهيل مركز المعلومات Data Center،

-وضع نظام سلامة معلوماتية مطابق للمواصفات مع الإشهاد بالمطابقة.

هذا ويعمل المركز الوطني لسجل المؤسسات خلال السنة الحالية والسنة القادمة 2025 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي على إعادة صياغة شاملة للمنظومة المعلوماتية وذلك بهدف دمج جميع التطبيقات ضمن منظومة معلوماتية موحدة والكترونية تساهم في تحسين نوعية الخدمات المسداة للمستعملين وتحترم قواعد السلامة والحوكمة والترابط البيني، وتستوعب في الآن نفسه التطور التشريعي المسجل في علاقة خاصة بالقوانين المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية والصلح الجزائي والمبادر الذاتي.

✓ **المؤشر 1-1-3: نسبة معالجة الطعون المرفوعة أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة:**

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى اعتماد توجه جديد قائم على اعتماد مؤشر إضافي يتمثل في نسبة معالجة الطعون المرفوعة أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة (الخاصة بالطعن في قرارات رفض مطالب النفاذ إلى المعلومة) وذلك لتكريس مزيد من الربط المنطقي بين الهدف المعلن أعلاه والمتمثل في تحسين إنتاج ونشر المعلومات ومؤشرات قيس الأداء المتعلقة به.

ويعنى هذا المؤشر بمتابعة تطور نسبة معالجة الطعون المرفوعة أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة والتعاطي معها وذلك في إطار الحرص والعمل على تحسين مؤشرات النفاذ إلى المعلومات من خلال الرفع من نسبة معالجة دعاوى النفاذ إلى المعلومة الواردة على الهيئة المعنية.

✓ **تقديرات المؤشر 1-1-3:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة معالجة الطعون المرفوعة أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة	النسبة المئوية	80%	82%	84%	86%	88%

يرتبط تحقيق التقديرات المتوقعة للثلاث سنوات المقبلة في علاقة بتطوير نسبة معالجة الطعون المرفوعة أمام هيئة النفاذ على المعلومة والخاصة بالطعن في قرارات رفض مطالب النفاذ من الهياكل المعنية، يرتبط بصفة مباشرة بـــــ:

- دعم هيئة النفاذ إلى المعلومة واستكمال مقومات استقلاليتها تطبيقا لمقتضيات الفصل 37 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المحدث لها.
- مزيد تكريس حق النفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 وذلك من خلال:

-تعيين مكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائب له على مستوى الهياكل التي لم تلتزم بعد بذلك، والحرص على موافاة الهيئة بمقررات تعيينهم تطبيقا لمقتضيات الفصل 32 من القانون المشار إليه أعلاه، والتأكيد على ضرورة تيسير مهامهم من قبل رؤساء الهياكل المعنية وتمكينهم من الصلاحيات والتسهيلات اللازمة على معنى أحكام الفصل 39 من نفس القانون،

-إلزام جميع الهياكل العمومية الخاضعة للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 بإنجاز مواقع واب رسمية خاصة بها ونشر المعلومات وتحيينها وفقا لمقتضيات الفصل 60 من القانون المعني على غرار (الولايات والمؤسسات العمومية الصحية والهيئات القضائية)،

-دعم القدرات البشرية والمادية واللوجستية للهياكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 وخاصة منها الهياكل ذات الموارد المحدودة على غرار البلديات جديدة الإحداث،

-ضرورة استكمال الهياكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 لتنظيم أرشيفها وتركيز منظومة لتصنيف واستغلال الوثائق الإدارية التي بحوزتها قصد تيسير النفاذ إليها في أفضل الآجال،

-التسريع في إحداث الهياكل الداخلية صلب الهياكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والتي ستتولى تنظيم جميع الأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة وذلك على معنى أحكام الفصل 60 من القانون المذكور،

-حث الهياكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 على إعداد تقاريرها السنوية وتضمينها البيانات المطلوبة وموافاة الهيئة بها في الآجال المحددة قانونا،

-إحكام التنسيق مع هيئة النفاذ إلى المعلومة وتيسير عملها خاصة فيما يتعلق بموافاتها بالوثائق والإيضاحات المطلوبة عند مباشرتها لأعمال التحقيق في قضايا النفاذ إلى المعلومة المرفوعة أمامها.

- مراجعة التشريعات المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة وذلك من خلال:

-مراجعة القوانين والتراتيب المتعارضة أو غير المتلائمة مع مقتضيات الدستور وأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة،

-مراجعة القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المشار إليه أعلاه، وخاصة الباب الثامن منه وذلك في اتجاه إدراج عقوبات أكثر صرامة ومنح هيئة النفاذ إلى المعلومة صلاحية تسليط الخطايا الإدارية على كل من يتعمد تعطيل حق النفاذ إلى المعلومة.

- الحفاظ على المكتسبات القانونية في مجال النفاذ إلى المعلومة وتعزيزها: وذلك باحترام مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 في علاقة بوجوبية استشارة الهيئة في مشاريع النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بمجال النفاذ إلى المعلومة قبل

المصادقة عليها ونشرها، ضمانا لعدم تعارضها مع الأحكام الجاري بها العمل في المجال المذكور.

- نشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة وترسيخ ممارستها: وذلك بإدراج الحق في النفاذ إلى المعلومة وجميع المبادئ المتصلة به من شفافية ومساءلة ومشاركة المواطنين في الحياة العامة ضمن البرامج التعليمية بالمعاهد وبرامج التكوين الأكاديمي بالجامعات وبرامج التكوين الأساسي والتكوين المستمر الموجهة إلى إطارات الدولة.

▪ **الهدف 1-2: تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية:**

يتمثل هذا الهدف بالأساس في تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية بما يضمن شفافية وحسن التصرف في الأموال العمومية.

✓ **المؤشر 1.2.1: تحسن مستوى الشفافية وتبليغ المعلومات المالية:**

يُقصد بهذا المؤشر قياس مدى تحسن مستوى الشفافية وتبليغ المعلومات المالية من طرف المؤسسات والمنشآت العمومية بما يضمن فاعلية مراقبتها ومتابعة سيرها والتحقق من مدى استجابتها لمبادئ وقواعد حسن التصرف.

✓ **تقديرات المؤشر1.2.1 :**

❖ **الإنجازات في علاقة بمؤشر الشفافية وتبليغ المعطيات المالية:**

مؤشر الأداء	الوحدة	الوثائق	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
					2025	2026	2027
تحسين مستوى الشفافية وتبليغ المعلومات المالية (عدد المؤسسات والمنشآت العمومية المعنية: 98)	نسبة مائوية (%)	الميزانيات التقديرية المصادق عليها	100	100	100	100	100
		القوائم المالية المصادق عليها	5	49	61	73	79
		القوائم المالية المنشورة بالسجل الوطني للمؤسسات	0	50	70	70	70

➢ **تفعيل العمل بعقود البرامج وعقود الأهداف:**

في إطار التوجهات الحكومية الرامية إلى تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية، وتكريسا للشفافية والمسؤولية والمسائلة في تنفيذ السياسة العامة للدولة، وباعتبار أهمية التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية كآلية أساسية من آليات الحوكمة والتصرف الحديث، تولت وحدة متابعة أنظمة الإنتاجية في المؤسسات والمنشآت العمومية إعداد مشروع منشور حول إعداد عقود أهداف وعقود برامج المؤسسات والمنشآت العمومية للفترة 2023-2025

وصدر على إثره منشور رئاسة الحكومة عدد 17 لسنة 2023 ثم المنشور عدد 31 لسنة 2023 المؤرخ في 23 نوفمبر 2023.

وعلى إثر تفعيل العمل بمنشور رئاسة الحكومة المذكور، حرصت وحدة متابعة أنظمة الإنتاجية على متابعة مدى تقدم إعداد المؤسسات والمنشآت العمومية لعقود أهدافها وعقود برامجها وعرضها على مجالس المؤسسة ومجالس الإدارة، كما حرصت الوحدة على مساندة هياكل الإشراف القطاعي على حث المؤسسات والمنشآت تحت إشرافها للاستجابة لمقتضيات منشور رئاسة الحكومة والالتزام بالآجال الخاصة بإعداد العقود والإمضاء عليها.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم تكليف وحدة متابعة أنظمة الإنتاجية في المؤسسات والمنشآت العمومية بمتابعة إعداد وتنفيذ عقود أهداف وعقود برامج المؤسسات والمنشآت العمومية تحت إشراف رئاسة الحكومة قصد عرضها على لجنة وزارية مشتركة تحدث للغرض ثم إحالتها للإمضاء على السيد رئيس الحكومة.

- **مؤشر الشفافية وتبليغ المعطيات المالية:**

في ما يهم مؤشر تحسن مستوى الشفافية وتبليغ المعلومات والذي يندرج ضمن الهدف الإستراتيجي "تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية"، فقد تولت وحدة متابعة الإنتاجية في المؤسسات والمنشآت العمومية تحديد عدد المؤسسات والمنشآت العمومية التي أنجزت الوثائق المرجعية المتعلقة بالبيانات والمؤشرات المالية (عينة من المنشآت والمؤسسات العمومية)، وعدد الوثائق المرجعية المنشورة إلى جانب تحديد عدد المؤسسات والمنشآت العمومية التي وافت مصالح رئاسة الحكومة بالوثائق والمعطيات المطلوبة والمدرجة ضمن الجدول الإحصائي المبين أعلاه.

وعموما تسجل المؤسسات والمنشآت العمومية تأخيرا بسنة ونصف في إعداد وثائق تصرفها ونشرها.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:
الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الإشراف

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2025	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2025	دعائم الأنشطة
الهدف 1-1: تحسين إنتاج ونشر المعلومات	آجال نشر النصوص التطبيقيّة للقوانين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية	**(09 أشهر)**	**نشاط1:** - متابعة وإصلاح ونشر النصوص القانونية.	**1604**	-التفاعل الحيني مع مطالب النفاذ إلى المعلومة والعمل على احترام التشريع المنظم للمجال. - تشبيك قواعد البيانات والترابط الحيني بين الهياكل. - استصدار منشور حول تنظيم الإجراءات المتعلقة بعرض النصوص القانونية لحث جميع الوزارات والهياكل العمومية ومختلف المتداخلين في صياغة النصوص القانونية على التسريع في إصدار النصوص التطبيقية للقوانين وضرورة إرفاق القوانين عند عرضها بنصوصها التطبيقية لبلورة فكرة عامة على النص القانوني والشروع في نقاش آليات تطبيقه.
	تطور انتاج المعلومة القانونية والمالية الخاصة بالمؤسسة	(255455)			
	تطور توفير المعلومة القانونية والمالية الخاصة بالمؤسسة	(1320777)			- العمل على تطوير المنظومة المعلوماتية من خلال دمج جميع التطبيقات ضمن منظومة معلوماتية موحدة والكترونية بما يساهم في متابعة تحيين البيانات والمعلومات القانونية والمالية المتعلقة بالأشخاص الطبيعية والمعنوية المسجلة بالسجل الوطني للمؤسسات.
	نسبة معالجة الطعون المرفوعة أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة	%84			معالجة الطعون المرفوعة أمام هيئة النفاذ على المعلومة والخاصة بالطعن في قرارات رفض مطالب النفاذ من الهياكل المعنية.
الهدف 1-2: تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية	تحسن مستوى الشفافية وتبليغ المعلومات المالية	**%61** **%70**	**نشاط3:** - إعداد وتقييم ملفات تخصيص المنشآت العمومية. **نشاط4:** - متابعة إنتاجية وحوكمة	**803** **4500**	- مراجعة الإطار القانوني المتعلق بالمؤسسات والمنشآت العمومية وخاصة فيما يتعلق بكيفية ممارسة الاشراف على المنشآت والمؤسسات العمومية في اتجاه ادراج فصول زجرية في حالة إخلال المؤسسات والمنشآت العمومية بالتزاماتها في نشر وتبليغ الوثائق المرجعية المتعلقة بالبيانات والمؤشرات المالية في الآجال المحددة وبصفة دورية بما يضمن متابعة ومراقبة سيرها والتحقق من

			المنشآت العمومية. **نشاط5:** - متابعة ملفات حول المجتمع المدني والهيئات العمومية المستقلة. **نشاط6:** منحة لفائدة الهيئات العمومية المستقلة.	**1635** **9917**	مدى استجابتها لمبادئ وقواعد حسن التصرف.

3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025 (ان وجدت)
المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية	الهدف 1-1: تحسين إنتاج ونشر المعلومات.	طباعة ونشر النصوص القانونية بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية	--
السجل الوطني للمؤسسات		مسك السجل الوطني للمؤسسات ومتابعته وتحيينه	--
- الهيئات العمومية المستقلة: - الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري - الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية - الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب	الهدف 2-1: تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية	تتمثل أهم الأنشطة في: - تعديل المشهد الإعلامي وتنظيمه - استقبال الشكاوى وتصنيفها وتحويلها للإدارة التقنية للتثبت فيها - مراقبة احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات - ضمان الخصوصية وحماية المعطيات الشخصية	

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027

ضبطت نفقات برنامج الإشراف لسنة 2025 في حدود 19365أد دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية مقابل 23,491أد سنة 2024 بنسبة تراجع قدّرت بـــ 17.56% وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	5764	6322	6639	317	5,02%
نفقات التسيير	4 423	4690	5230	540	11,51%
نفقات التدخلات	6879	12479	7496	-4983	-39,93%
نفقات الاستثمار	0	0	0	0	0,00%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0,00%
المجموع	17066	23491	19365	-4126	-17,56%

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	5 764	6322	6639	7056	7399
نفقات التسيير	4 423	4690	5230	5558	5828
نفقات التدخلات	6 879	12479	7496	7966	8354
نفقات الاستثمار	0	0	0	0	0
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**17066**	**23491**	**19365**	**20580**	**21580**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**17066**	**23491**	**19515**	**20580**	**21580**

البرنامج عدد 02: الرقابة

رئيس البرنامج :كوثر بن سعيد حرم ناجي	بداية من 30أكتوبر 2020

1.تقديم البرنـــامـــج

1.1الاستراتيجية:

تتمثل الغاية من برنامج الرقابة في المساهمة في حوكمة التصرف العمومي والحفاظ على المال العام من خلال تأمين رقابة ناجعة وفعالة على أعمال التصرف بالإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية وذلك عبر:

- تامين الرقابة الوقائية واللاحقة على تنفيذ الميزانية ومراقبة الصفقات العمومية قصد المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد الإنفاق العمومي
- تقييم البرامج الوطنية والسياسات العمومية وتدقيق التصرف العمومي
- دعم الرقابة القضائية التي تمارسها المحكمة الإدارية في مجاليها الاستشاري والقضائي

هذا وقد أعدّت المحكمة الإداريّة المخطّط الاستراتيجي "2021-2025" ليكون إطارًا مرجعيًّا لمزيد تطوير العمل القضائي الإداري وِفق أُسس منهجيّة وعلميّة متكاملة، ورؤية واضحة لتحقيق الأهداف المنشودة على مراحل.

ويساهم برنامج الرقابة في مزيد تدعيم حوكمة السياسات العمومية وإضفاء مزيد من النجاعة على التصرف العمومي. كما يعزز من خلال الفاعل العمومي سلامة مناخ الاستثمار لتحفيز الشراكة بين القطاع العام والخاص والمبادرة الخاصة.

ويسعى البرنامج من خلال مختلف الهياكل الرقابية المنضوية صلبه إلى خلق مؤسسات عمومية تنافسية تساهم في اعتماد حوكمة اقتصادية ومالية لتعزيز الاستدامة. كما يحقق من خلال الدور الاستشاري لهذه الهياكل استقرار المنظومة القانونية والترتيبية بتبسيط منظومة الشراءات العمومية وتعزيز مبادئ المساواة والشفافية.

كما يساهم برنامج الرقابة في دعم التناصف وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة من خلال دعم وتعزيز القدرات وتحمل مختلف المسؤوليات.

بالإضافة إلى إضفاء مزيد النجاعة على مرفق القضاء الإداري من خلال التقليص في آجال الفصل في القضايا والنهوض بالدور الاستشاري للمحكمة.

وتتمثل رؤية برنامج الرقابة فيما يلي:" هياكل رقابية ذات كفاءة داعمة للتصرف العمومي وتساهم في حوكمة المال العام وترشيد التصرف الإداري ودعم الشراكة مع القطاع الخاص"

شهد المشروع السنوي للأداء لسنة 2025 أضافة محور استراتيجي جديد يتعلق بتدعيم الدور الاستشاري لهياكل الرقابة مقارنة بالمحاور الاستراتيجية التي تم تضمينها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 وعليه يتعهد البرنامج بالمحاور الاستراتيجية التالية:

محور استراتيجي 1: النهوض بالرقابة على أعمال التصرف بالوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحلية والهياكل والذوات والمنظمات بجميع أنواعها التي تنتفع بدعم أو بمساهمة عمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

يساهم هذا المحور في تحسين التصرف العمومي والسياسات العمومية وتدعيم دور هياكل الرقابة على التصرف العمومي وذلك عن طريق الرقابة المسبقة واللاحقة.

محور استراتيجي 2: تدعيم الدور الاستشاري لهياكل الرقابة:

تساهم الهياكل الرقابية في تحسين التشريعات وتكريس الممارسات الجيدة عن طريق إبداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية والبت في العرائض المقدمة من قبل المتعاملين الاقتصاديين. كما تقوم هياكل الرقابة بتحسين مسارات الشراء العمومي والشراكة بين القطاع العام والخاص عن طريق تقديم الاستشارة والتوضيحات.

محور استراتيجي 3: ضمان مرفق قضاء إداري فعال ناجع وفعال

يساهم هذا المحور في ضمان رقابة قضائية ناجعة وفعالة من خلال مزيد التحكم في معدل آجال الفصل في القضايا وتقريب مرفق القضاء من المواطن إلى جانب إبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية.

2.1 الهياكل المتدخلة:

المتدخلون على المستوى المركزي/جهوي	الفاعلون العموميون
- الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية - هيئة مراقبي الدولة - الهيئة العليا للطلب العمومي - هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية - المحكمة الإدارية	- الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

1-أهداف ومؤشرات الأداء:

تمت إضافة مؤشر جديد ضمن الهدف عدد 1 يعنى بالمساهمة في تحسين التصرف العمومي والسياسات العمومية من خلال الرقابة المسبقة هذا إلى جانب أضافة هدف استراتيجي جديد يحتوي على ثلاثة مؤشرات

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 1.2: تدعيم تدخل هياكل الرقابة على أعمال التصرف:**

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بالرقابة على أعمال التصرف بالوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحلية والهياكل والذوات والمنظمات بجميع أنواعها التي تنتفع بدعم أو بمساهمة عمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وتساهم هياكل الرقابة في تحسين التصرف العمومي والسياسات العمومية بمناسبة مهامها الرقابية المسبقة على التصرف الإداري والمالي لضمان ملاءمتها مع مقتضيات التصرف في الميزانية حسب الأهداف وحوكمة التصرف في المال العام حسب مقاربة ترتكز على النجاعة والتحكم في المخاطر.

كما يساهم تدخل هياكل الرقابة على أعمال التصرف بصفة لاحقة في إضافة قيمة للعمليات والمسارات داخل الهياكل العمومية ومساعدتها في تحقيق الأهداف المناطة بعهدتها وتقييم المخاطر المتعلقة بالبيئة الخصوصية لهذه الهياكل وتقويم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة لضمان شفافية وجدوى استعمال المال العام حتى تسهم في تحقيق الأهداف والسياسات العامة للدولة.

- **مؤشرات الهدف 1.2:**

✓ المؤشر 1.1.2 المساهمة في تحسين التصرف العمومي والسياسات العمومية من خلال الرقابة المسبقة:

يعكس هذا المؤشر نشاط هياكل الرقابة ومساهمتها في دعم التصرف العمومي والسياسات العمومية ويتم تحقيق هذا المؤشر عن طريق أربع مؤشرات فرعية كالتالي:

- يمكن المؤشر الفرعي الأول من احتساب عدد الإرجاءات ورفض التأشيرة على أعمال التصرف خلال السنة المالية ويرتبط تحقيق هذا المؤشر بتقييم مدى احترام مقتضيات التصرف في الميزانية حسب الأهداف وحوكمة المال العام.
- يمكن المؤشر الفرعي الثاني من قياس درجة متابعة هياكل الرقابة للتصرف المالي والإداري للهياكل العمومية قصد تحسين نجاعة التصرف العمومي عن طريق مذكرات الإعلام.
- يمكن المؤشر الفرعي الثالث من احتساب عدد الآراء التي تبديها اللجان المختصة بمراقبة الصفقات بخصوص الملفات المعروضة أمامها سواء كان ذلك بالتأجيل أو الرفض للملفات ويمكن هذا المؤشر من متابعة مدى احترام مبادئ ابرام الصفقات العمومية وقواعدها بما يمكن من تحقيق أهداف الطلب العمومي.
- يمكن المؤشر الفرعي الرابع من احتساب عدد الآراء التي تبديها لجنة مراقبة ومتابعة عقود اللزمات وعقود الشراكة سواء كان ذلك بالتأجيل أو الرفض بما يمكّن من احترام المبادئ المتعلقة بإبرام عقود اللزمات وعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

✓ تقديرات المؤشر 1.1.2:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
عدد الإرجاءات ورفض التأشيرة على أعمال التصرف	عدد	-	-	15.000	14.500	14.000
عدد مذكرات الاعلام		-	-	425	438	450
عدد أراء اللجان المختصة بالتأجيل أو الرفض		-	-	153	113	73
عدد أراء لجنة مراقبة ومتابعة عقود اللزمات وعقود الشراكة بالتأجيل أو الرفض		-	-	35	40	45

سيتم العمل على تحقيق 15000 عدد الإرجاءات ورفض الـتأشيرة على أعمال التصرف سنة 2025 و425 مذكرة اعلام سيتم العمل على رفعها إلى رؤساء الهيئات الرقابية كما سيتم العمل

على تحقيق عدد 153 بالتأجيل أو الرفض لآراء اللجان المختصة هذا إلى جانب 35 عدد أراء لجنة مراقبة ومتابعة عقود اللزمات وعقود الشراكة بالتأجيل أو الرفض سنة 2025

✓ **المؤشر 2.1.2: نسبة المهمات الرقابية المنجزة:**

يمكن المؤشر من قياس تطور نسبة المهمات الرقابية المنجزة مقارنة بعدد المهمات المبرمجة ويرتبط تحقيق هذا الهدف بضرورة توفير الإمكانيات الضرورية لحسن أداء فرق الرقابة لمهامها.

✓ **تقديرات المؤشر 2.1.2:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة المهمات الرقابية المنجزة	%	56%	50%	%64	%69	%76

على ضوء النتائج المحققة سنة 2023 حيث تم تحقيق نسبة 56 % وفي إطار مزيد تحسين انجاز المهمات المبرمجة فإنه سيتم العمل على تحقيق نسبة 64% سنة 2025 من المهمات المبرمجة و69% سنة 2026 و76% سنة 2027 وذلك عن طريق دعم قدرات المراقبين وتمكين الهياكل الرقابية من الموارد البشرية والوسائل اللوجستية اللازمة حتى تغطي أعمالها أكبر عدد ممكن من الهياكل العمومية.

✓ **المؤشر 3.1.2 مدى احترام آجال إصدار التقارير:**

يمكن هذا المؤشر من احتساب المعدل السنوي للتقارير الرقابية الصادرة مقارنة بعدد المهمات المبرمجة خلال السنة. ويرتبط تحقيق هذا المؤشر باحترام المعايير الدولية لإصدار نتائج المهمات الرقابية في آجال معقولة تمكن الهيكل العمومي المعني من الاستفادة منها.

✓ تقديرات المؤشر 3.1.2:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
مدى احترام آجال إصدار التقارير النهائية	%	64%	50%	%57	%64	%69

تعتمد تقديرات المؤشر لثلاثة سنوات على تحقيق نسبة 57%سنة2025 ونسبة 64% سنة 2026 ونسبة 69% سنة 2027 وذلك من خلال:

- دعم منظومة متابعة المهمات الرقابية،
- دعم قدرات المراقبين لمزيد التحكم في أجال إصدار التقارير الرقابية وذلك بهدف احترام الهيئات الرقابية آجالا معقولة لإصدار نتائج مهماتها الرقابية حتى تكون تدخلاتها بالسرعة المرجوة لتنعكس إيجابيا على أعمال التصرف.

- **الهدف 2.2: تدعيم الدور الاستشاري لهياكل الرقابة:**

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الثاني المتعلق بتدعيم الدور الاستشاري لهياكل الرقابة.

يتمثل الدور الاستشاري للهياكل الرقابية في إبداء رأيها في مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة بمجال اختصاصها والبت في العرائض المقدمة من قبل المتعاملين الاقتصاديين وتقديم الآراء حول الاستشارات المعروضة للغرض بما يمكن من تحسين أساليب العمل بالهياكل العمومية ودعم القدرة التنافسية لها والنهوض بجودة التصرف العمومي والتحكم في الانعكاسات المالية وتحسين مناخ الاستثمار.

✓ المؤشر 1.2.2: نسبة مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية التي تم إبداء الرأي في شأنها:

يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة مشاريع النصوص القانونية والترتيبية التي تم إبداء الرأي فيها بما يمكن من تحسين جودة التشريعات.

✓ **تقديرات المؤشر 1.2.2:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية التي تم إبداء الرأي في شأنها في أجل شهر.	%	-	-	76%	80%	84%

سيتم العمل على تحقيق نسبة 76% سنة 2025 ونسبة 80%سنة 2026 ونسبة 84% سنة 2027 كقيمة مستهدفة للمشاريع النصوص التي سيتم ابداء الرأي في شأنها في أجل شهر نت جملة النصوص المعروضة.

✓ **المؤشر 2.2.2: نسبة الاستجابة للعرائض المقدمة:**

يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة الاستجابة للعرائض التي تم البت فيها بصفة نهائية خلال السنة.

✓ **تقديرات المؤشر 2.2.2:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة العرائض التي تم البت فيها في أجل شهر	%			25%	30%	35%

سيتم العمل على تحقيق نسبة 25% سنة 2025 من العرائض التي سيتم البت فيها في أجل شهر ونسبة 30% سنة 2026 ونسبة 35% سنة 2027 كقيمة مستهدفة من جملة العرائض المقدمة.

✓ **المؤشر 3.2.2: نسبة الاستجابة للاستشارات المتعلقة بأعمال التصرف وطلبات الدعم الفني في أجل شهر:**

يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة الاستجابة للاستشارات المقدمة من قبل المتعاملين الاقتصاديين والهياكل العمومية في مجال التصرف العمومي وطلبات الدعم الفني في إطار عقود اللزمات وعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص.

✓ **تقديرات المؤشر 3.2.2:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة الاستجابة للاستشارات المتعلقة بأعمال التصرف وطلبات الدعم الفني في أجل شهر	%	-	-	%66	%71	%76

سيتم العمل على تحقيق نسبة 66% سنة 2025 ونسبة 71% سنة 2026 ونسبة 76% سنة 2027 من الاستجابة للاستشارات المتعلقة بأعمال التصرف وطلبات الدعم الفني في أجل شهر من جملة الاستشارات المعروضة.

- **الهدف 3.2: تطوير المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية:**

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بالرقابة على أعمال التصرف بالوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحلية والهياكل والذوات والمنظمات بجميع أنواعها التي تنتفع بدعم أو بمساهمة عمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

كما يساهم هذا الهدف في تحقيق معايير" التأهيل" (Qualifications) – المعيار 1230 من الإطار المرجعي للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي IIA) -و"الأداء " المعيار 2420 من الإطار المرجعي للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي IIA) لتأهيل المراقبين للقيام بمهامهم الرقابية وفقا للمعايير الدولية ويمكن تحقيق هذا الهدف من إحكام احترام آجال نشر مخرجات تقاريرها الرقابية.

- **مؤشرات الهدف 3.2:**

✓ **المؤشر 1.3.2: نسبة المراقبين المتمتعين بتكوين إشهادي:**

يمكن التكوين الإشهادي في المجال الرقابي من دعم وتحسين قدرات المراقبين في جميع مسارات العمل الرقابي.

✓ **تقديرات المؤشر1.3.2:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة المراقبين المتمتعين بتكوين إشهادي	%	%15	%10	%34	%39	%44

تعتمد تقديرات المؤشر لثلاثة سنوات 2025 و2026 و2027 على خطة عمل تهتم بتكوين المراقبين في المجالات المتعلقة أساسا بالتدقيق والتقييم وفقا للمعايير الوطنية والدولية ذات العلاقة.

✓ **المؤشر 2.3.2: نسبة المراقبات المتمتعات بتكوين إشهادي**

يهدف هذا المؤشر إلى تدعيم المساواة من حيث المؤهلات بين المراقبين والمراقبات في مجال الحصول على التكوين الإشهادي وذلك عبر القيام بدورات تكوينية في المجال حيث يهدف التكوين الإشهادي إلى الترفيع من نجاعة العمل الرقابي بما ينعكس إيجابا على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج.

✓ **تقديرات المؤشر 2.3.2:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة المراقبات المتمتعات بتكوين إشهادي	%	48%	%20	%43	%47	%54

تم اعتماد نسبة 54% كقيمة مستهدفة لهذا المؤشر لسنة 2027 من خلال ضبط خطة عمل بهدف تمتيع أكبر عدد ممكن من المراقبات بتكوين الإشهادي في المجال الرقابي وتحسين قدراتهن في جميع مسارات العمل الرقابي

✓ **المؤشر 3.3.2: نسبة التقارير المنشورة طبقا للمعايير الوطنية والدولية**

يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة التقارير التي احترمت المعايير الوطنية كما وردت بالأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 المتعلق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها والمعايير الدولية التي تقتضي إنجاز المهام الرقابية ونشرها في آجال معقولة لتمكين الهياكل المعنية من الاستفادة منها بما يمكن من قياس مدى تحسين جودة العمل الرقابي.

✓ **تقديرات المؤشر 3.3.2:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة التقارير المنشورة طبقا للمعايير الوطنية والدولية	%	21%	30%	62%	71%	75%

بالنسبة لتقديرات المؤشر على مدى ثلاثة سنوات 2025 و2026 و2027 فإنه يتوقع تسجيل تحسن في نسبة التقارير المنشورة لبلوغ القيمة المستهدفة % 75 سنة 2027 وذلك من خلال توفير تطبيقة معلوماتية يقع ضمنها نشر جميع التقارير الرقابية المنجزة لكافة هياكل الرقابة.

- **الهدف 4.2: النهوض بمرفق القضاء الإداري:**

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الثالث المتعلق بضمان قضاء إداري ناجع وفعال ويهدف برنامج الرقابة إلى ضمان فاعلية القضاء الإداري، وذلك بتقريب مرفق القضاء الإداري من المواطن عبر رقمنة الإجراءات والتقليص من آجال التقاضي، إلى جانب التسريع في تقديم الاستشارات الوجوبية والخاصة.

- **مؤشرات الهدف 4.2:**

✓ **المؤشر 1.4.2: معدل آجال الفصل في القضايا:**

يرتبط النهوض بمرفق القضاء الإداري بضرورة التقليص في آجال التقاضي أمام المحكمة الإدارية في كل من الطور الابتدائي عبر الوصول لمعدل آجال تقاضي 25 شهرا للقضايا الجديدة و8 أشهر للطور الاستئنافي و34 شهرا بالنسبة للقضايا الجديدة عند التعقيب سنة 2027.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.4.2:**

مؤشر الأداء	الوحدة	الطور	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
					2025	2026	2027
معدل آجال الفصل في القضايا	الشهر	الابتدائي	40 شهرا	28 شهرا	27 شهرا	107	25 شهرا
		الاستئنافي	28 شهرا	11 شهرا	10 أشهر	9 أشهر	8 أشهر
		التعقيبي	38 شهرا	37 شهرا	36 شهرا	35 شهرا	34 شهرا

بالنسبة لمعدل آجال الفصل في القضايا لسنة 2023، تم تحقيق فوارق سلبية في الطور الابتدائي والاستئنافي وذلك يعود إلى أن القرارات التي اتخذها الرئيس الأول للمحكمة الإداريّة بمناسبة انطلاق السنة القضائيّة 2022- 2023 والتي تهدف إلى التخلص من مخزون القضايا القديمة (القضايا المرفوعة قبل ديسمبر 2016 وعددها حوالي 3000 قضية) شملت عديد القضايا القديمة والتي تعطل فيها التحقيق لعدم ردّ الإدارات أو لارتباطها باختبارات وهو ما يفسر طول مدة البت فيها وهو ما انعكس سلبا على المؤشر. في حين تمكنت المحكمة من بلوغ القيمة المنشودة في طور التعقيب.

كما تم تحقيق فوارق إيجابية بالنسبة لعدد القضايا التي تم الفصل فيها لسنة 2023، وقد تمّ تحقيق الهدف فعليا في الأطوار القضائية الثلاثة وهو ما يفسر الفارق الإيجابي بين عدد القضايا التي تمّ البت فيها خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 (4993 قضية تمّ البت فيها فعليا خلال سنة 2023 مقابل تقديرات بلغت 1027 قضية فقط، أي بفارق إيجابي نسبته 486%).

بالنسبة لتوقعات سنة 2025، تمّ تضمين المشروع السنوي للأداء توقعات تتماشى مع نسق تحقيق الأهداف المسجل خلال سنة 2022 والنصف الأول من سنة 2023 حيث تم توقع بلوغ مؤشر (معدل آجال الفصل في القضايا) لسنة 2025 27 شهرا بالنسبة للطور الإبتدائي و10 أشهر بالنسبة للطور الاستئنافي و36 شهرا بالنسبة للطور التعقيب، وهي توقعات يمكن تحقيقها إذا لم تطرأ أية تغييرات تمس بحجم عمل المحكمة خلال السنة المعنية.

✓ **المؤشر 2.4.2: نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين:**

اختيار هذا المؤشر من شأنه أن يعكس الدور الاستشاري للقضاء الإداري في مشاريع النصوص المعروضة أمامه لإبداء رأيه القانوني في مدى مطابقتها للتشريعات والتراتيب الجارية.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 2.4.2:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين	%	54.43 %	%66	%60	60%	60%

بالنسبة لتوقعات سنة 2025، تمّ تضمين المشروع السنوي للأداء توقعات تتماشى مع نسق تحقيق المؤشر المسجل خلال سنة 2023 والنصف الأول من سنة 2024 حيث تم توقع بلوغ نسبة تحقيق المؤشر (نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين) 60%، وهي توقعات يمكن تحقيقها بالنظر لوتيرة ورود الاستشارات الوجوبية على المحكمة ولنسق إنجاز الاستشارات وإرجاعها إلى مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة.

كما أن النظر في الاستشارات لا يخضع للترتيب الزمني لورودها على المحكمة، إذ أن مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة كثيرا ما تستحث المحكمة للنظر في ملفات استشارية بصورة عاجلة نظرا لارتباطها بضوابط زمنية مدرجة في معاهدات واتفاقات دولية أو تتعلق بالتزامات داخلية للحكومة، وهو ما يتسبب في تفاوت بين مدد الفصل في الاستشارات يؤثر على الإحصائيات المقدمة.

ومن جهة ثانية، تمّ اتخاذ بعض الإجراءات التنظيمية في توزيع نصوص الاستشارات على الدوائر وعلى الأقسام الاستشارية بشكل يساعد على تقليص آجال النظر فيها خلال السنوات القادمة.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 01:
الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الرقابة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2025	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة2024	دعائم الأنشطة
1.2. تدعيم تدخل هياكل الرقابة على أعمال الترف	1.1.2: المساهمة في تحسين التصرف العمومي والسياسات العمومية من خلال الرقابة المسبقة.	15.000	نشاط 1: رقابة أعمال التصرف بالإدارات والمنشآت والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية	6660	تنقيح النصوص الخاصة: بمهام مراقبة المصاريف العمومية. بمهام مراقبي الدولة. الرقابة على الصفقات العمومية. الشراء خارج إطار الصفقات العمومية.
	عدد الارجاءات ورفض التـاشيرة على أعمال التصرف	425	نشاط 2: رقابة أعمال التصرف المتعلقة بالمصاريف العمومية	13506	
	عدد مذكرات الاعلام	153			
	عدد أراء اللجان المختصة بالتأجيل أو الرفض	35	نشاط 3: رقابة أعمال التصرف المتعلقة بالشراء العمومي	4551	
	عدد أراء لجنة مراقبة ومتابعة عقود اللزمات وعقود الشراكة بالتأجيل أو الرفض		نشاط4: رقابة أعمال التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية	3290	
	2.1.2: نسبة المهمات الرقابية المنجزة.	64%	تشاط 5: متابعة وتدقيق عقود اللزمات وعقود الشراكة	1862	
	2.2.2: مدى احترام آجال إصدار التقارير النهائية	57%			
2.2: تدعيم الدور الاستشاري لهياكل الرقابة	1.2.2: نسبة مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية التي تم ابداء الرأي في شأنها في أجل شهر.	%76			-
	2.2.2: نسبة الاستجابة للعرائض المقدمة.	25%			
	3.2.2: نسبة الاستجابة للاستشارات المتعلقة بأعمال التصرف وطلبات الدعم الفني في أجل شهر	66%			
3.2: تطوير المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الدولية	1.3.2: نسبة المراقبين المتمتعين بتكوين إشهادي.	34%			
	2.3.2: نسبة المراقبات المتمتعات بتكوين إشهادي				
	3.3.2: نسبة التقارير المنشورة طبقا للمعايير الوطنية والدولية	43%			
		62%			
4.2.النهوض بمرفق القضاء الإداري	1.4.2: معدل آجال الفصل في القضايا:	27 شهرا لطور الابتدائي 10للطور الاستئنافي	إصدار الأحكام في المادة الإدارية	32897	إصدار مجلة القضاء الإداري
		36 شهرا للتعقيب			

	2.4.2: نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين:	٪60			

3-2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

تمّ تنزيل إطار الأداء للبرنامج بصفة مباشرة من خلال متابعة وتدقيق عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025
الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	- تدعيم تدخل هياكل الرقابة على أعمال التصرف. - تدعيم الدور الاستشاري لهياكل الرقابة. - تطوير المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية	- مراقبة ومتابعة عقود اللزمات ودراستها وإبداء الرأي المسبق فيها - مراقبة ومتابعة عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص - تتولى وحدة مراقبة ومتابعة عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص دراستها وإبداء الرأي المسبق فيها - تقديم المساعدة للأشخاص العموميين في جميع مراحل إعداد وإسناد وتنفيذ ومتابعة عقود اللزمات وعقود الشراكة وتقييمها - دعم قدرات وكفاءات الأشخاص العموميين في مجال عقود اللزمات وعقود الشراكة (التكوين وإعداد الدراسات ...) - إعداد أدلة إجراءات ووثائق نموذجية لعقود اللزمات ولعقود الشراكة. - المتابعة الدورية والمستمرة لتنفيذ عقود اللزمات وعقود الشراكة، تدقيق لعقود اللزمات وعقود الشراكة المبرمة - مسك سجل معلوماتي وطني حول أصحاب عقود اللزمات وعقود الشراكة بالاعتماد على بطاقة متابعة بعد إسناد كل عقد، إرساء نظام معلوماتي لجمع ومعالجة وتحليل المعطيات المتعلقة بعقود اللزمات وعقود الشراكة وإعداد الإحصائيات .	1862

3-الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027

ضبطت نفقات برنامج الرقابة لسنة 2025 في حدود **62767** أد دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية مقابل 62,342أد سنة 2024 بنسبة تطوّر قدّرت بـــــ 0.68% وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024(1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	51 961	57 768	58 628	860	1,49%

نفقات التسيير	2 879	2 665	2 960	295	11,07%
نفقات التدخلات	380	939	409	-530	-56,44%
نفقات الاستثمار	616	970	770	-200	-20,62%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0,00%
المجموع	**55 837**	**62 342**	**62 767**	**425**	**0,68%**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	51 961	57768	58 628	62306	65334
نفقات التسيير	2 879	2665	2960	3146	3299
نفقات التدخلات	380	939	409	435	456
نفقات الاستثمار	616	970	770	818	858
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**55 837**	**62 342**	**62 767**	**66 704**	**69 947**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**55 837**	**62 342**	**62 767**	**66 704**	**69 947**

البرنامج عدد 3: الإعلام والتكوين والاتصال

رئيس البرنامج: السيد على زريعة	بداية من 21 فيفري 2024

1- تقديم البرنامج

1.1 الاستراتيجية

يعمل برنامج الإعلام والتكوين والاتصال على تنفيذ سياسة الدولة في النهوض بقطاع الإعلام والاتصال لإرساء اعلام ذو جودة من حيث المضامين وضمان استمرارية المرفق الإعلامي السمعي والبصري وتنمية مهارات الصحفيين والاتصاليين

من خلال التكوين وتيسير النفاذ للمعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي.

وستكون رؤية البرنامج خلال المرحلة القادمة تركيز مؤسسات إعلامية عمومية مستقلّة تؤدي دور المرفق العمومي وتتمتع بالاستقرار المالي وتستجيب لتطلّعات المواطن وتتمتع بقدرة تنافسية وتستقطب موارد مالية تؤمّن ديمومتها.

وقد تم ضبط المحاور الاستراتيجية الخاصة بهذا البرنامج والمتمثلة في:

- **المحور الاستراتيجي 1:** دعم المؤسسات العمومية الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة
- **المحور الاستراتيجي 2:** التواصل والإعلام حول النشاط الحكومي

يضمّ برنامج الاعلام والاتصال والتكوين عددا من الفاعلين العموميين ينتفعون بالدعم العمومي المباشر المسند للهيكل من جملة ميزانية البرنامج. ويساهم الفاعلون العموميون (مؤسسات إعلامية عمومية) في التعريف بالسياسات العمومية واطلاع الرأي العام بمدى تقدّم تنفيذها.

2.1 الهياكل المتدخّلة

المتدخلون على المستوى المركزي	الفاعلون العموميون
• مصالح الإعلام والاتصال • المركز الإفريقي لتدريب الصحافيين والاتصالين	• وكالة تونس إفريقيا للأنباء • مؤسسة التلفزة التونسية • مؤسسة الإذاعة التونسية • الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر • مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق ح الجمعيات

2-أهداف ومؤشرات الأداء

2-1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 3-1: حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة**

يتمثل هدف "حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة" بالأساس في ضمان فاعلية أداء مؤسسات الإعلام العمومي، بما يضمن حسن التصرف في المنح العمومية المسندة لها ومزيد حوكمة أساليب التصرّف فيها، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تطورها وتحسين قدرتها على انتاج المضامين الإعلامية باعتبارها مرفقا عموميا يقدّم خدمات تبادل ومشاركة معلومات ذات منفعة عامة، بالإضافة إلى المحافظة على الرابط الاجتماعي.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر1.1.3**

تطوّر الموارد الذاتية: يرتبط تحقيق هذا الهدف بما تسجله مؤسسات الإعلام من تطور في مواردها الذاتية بما من شأنه أن يحافظ على استمرارية المرفق العمومي وديمومته ويضمن التوازنات المالية للمؤسسات الأمر الذي من شأنه توفير الميزانية الضرورية لإنتاج المضامين الإعلامية وتحسين جودتها.

✓ **تقديرات المؤشر1.1.3:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
تطور الموارد الذاتية	نسبة مائوية	-4	5.7	0.28	5	5

تحرص المؤسسات الإعلامية على تحسين مواردها الذاتية رغم ما تشهده من منافسة مع المؤسسات الاعلامية الخاصة، وذلك باتباعها اليات عمل جديدة تضمن تنوع اسواقها في الداخل والخارج وتأهيلها لتحقيق التنافسية المطلوبة من ذلك سعيها الى خلق أسواق جديدة في مجال

الطباعة مثلا وتطوير المواقع الالكترونية ودعم وتسويق مساحات الاشهار بمواقع الواب وخلق وتطوير مضامين جديدة تستجيب لتطلعات الجمهور المستهدف. غير ان ارتفاع تكاليف الإنتاج والبثّ وكلفة خلق مضامين جديدة قد يحول دون تحقق المردودية المطلوبة.

ومبدئيا تعرف الشركة الجديدة للصحافة والطباعة والنشر "سنيب" لابراس شيئا من التعافي اذ سجلت موارد نشاطها تطورا قدر ب 40بالمائةوذلك بفضل تحسن مبيعات الجرائد الورقية والالكترونية ومبيعات الاشهار وللغرض فقد تم خلق اليات عمل خاصة تراعي احتياجات السوق وتضمن حدا هاما من المنافسة واكتساح مجالات وتظاهرات اخرى تضمن مزيد تطوير الموارد.

كما تمثل مساهمة المشتركين في شبكة التنوير موارد إضافية بعد استخلاصها من الشركة التونسية للكهرباء والغاز علما وأنه يمكن ان تشهد هذه التحويلات ارتفاعا هاما في صورة تنقيح الفصل 117 من القانون عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 المحدد للمعاليم المستخلصة بعنوان هذه المساهمة وضمان انتظام التحويلات لفائدة المؤسسات الإعلامية العمومية من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

- **الهدف 3-2: تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي:**

يتمثل هدف "تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي" بالأساس في ضمان إعلام المواطنين بالنشاط الحكومي وأداء الحكومة بصفة عامة وتيسير الحصول على المعلومة، وذلك بتطوير المحتوى الرقمي للموقع الرسمي لبوابة رئاسة الحكومة وتحيينه بصفة دورية.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.2.3: عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة**

يرتبط تحقيق تطور عدد الزوار لبوابة رئاسة الحكومة بقيمة وجودة المعلومة، من جهة مواكبتها الحينية والسريعة للأحداث الوطنية والأنشطة المتعلقة بالأداء الحكومي، المضمنة بالموقع الرسمي لرئاسة الحكومة.

✓ **تقديرات المؤشر1.2.3:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة	عدد	375000	380000	385000	390000	-

يتوقع أن يبلغ عدد زوار بوّابة رئاسة الحكومة 385000 زائرا سنة 2025، وذلك لما توفره من معلومات مفيدة ومحينه تلبي حاجيات المواطن والمهنيين في المعلومة الموثوقة اضافة الى الخدمات التي توفرها البوابة والمنصّات الحكوميّة، ومتابعتها للاستحقاقات الوطنية والنشاط الحكومي.

وتجدر الاشارة انع تم وضع البوابة في صيغة جديدة منذ شهر ماي 2024 وبالتالي يصعب مبدئيا توفير الاحصائيات المطلوبة وسيتم الاعتماد على احصئيات السنة الفارطة في انتظار التحيين لاحقا.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الاتصال والاعلام والتكوين

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة	تطور الموارد الذاتية	%5	- منحة لفائدة التلفزة - منحة لفائدة الإذاعة - منحة لفائدة وكالة تونس افريقيا للأنباء - منحة لفائدة سنيب لابراس - منحة لفائدة مركز الاعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات - دعم وتكوين الإعلاميين في ميدان الاعلام والاتصال	102558	-تحسين جودة المضامين واستقطاب موارد الاشهار -تكوين لفائدة الجمعيات -تكوين الاعلاميين في ميدان الاعلام والاتصال بالنظم الحديثة -تطوير عدد المبيعات ووضع مصة رقمية للاعلانات
تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي	عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة	380000	تغطية أنشطة رئيس الحكومة والتنسيق مع الصحافة المحلية والأجنبية وتحرير البلاغات الصحفية	3201	-تيسير طرق النفاذ الى المواقع الرسمية لرئاسة الحكومة - تحيين وتنويع المعلومات والاحصائيات

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تمّ تنزيل إطار الأداء للبرنامج على النحو التالي:

بصفة مباشرة من خلال الزيادة في الموارد المالية عن طريق تحسين جودة الأعمال التلفزية وتحسين نسب المشاهدة وتنويع المنتوج ودخول أسواق إعلامية ودرامية جديدة.

بصفة غير مباشرة من خلال ترشيد النفقات للتحكم بقيمة العجز بالنسبة لمؤسسة الإذاعة التونسية وتفعيل برنامج التحكم في الطاقة بالنسبة لمؤسسة التلفزة التونسية.

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025
مؤسسة الإذاعة التونسية	حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية العمومية	اقتناء وسائل النقل وتجهيزات وبنية أساسية	41080
مؤسسة التلفزة التونسية		اقتناء حافلة للنقل التلفزي عالية الدقة	35127
وكالة تونس افريقيا للأنباء		اصلاح وتهيئة الوكالة من الداخل والخارج إجراءات السلامة	12527
الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر			12425

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027

ضبطت نفقات برنامج الإعلام والاتصال والتكوين لسنة 2025 في حدود 105759 أد دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية مقابل 104628أد سنة 2024 أي بزيادة قدرها 1131 أ د ما وهو يمثل نسبة 1.08% وباعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية ما قدره 172689أد سنة 2025 مقابل 169 158أد سنة 2024 أي بزيادة تقدر بـ 3531 أد وهو ما يمثل نسبة 2.08% وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	86587	92774	93264	490	0,53%
نفقات التسيير	3423	1482	540	-942	-63,56%
نفقات التدخلات	8524	10262	11865	1603	15,62%
نفقات الاستثمار	18	110	90	-20	-18,18%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0,00%
المجموع	**98552**	**104628**	**105759**	**1131**	**1,08%**

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	86587	92774	93264	99115	103933
نفقات التسيير	3423	1482	540	574	602
نفقات التدخلات	8524	10262	11865	12609	13222
نفقات الاستثمار	18	110	90	96	100
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**98 552**	**104 628**	**105 759**	**112 394**	**117 858**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**160 303**	**169 158**	**172 689**	**183 523**	**192 444**

البرنامج عدد 04: التصرف في القطاع العمومي

رئيس البرنامج: السيد حسان المسعودي	بداية من 21 فيفري 2024

1. تقديم البرنامج

1.1 الاستراتيجية

تتمثل الغاية من البرنامج في إرساء إدارة عمومية واضحة المهام والهيكلة تسيّرها موارد بشرية ذات كفاءة قادرة على الارتقاء بأداء أفضل للسياسات العمومية في مختلف المجالات وذلك وفقا لمقاربة دامجة لمختلف فئات المجتمع بما يساهم في تحقيق تنمية شاملة ومنصفة ومستدامة.

وتتمثل رؤية البرنامج في أفق سنة 2030 في الوصول إلى وظيفة عمومية حديثة ومرنة ومؤسسات عمومية ناجعة وفاعلة اقتصاديا واجتماعيا لخدمة المواطن وتمتثل إلى أسس الحوكمة الرشيدة وتعزز الشفافية والمساءلة.

وتتنزّل استراتيجية برنامج التصرف في القطاع العمومي في إطار تنفيذ الالتزامات الوطنية في هذا المجال والمتعلقة أساسا ب:

- تنزيل أحكام الدستور الذي نص الفصل 19 منه على أن الإدارة العمومية وسائر مرافق الدولة في خدمة المواطن على أساس الحياد والمساواة ونبذ كل اشكال التمييز بين المواطنين
- تجسيم ما ورد بمخطط التنمية 2023-2025 من ضرورة الارتقاء برأس المال البشري دعما للنمو على المدى المتوسط من خلال النهوض بالمهارات وكفاءات الموارد البشرية.
- تنفيذ محاور استراتيجية تحديث الوظيفة العمومية ومن أبرزها مراجعة قانون الوظيفة العمومية، دعم التنقل الوظيفي للأعوان العموميين، إرساء نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية، تطوير منظومة التكوين، وتحديث منظومة المعلومات.
- تطبيق خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي التي ترتكز على الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في مختلف مواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

ومن أهم نقاط قوة البرنامج:

- وجود إرادة سياسية داعمة لبرنامج إصلاح الوظيفة العمومية وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية
- انخراط الإدارة في مشاريع إصلاحية تهدف إلى تطوير أوجه التصرف في الموارد البشرية بالإدارة العمومية.
- وجود شراكات مع الجهات المانحة لتنفيذ مشاريع التطوير والتحديث.
- ارتفاع نسبة التأطير حيث فاقت نسبة الأعوان المنتمين للصنف الفرعي أ 1 30% من مجموع أعوان الوظيفة العمومية.
- الشروع في تكريس الجودة في منظومة التكوين من خلال اعداد مواصفة وطنية لجودة التكوين،
- الشروع في رقمنة منظومة التكوين من خلال تطوير منصة رقمية لمتابعة التصرف في مخططات التكوين بما يوفر لوحة قيادة تساعد على اخذ القرار وتكريس آلية التكوين على الخط من خلال تطوير المنصة الوطنية للتدريب الالكتروني.
- توفّر منظومة موحدة للتصرف الآلي في الموارد البشرية بالوظيفة العمومية "انصاف" وقابليتها للتطوير.

غير أن هناك عددا من نقاط الضعف المتصلة بالبرنامج والمتعلقة أساسا ب:

- ارتفاع عدد الأعوان نتيجة الإنتدابات والتسويات التي لم تكن متناسبة مع الحاجيات الفعلية للإدارة.
- توزيع غير متوازن للأعوان جغرافيا بين الهياكل المركزية والجهوية والمحلية وتنظيميا داخل نفس الهيكل.
- تعدد الأسلاك (170) والمنح (أكثر من 400) وتعقّد منظومة التأجير.
- غياب تأطير قانوني وترتيبي للدور الاستراتيجي للهيئة العامة للوظيفة العمومية في قيادة منظومة التصرف في الموارد البشرية.
- غياب منظومة تقييم موضوعي لمؤهلات وأداء الأعوان.

وعليه فإنّ برنامج التصرف في القطاع العمومي مدعو إلى تأسيس مقاربة جديدة للتصرف في الموارد البشرية باعتبارها الدّعامة الأساسية للرفع من الأداء والأداة المحورية لتنفيذ السياسات العمومية وهو ما يحتّم على الدولة تطوير سياساتها في هذا المجال، وذلك من خلال

جعل مكونات هذا القطاع تستفيد من أدوات التصرف الإداري الحديث لإرساء قطاع عمومي أكثر فعالية ونجاعة.

ويتكوّن البرنامج من برنامجين فرعيين يخص البرنامج الفرعي الأول مجال تحديث الوظيفة العمومية في حين يتعلق البرنامج الفرعي الثاني بتطوير التصرف في المؤسسات والمنشآت العمومية.

وتوكل إلى برنامج التصرف في القطاع العمومي مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان الوظيفة العمومية وحوكمة التصرّف في المؤسسات والمنشآت العمومية وتقوم خطة العمل على محورين استراتيجيين:

- **محور استراتيجي 1:** تحديث الوظيفة العمومية
- **محور استراتيجي 2:** تطوير التصرّف في المؤسسات والمنشآت العمومية

2.1 الهياكل المتدخّلة

يساهم في تنفيذ استراتيجية برنامج التصرف في القطاع العمومي وحدات عملياتية مركزية تتمثل في الهيئة العامة للوظيفة العمومية عبر الإدارات العامة التابعة لها (الإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظيفة العمومية، الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات ومكتب تنظيم المصالح العمومية)، المدرسة الوطنية للإدارة ووحدة متابعة وتنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية دون تدخّل لأي فاعل عمومي.

2.أهداف ومؤشرات أداء البرنامج:

2-1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

يجسّم البرنامج الفرعي الأوّل "تحديث الوظيفة العمومية " من خلال وحداته العملياتية المحور الاستراتيجي عدد 1 المتعلق بتحديث الوظيفة العمومية. ويتطلب تحديث الوظيفة العمومية اعتماد تمشي تشاركي بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجال ويسعى إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

الهدف الاستراتيجي 1.4: تطوير الموارد البشرية بالوظيفة العمومية

الهدف الاستراتيجي 2.4: تحديث منظومة التكوين في الوظيفة العمومية

الهدف الاستراتيجي 3.4: تجويد العمل الداخلي للهياكل الإدارية

بالنسبة للبرنامج الفرعي "تطوير التصرف في المؤسسات والمنشآت العمومية" فإن الأهداف الاستراتيجية التي تعمل عليها الوحدة العملياتية "وحدة متابعة وتنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية" تتمثل في:

الهدف الاستراتيجي 4.4: النهوض بأداء مسيري المؤسسات والمنشآت العمومية وأعضاء مجالس إدارتها.

ويعتمد تطوير التصرف في الموارد البشرية للإدارة على تطوير المنظومة القانونية والترتيبية وعلى المناهج الجديدة التي يجب ارساؤها مثل نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية ووضع منظومة معلوماتية متطورة للتصرف في أعوان الدولة والجماعات المحلية ومراجعة أساليب تقييم الأعوان العموميين ومنظومة التكوين. ويتعلّق الهدف 1.4 بتنفيذ أهم محاور "استراتيجية تحديث الوظيفة العمومية"

- **الهدف 1.4: تطوير الموارد البشرية بالوظيفة العمومية**

تعمل الهيئة العامة للوظيفة العمومية على تنفيذ محاور "استراتيجية تحديث الوظيفة العمومية"، مع تسجيل تفاوت خاص بنسبة التقدّم في إنجاز المشاريع ذات العلاقة بتطوير أساليب التصرف في الموارد البشرية حيث بلغ البعض منها مراحله النّهائية (مراجعة قانون الوظيفة العمومية / تعزيز التنقل الوظيفي) فيما يتواصل العمل على المحاور الخاصة بتحديث النظام المعلوماتي للتصرف في أعوان الوظيفة العمومية عبر تطوير منظومة التصرف الآلي "انصاف" وإرساء التصرف التقديري في الموارد البشرية.

✓ المؤشر 1.1.4: نسبة التقدم في إنجاز مشروع تحديث النظام المعلوماتي للتصرف في الأعوان

يحتسب هذا المؤشر نسبة التقدّم في إنجاز مشروع تحديث النظام المعلوماتي للتصرف في الأعوان عبر تطوير منظومة "انصاف" من أجل توضيح الرؤية والمساعدة على اتخاذ القرار واستشراف القرارات المناسبة للفترات المستقبلية بناء على معطيات إحصائية دقيقة.

✓ تقديرات المؤشر1.1.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة التقدم في إنجاز مشروع تحديث النظام المعلوماتي للتصرف في الأعوان	نسبة مائوية	-	10	25	50	90

يتم احتساب المؤشر من خلال نسبة تقدّم الإنجاز وذلك عن طريق التقارير التي يتم اعدادها من طرف اللجنة الفنية للمشروع والتي ترفع للجنة القيادة.

تعتمد التقديرات على ما نصّ عليه مشروع كراس الشروط الذي تمّ اعداده من طرف مصالح وزارة تكنولوجيا الاتصال والمركز الوطني للإعلامية. كما أنّه وحسب المواصفات الدولية فإنّ تقديرات الإنجاز الكلي لا يجب أن تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الانطلاق الفعلي.

✓ **المؤشر 2.1.4: نسبة التقدم في متابعة إرساء أدوات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات بمختلف الوزارات.**

تبعا لصدور منشور رئيس الحكومة عدد 17 لسنة 2024 المؤرخ في 26 جويلية 2024 والمتعلّق بـإرساء نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية بالوظيفة العمومية، والذي نصّ على ضرورة الانطلاق في إعداد بطاقات وصف الخطط كآلية من آليات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات بالوزارات انطلقت الهيئة العامة للوظيفة العمومية في العمل على إرساء هذا النظام من خلال إعداد الدليل المشترك لمهن الوظيفة العمومية، الذي يمثل اللبنة الأولى لهذا التمشي ويمكّن من تحديد المهن والكفاءات التي تحتاجها الوظيفة العمومية لإنجاز مهامها. كما يساعد الوزارات في إعداد أدلتها للمهن الوزارية الخصوصية إضافة إلى بطاقات وصف الخطط في كل هيكل. ويحتسب هذا المؤشر نسبة التقدّم في متابعة إرساء أدوات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات بمختلف الوزارات.

✓ **تقديرات المؤشر2.1.4**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد بطاقات الوصف الوظيفي المنجزة	عدد	-	-	51000	100000	150000

يتم احتساب المؤشر من خلال تحديد عدد البطاقات المنجزة مقارنة بالعدد الجملي المزمع إعداده.

وتعتمد التقديرات على ما تم برمجة إعداده من بطاقات والتي تعتبر أدوات ضرورية لإرساء نظام تقييم أعوان الوظيفة العمومية الذي يعتبر بدوره من أليات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات. وقد تمّ اعتماد تمشي مرحلي من خلال الانطلاق في صياغة بطاقات وصف الخطط التي يشغلها الأعوان المنتمون للأسلاك الإدارية وأسلاك الرقابة في مرحلة أولى ثم التعميم بصفة تدريجية على بقية الهياكل.

- **الهدف 2.4: تحديث منظومة التكوين في الوظيفة العمومية:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي 1 والمتعلق بتحديث الوظيفة العمومية حيث يتم العمل على تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحديث منظومة تكوين الاعوان العموميين من خلال تطوير الإطار القانوني المنظم للتكوين وإرساء مسار الجودة ورقمنة التكوين والعمل على تطوير وسائل العمل ومهارات المسؤولين عن التكوين وتوجيه نشاط المؤسسات التكوينية القطاعية والمدرسة الوطنية للإدارة بهدف مزيد إرضاء المتعاملين معها.

✓ **المؤشر 1.2.4: تطور توحيد المناهج وطرق العمل في منظومة التكوين**

يندرج هذا المؤشر ضمن الهدف2.4 المتعلق بتحديث منظومة التكوين بالوظيفة العمومية، ويتمثل في قيس نسبة النماذج والنصوص التي تم انجازها من قبل الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات لتوحيد المناهج وطرق العمل في منظومة التكوين.

✓ **تقديرات المؤشر1.2.4**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
تطور توحيد المناهج وطرق العمل في منظومة التكوين	نسبة	-	23.5 %	53 %	76.5 %	100 %

تتولى الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات إعداد الأطر العامة والنماذج الموحدة على غرار اصدار نص عام ينظم التكوين المستمر لفائدة أعوان الوظيفة العمومية حيث سيتم تنقيح عدد من النصوص الترتيبية الخاصة بالتكوين خلال المرحلة القادمة.

كما سيتم اعداد ادلة ونماذج بهدف تيسير عمل المسؤولين عن التكوين.

كما أن عديد الاجراءات والآليات سيتم اعدادها في إطار مشاريع للتعاون الفني مع الشركاء والمانحين ويتم تنفيذها في إطار مشاريع قصيرة ومتوسطة الأمد تتراوح مدتها من سنتين إلى ثلاث سنوات على غرار تطوير آليات التقييم في منظومة التكوين وتطوير منصة رقمية للتصرف والمصادقة على مخططات التكوين الوزارية والتصرف في البرامج التكوينية التي تنظمها الادارة والتربصات بالخارج.

✓ تقديرات المؤشر2.2.4: نسبة مؤسسات وهياكل التكوين العمومية المنتفعة بمرافقة الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات في تركيز مسار الجودة

يندرج هذا المؤشر ضمن الهدف 2.4 المتعلق بتحديث منظومة التكوين بالوظيفة العمومية ويتمثل في قيس نسبة المؤسسات العمومية وهياكل التكوين العمومية المنتفعة بتأطير ومرافقة الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات لاعتماد وتركيز المواصفة الوطنية لضمان جودة التكوين **"مهارات"** والحصول على علامة الجودة ISO21001.

✓ تقديرات المؤشر2.2.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة مؤسسات وهياكل التكوين العمومية المنتفعة بمرافقة الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات في مسار الجودة	نسبة مائوية	28%	28%	33 %	38 %	42%

تولت الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات اعداد مواصفة وطنية لجودة التكوين تم اعتمادها من قبل المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية وتم الشروع خلال سنة 2024 في المرحلة التجريبية من قبل ثلاث مؤسسات تكوين عمومية.

وبهدف مساعدة مؤسسات وهياكل التكوين العمومية على إرساء منظومة الجودة، تعمل الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات على مرافقة شبكة مؤسسات وهياكل التكوين العمومية والتي تتكون من 21 مؤسسة وهيكل تكوين للحصول على المواصفة الوطنية لضمان جودة التكوين وعلى علامة الجودة ISO21001.

حيث سيتم خلال سنة 2025 البحث عن التمويلات اللازمة لمرافقة مؤسسات تكوينية جديدة للحصول على المواصفة الوطنية لضمان جودة التكوين.

وبذلك سيتم تعميم اعتماد المواصفة الوطنية لجودة التكوين من خلال الترفيع تدريجيا في عدد المؤسسات المنتفعة بالمرافقة حسب انخراط المؤسسات والهياكل وحسب توفر التمويلات اللازمة لذلك.

✓ المؤشر 3.2.4: نسبة رضا المتكونين بالمدرسة الوطنية للإدارة:

يعكس هذا المؤشر مدى حرص المدرسة الوطنية للإدارة على تقديم برامج تكوينية ذات جودة من خلال قيس نسبة رضا المتكونين من الخدمات المقدمة من قبل المدرسة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات		تقديرات

		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة رضا المتكونين على محتوى التكوين	نسبة مائوية	-	%65	%70	%75	%80
نسبة رضا المتكونين على جودة المكوّنين		%75	%65	%70	%75	%80

انخرطت المدرسة الوطنية للإدارة في إرساء نظام للجودة حسب المعايير الدولية ISO21001 الخاص بهياكل التعليم والتكوين. ويعتبر رضا المتكونين احدى اهم ركائز هذا النظام الذي سيمكن من تحسين الأداء والنجاعة بصفة عامة.

وفي هذا الإطار تولي المدرسة أهمية خاصة للمؤشرين المذكورين بالجدول أعلاه والذين يركزان على نسبة الرضا عن المحتوى وكذلك جودة المكونين. ومع تقدم الإنجاز في مشروع ارساء نظام الجودة، فانه من المنتظر ان يساهم هذا النظام في تحسين النسب المتوقعة في السنوات القادمة، شريطة انجاز الأنشطة التالية:

✓ بالنسبة للمؤشر الأول: نسبة رضا المتكونين على محتوى التكوين:

- تنظيم اجتماعات دورية مع المتكونين(focus group)
- تحسين طرق التواصل مع المتكونين
- اختيار مواضيع تكوين تلبي أكثر حاجيات المتكونين والإدارة

✓ اما بالنسبة للمؤشر الثاني: نسبة رضا المتكونين على جودة المكوّنين، فان إدارة المدرسة تعتزم القيام بالأنشطة التالية لبلوغ النسب المذكورة.

- تنظيم اجتماعات دورية مع المكونين(focus group)
- تحسين طرق اختيار المكونين
- تحسين طرق التواصل مع المكونين
- مزيد الانفتاح على القطاع الخاص

- **الهدف .4. 3: تجويد العمل الداخلي للهياكل الادارية**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الأول "تحديث الوظيفة العمومية"، ويسعى إلى رفع الفاعلية المؤسساتية للهياكل الادارية المركزية ومصالحها الخارجية عبر تحسين تنظيمها الداخلي وتطوير أوجه عملها من أجل إسداء خدمات عمومية ذات جودة.

✓ **المؤشر 1.3.4: نسبة تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين العمل الداخلي للإدارة في إطار إنجاز مشروع المراجعات الوظيفية للوزارات التونسية.**

يسمح هذا المؤشر بمتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين العمل الداخلي للهياكل الإدارية التي شملتها عملية مراجعة وظيفية وذلك من خلال رصد الإجراءات العملية التي تم اتخاذها لتكريس كل توصية.

✓ تقديرات المؤشر 1.3.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	2026	2027
نسبة تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين العمل الداخلي للإدارة في إطار إنجاز مشروع المراجعات الوظيفية للوزارات التونسية	نسبة مائوية	%45	%55	%70	%90	%100

سوف يتم تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين العمل الداخلي تدريجيا على مدى الثلاث سنوات القادمة بعد أن تم في سنة 2023 تنظيم أربع ورشات عمل مع ممثلي الوزارات تم من خلالها تحديد عدد من المسارات الاجرائية غير المضبوطة بنص قانوني والعمل على تبسيطها. وتم في هذا الإطار الوقوف على أهم الاشكاليات المتعلّقة خاصّة بتعدّد المتدخّلين في المسارات وطول المدّة الّتي يستغرقها كل إجراء .ومن المنتظر أن يتم خلال سنة 2024 تشكيل فريق عمل بكل وزارة معنية لمواصلة العمل على تبسيط بقية الإجراءات الداخلية والتوجه شيئا فشيئا نحو العمل على تبسيط المسارات المنظمة بنصوص قانونية(Procédures réglementées).

✓ المؤشر 2.3.4: نسبة التقدم في تنفيذ مخرجات مشروع تطوير وحدات التصرف حسب الأهداف

يحتسب هذا المؤشر نسبة التقدم في تنفيذ مخرجات مشروع تطوير وحدات التصرف حسب الأهداف بعد أن تم على امتداد سنة2023 والسداسي الأول من سنة 2024 إنجاز مختلف المراحل حسب الشروط المرجعية للمشروع.

✓ تقديرات المؤشر2.3.4

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	2026	2027
نسبة التقدم في تنفيذ مخرجات مشروع تطوير وحدات التصرف حسب الأهداف	نسبة مائوية	-	%20	%50	%80	%100

يستدعي تنفيذ مخرجات مشروع تطوير وحدات التصرف حسب الأهداف إعداد شروط مرجعية جديدة للمرحلة القادمة يتم على اساسها التعاقد مع مكتب خبرة لتقديم المساندة الفنية اللازمة. ومن المنتظر أن يتم خلال سنة 2024 الانكباب على هذا الموضوع بعد استيفاء جميع الاجراءات

المستوجبة في الغرض، ليتم بعد ذلك وعلى امتداد الثلاث سنوات اللاحقة تجسيد نتائج المخرجات تدريجيا بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

- **الهدف4.4: النهوض بأداء مسيري المؤسسات والمنشآت العمومية وأعضاء مجالس إدارتها**

إن تطوير أداء المؤسسات والمنشآت العمومية (المحور الاستراتيجي الثاني للبرنامج) يستوجب ضرورة تطوير أداء المسؤولين الأول للمؤسسات والمنشآت العمومية وتطوير أداء أعضاء مجالس إدارتها. وتسعى الوحدة العملياتية "وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية لتحقيق هذه الأهداف من خلال العمل على:

- إصدار نصّ ترتيبي يضبط مبادئ وإجراءات اختيار وإعفاء رؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية وضبط تأجيرهم وفقا لتقييم الأداء: يندرج هذا الإجراء في إطار مراجعة طريقة تعيين رؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية وذلك من خلال إرساء مبدأ التناظر كقاعدة لاختيار رؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية وباعتماد قاعدة بيانات تتضمن قائمة في الكفاءات. كذلك مراجعة نظام تأجير رؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية وذلك من خلال إحداث عنصر قار للمرتب وعنصر متغير يرتبط بأداء رئيس المؤسسة يتمّ قياسه باعتماد معايير مرتبطة بالأداء ومدى المساهمة في تطوير المؤسسة وذلك في إطار تكريس مبدأ المساءلة وإرساء ثقافة الأداء والتأجير على هذا الأساس.
- تطوير مبادئ وإجراءات اختيار وإعفاء أعضاء مجالس الإدارة وتقييم أدائهم من خلال متابعة المنشآت العمومية في تغيير تركيبة مجالس إدارتها وفقا لمبادئ الاختيار والتقييم والإعفاء المنصوص عليها بالأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022 المتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميّين والمتصرفين المستقلين. يتمثّل هذا الإجراء في مراجعة تركيبة مجالس الإدارة وطريقة اختيار أعضائها وتقييمهم وإعفائهم ووضع معايير موضوعيّة لاختيار هذه التركيبة بما يتماشى مع طبيعة القطاع ونشاط المنشأة. هذا ما سيساهم في تحسين أداء مجالس الإدارة ونجاعة مشاركة أعضائها في أخذ القرار وفي تحميلهم المسؤوليّة.

- ✓ **المؤشر 1.4.4: نسبة التقدم في صياغة نصّ ترتيبي يضبط مبادئ اختيار وإعفاء وتقييم أداء الرؤساء الأوّل للمؤسسات والمنشآت العمومية:**

تمّ اعتماد هذا المؤشر الكمي لقياس مدى نسبة التقدم في صياغة النصّ الترتيبي المزمع اصداره في الغرض كما سيمكن المؤشر من متابعة مراحل إجراءات الدراسة والمصادقة.

- **تقديرات المؤشر1.4.4**

المؤشرات	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة التقدّم في صياغة نصّ ترتيبي يضبط مبادئ اختيار وإعفاء وتقييم أداء الرؤساء الأوّل للمؤسسات والمنشآت العمومية	نسبة مائوية	70%	%80	%100	-	-

من المقرر أن يكون مشروع الأمر جاهز للعرض في سنة 2024 في انتظار المصادقة عليه في سنة 2025 وسيتم اعتماد المرحلية في تنفيذه حيث من المبرمج تجسيم أحكام الأمر على 10 مؤسسات عمومية كمرحلة أولى في سنة 2026.

✓ **المؤشر 2.4.4: نسبة تقدّم المنشآت العموميّة في تغيير تركيبة مجالس إدارتها تطبيقا لأحكام الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في29 مارس 2022**

سيتم احتساب هذه النسبة وفقا لمدى تقدم المنشآت المعنية في تنفيذ الإجراءات التالية:

- 10% إصدار قرار اختيار الخبراء
- 10 %الانتهاء من تركيز اللجنة القطاعية المختصة
- 30 %تنقيح النصوص الترتيبية ذات العلاقة أو تنقيح العقود التأسيسية بالنسبة للشركات خفية الاسم
- 50 %تنفيذ إجراءات المناظرة

✓ **تقديرات المؤشر2.4.4**

المؤشرات	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة تقدم المنشآت العمومية في تغيير تركيبة مجالس إدارتها تطبيقا لأحكام الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022	نسبة مائوية	%2	%3	%10	%20	%30

يندرج المؤشر المذكور بالجدول أعلاه في إطار متابعة تفعيل القرارات التطبيقية للأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022 حيث تمّ بمقتضى قرارين صادرين عن رئيسة الحكومة بتاريخ 18 أوت 2022 ضبط رزنامة تغيير تركيبة مجالس الإدارة أو مجالس المراقبة بالمنشآت العمومية المنصوص عليها بالفصل 22 من الأمر الرئاسي المذكور وضبط شروط اختيار خبراء باللجان القطاعية المختصة المكلفة باختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين.

وتفعيلا للقرارين المذكورين تعمل وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية على متابعة استكمال تركيز اللجان القطاعية المختصة واستكمال النظر في تنقيح الأوامر المتعلقة بالتنظيم الإداري والمالي ومراجعة العقود التأسيسية للمنشآت العمومية في إطار مقتضيات الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الاداء:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الانشط

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
الهدف 1.4.: تطوير الموارد البشرية في الوظيفة العمومية	المؤشر 1.4 .1.: نسبة التقدم في إنجاز مشروع تحديث النظام المعلوماتي للتصرف في الأعوان	% 25	نجاعة التصرف وترشيد وتكوين الموارد البشرية في الوظيفة العمومية. **(منظومة أدب)**	ممولة في إطار التعاون الفنّي	بعض الأنشطة التكوينية وورشات العمل والندوات التشاركية - وضع لوحات قيادة للمساعدة على اتخاذ القرار واستشراف القرارات المناسبة للفترات المستقبلية بناء على معطيات إحصائية دقيقة، - تطوير منظومة التصرف الآلي في أعوان الوظيفة العمومية "انصاف" لتكون أكثر فاعلية ونجاعة،
	المؤشر 1.4 .2.:نسبة التقدم في متابعة إرساء أدوات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات بمختلف الوزارات.	51000 بطاقة	تنمية المهارات وتطوير الكفاءات وتكوين الإطارات العليا.		-إعداد مرجعية وبطاقات وصف الخطط والوظائف وقاموس الكفاءات -إعداد برنامج تكوين حول آليات التصرف التقديري في الموارد البشرية ووسائله عبر منظومة تكوين على الخط -إعداد مشروع منشور يضبط أهداف مقاربة التصرف التقديري في الموارد البشرية وآلياتها --إرساء نظام تقييم لأعوان الوظيفة العمومية
الهدف 2.4: تحديث منظومة التكوين	المؤشر 1.2.4.:نسبة تطور توحيد المناهج وطرق العمل في منظومة التكوين	% 53			- اصدار مواصفة وطنية لضمان جودة التكوين. - مراجعة الإطار العام للتكوين المستمر في الوظيفة العمومية (تم اعداد أمر في الغرض وتمت الموافقة عليه بمجلس وزاري خلال شهر افريل 2024) - تطوير منصة رقمية للتصرف في منظومة التكوين

					ستدخل حيز الاستغلال بداية من سنة 2025.
	المؤشر .2.2.4: نسبة مؤسسات وهياكل التكوين العمومية المنتفعة بمرافقة الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات في تركيز مسار الجودة	% 33			- اعداد مواصفة وطنية لضمان جودة التكوين واعتمادها من قبل المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.
	المؤشر 3.2.4: نسبة رضا المتكونين بالمدرسة الوطنية للإدارة:	% 75			
الهدف الاستراتيجي3.4 تجويد العمل الداخلي للهياكل الادارية	المؤشر 1.3.4: نسبة تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين العمل الداخلي للإدارة في إطار إنجاز مشروع المراجعات الوظيفية للوزارات التونسية المؤشر 2.3.4: نسبة التقدم في تنفيذ مخرجات مشروع تطوير وحدات التصرف حسب الأهداف	% 70 %50			- إتمام المراجعات الوظيفية لثماني وزارات: المالية، الصحة، التربية، التجهيز/رئاسة الحكومة، التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، التجارة، الفلاحة؛ وذلك بنهاية سنة 2020 - العمل على متابعة توصيات المراجعات الوظيفية المنجزة خلال 2023 و2024. - العمل على تعميم المراجعة الوظيفية على بقية الوزارات بنهاية سنة 2025 - إتمام مشروع تطوير وحدات التصرف حسب الأهداف خلال سنة 2024.
الهدف4.4: النهوض بأداء مسيري المؤسسات والمنشآت العمومية وأعضاء مجالس إدارتها	المؤشر 1.4.4: نسبة التقدّم في صياغة نصّ ترتيبي يضبط مبادئ اختيار وإعفاء وتقييم أداء الرؤساء الأوّل للمؤسسات والمنشآت العمومية	%100	نشاط 3: متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية	709	عرض مشروع الأمر لإبداء الرأي على وزارات إشراف القطاعي -الانتهاء من صياغة الأمر -عرض الأمر على مداولات مجلس الوزراء للمصادقة.
	المؤشر 2.4.4: نسبة تقدم المنشآت العمومية في تغيير تركيبة مجالس إدارتها تطبيقا لأحكام الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022	10%	**إعادة النظر في النسخة الحالية في بعض النقاط المتعلقة بتركيبة لجنة المناظرة الخارجية وباستثناءاتها**		عقد جلسات عمل تنسيقية للوقوف على الصعوبات والاشكاليات التطبيقية وإيجاد الحلول الكفيلة لتطبيق أحكام الأمر. إعادة مراسلة وزارات الإشراف القطاعي والزامهم بضرورة التقيد بأحكام الأمر عدد 303 لسنة 2022 -مرافقتهم في إجراءات تركيز اللجان القطاعية المختصة. -التنسيق والمتابعة من خلال عضوية مصالحنا باللجان -تنقيح الرزنامة المنصوص عليها بقرار رئيسة الحكومة المؤرخ في 18أوت 2022.

3-2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025
لا يوجد	-	-	-

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027

ضبطت نفقات برنامج التصرف في القطاع العمومي لسنة 2025 في حدود 14610 أد دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية مقابل 15838 أد سنة 2024 أي بتراجع قدره 1228أ د ما وهو يمثل نسبة 7.75% وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	8 908	8805	8890	84,777	0,96%
نفقات التسيير	750	1079	1240	161	14,92%
نفقات التدخلات	4063	5664	4300	-1364	-24,08%
نفقات الاستثمار	0	290	180	-110	-37,93%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0,00%
المجموع	**13721**	**15838**	**14610**	**-1228**	**-7,75%**

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	8 908	8805	8890	9447	9907
نفقات التسيير	750	1079	1240	1318	1382
نفقات التدخلات	4 063	5664	4300	4570	4792
نفقات الاستثمار	0	290	180	191	201
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**13 721**	**15838**	**14610**	**15526**	**16281**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**14 149**	**16338**	**15150**	**16100**	**16883**

البرنامج عدد 05: تحديث الخدمات الإدارية

رئيس البرنامج : السيدة ألفة الصولي	بداية من 30 أكتوبر 2020

1- تقديم البرنـــامـــج

1-1- الاستراتيجية

تتمثل غاية برنامج التحديث الإداري أساسا في تطوير خدمات عمومية شاملة وذات جودة عالية موجهة للمواطن والمؤسسة بالاعتماد على مقاربة تشاركية.

تتمثل رؤية برنامج التحديث الإداري في:

- تحسين جودة الخدمات المسداة للمتعامل مع الإدارة والتخفيف من العبء الإداري وهو ما سيمكن تدريجيا من الرفع من مستوى رضائه وتعزيز ثقته في الإدارة وتحسين صورتها لديه.
- دعم انفتاح الإدارة والمشاركة من خلال تثمين مقترحات المواطنين للمساهمة الفاعلة في مسار إصلاح الإدارة وتحديثها.
- إتاحة النفاذ إلى الخدمات العمومية لجميع الفئات الاجتماعية باعتماد وسائل وتقنيات رقمية متنوعة ومجددة.

وتتبني التوجهات الاستراتيجية لبرنامج التحديث الإداري على المراجع التالية:

- الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025: التي تسعى إلى مواصلة مسار رقمنة الإدارة من أجل ضمان تحديث وتبسيط الخدمات الإدارية، وتشجيع مشاركة المواطنين الإلكترونية ووضع التكنولوجيا الرقمية في خدمة مختلف القطاعات
- التوجهات الرامية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخاصة منها الهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة

للجميع على جميع المستويات) والهدف 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات).

ويحظى برنامج التحديث الإداري بدعم ومساندة فنية وتمويل من قبل هياكل دولية على غرار مؤسسة البنك الدولي هذا بالإضافة إلى انخراط عدد هام من الهياكل العمومية في مشاريع تحديث الخدمات الإدارية وتقريبها وذلك بمقتضى اتفاقيات شراكة، على غرار الصناديق الاجتماعية، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز والبلديات. وبالرغم من نقطة القوة هذه، يبقى من الضروري تعزيز البرنامج بموارد بشرية إضافية لتدارك النقص المسجل وذلك بهدف إحكام متابعة مشاريع التحديث الإداري بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة وتذليل الصعوبات التي تعترض المواطنين والمؤسسات في علاقتهم بالإدارة على غرار:

- تعقيد الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعامل مع الإدارة وطول آجال إسدائها،
- ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية خاصة بالمناطق الداخلية،
- صعوبة النفاذ إلى الخدمات الإدارية وعدم توفر المعلومة بصفة ميسّرة،
- ضعف عدد الخدمات الإدارية الموضوعة على الخط.

وبناء على ذلك يتم تركيز العمل على المحور الاستراتيجي التالي: **تحسين جودة الخدمات الإدارية وتيسير النفاذ إليها**

2.1 الهياكل المتدخلة

المتدخلون على المستوى المركزي	الفاعلون العموميون
• الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية • إدارة نوعية الخدمة العمومية • وحدة الإدارة الإلكترونية	لا شيء

2- أهداف ومؤشرات الأداء

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء

- **الهدف 1.5: تبسيط الخدمات الإدارية وتقريبها**

يتمثل هذا الهدف الاستراتيجي في العمل على التخفيف من العبء الإداري المستوجب على المتعامل مع الإدارة من خلال إعادة هندسة الخدمات الإدارية ذات الأولوية بما يستجيب لانتظارات وحاجيات المواطن وتقريب الخدمات الإدارية وتيسير النفاذ إليها عبر إحداث دور الخدمات الإداري، وهو ما من شأنه الرفع من جدودة الخدمات الإدارية المسداة وتحسين نسبة رضا المتعامل مع الإدارة.

- **المؤشرات**

✓ **المؤشر1.1.5: نسبة الإجراءات الإدارية التي تم حذفها أو تبسيطها**

يمكّن هذا المؤشر من متابعة مدى تنفيذ مقترحات الحذف والتبسيط المصادق عليها من قبل الحكومة والمنبثقة عن مسار مراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة الذي تم تكريسه بمقتضى الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 مؤرخ في 27 أوت 2020.

✓ **تقديرات المؤشر1.1.5**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة الإجراءات الإدارية التي تم حذفها أو تبسيطها فعليا	نسبة مائوية	-	-	10	20	30

استكملت فرق العمل بالوزارات سنة 2024 تقييم الإجراءات الإدارية حيث تم جرد أكثر من 3197 إجراء وبلغت مقترحات الحذف 6% (177 إجراء إداريا) ومقترحات التبسيط حوالي 71% أي ما يعادل 2255 إجراء إداريا، وتمت المصادقة على النتائج النهائية للمشروع في 21 جوان 2024 من خلال عرضه على مجلس وزاري. وسيتم الشروع في تجسيم مقترحات الحذف والتبسيط من خلال إعداد وإصدار النصوص القانونية والترتيبية في الغرض.

✓ **المؤشر2.1.5: نسبة المسارات الإدارية التي تمت مراجعتها**

يتمثل هذا المؤشر في متابعة مسار إعداد خطط العمل الخاصة بإعادة هندسة المسارات بعد مراجعتها وفق مقاربة أحداث الحياة من العدد الجملي للمسارات المبرمج مراجعتها والبالغ عددها 33 حدث حياة (23 حدث حياة موجهة للمواطن و10 حدث حياة موجهة للمؤسسة الاقتصادية).

✓ **تقديرات المؤشر2.1.5**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة المسارات الإدارية التي تمت مراجعتها	نسبة مئوية	30	30	61	91	100

تم سنة 2024 استكمال إعداد خطط العمل لتبسيط 06 مسارات جديدة منها 04 مسارات موجهة للموطن وهي على التوالي:

(1) النفاذ إلى العلاج

(2) استرجاع مصاريف العلاج

(3) قيادة سيارة

(4) الحصول على التقاعد

و02 مسارات مرتبطة بأحداث حياة موجهة للمؤسسة الاقتصادية وهي

(1) بعث مؤسسة

(2) البحث عن فرص جديدة للاستثمار

ليبلغ بذلك العدد الجملي لأحداث الحياة التي تم تبسيطها وإعداد خطط العمل في شأنها 10 مسارات أي بنسبة 30% من العدد الجملي لأحداث الحياة (10 مسارات باعتبار 04 مسارات تمت إعادة هندستها سنة 2022 والمتعلقة بمجالي التربية والشؤون الاجتماعية).

كما سيتم برمجة تبسيط 21 مسارا في الثلاث (03) سنوات المقبلة مفصلة كالتالي:

- 8 مسارات سنة 2025 (6 مسارات خاصة بالمواطن و2 مسارات خاصة بالمؤسسة الاقتصادية)
- 10 مسارات سنة 2026 (7 مسارات خاصة بالمواطن و3 مسارات خاصة بالمؤسسة الاقتصادية)
- 3 مسارات خاصة بالمؤسسة الاقتصادية سنة 2027.

✓ **مؤشر3.1.5: نسبة التغطية لدور الخدمات الإدارية المحدثة للخدمات ذات الأولوية**

يمكن هذا المؤشر من قيس أثر إحداث دور الخدمات على تطور نسبة التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية وذلك بهدف تقريب الخدمات الإدارية من المواطن.

✓ **تقديرات المؤشر3.1.5**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة التغطية لدور الخدمات الإدارية المحدثة للخدمات ذات الأولوية	نسبة مئوية	65	65	70	75	80

تم إلى حد الآن إحداث أكثر من 70 دار خدمات بجميع أصنافها لترتفع نسبة التغطية الجغرافية من 45 % سنة 2017 إلى 65 %سنة 2024. وتم التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد من دور الخدمات تسمى "دور الخدمات الرقمية" بالبلديات سيتم وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل العمومية الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات الإدارية. وستمكن دور الخدمات الرقمية من إسداء خدمات مرقمنة جزئي أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباستعمال وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني. وتتمثل النتائج المنتظرة في الرفع من معدل نسبة التغطية الإدارية من 65% حاليا إلى حوالي 80% في موفي سنة 2027.

وبالتوازي مع الإحداثيات الجديدة، سيتم التركيز خلال الفترة القادمة على تطوير آداء دور الخدمات المحدثة سابقا من خلال العمل على تأهيلها للانخراط في مسار الجودة وتركيز علامة "مرحبا" صيغة 2020" لجودة الاستقبال.

✓ **المؤشر 4.1.5: تطور نسبة الرضا الإجمالية حول الخدمات الإدارية وفق مقاربة فريق المواطن الرقيب**

يمكّن هذا المؤشر من احتساب تطور نسبة رضا المتعاملين مع المصالح العموميّة المزورة من قبل فريق المواطن الرقيب (مقارنة بالسنة السابقة) وذلك من خلال الزيارات الميدانية المبرمجة لتقييم نوعية الخدمات العمومية المطلوبة بكثافة من قبل المواطنين. كما أنّ هذا المؤشر سيسهم في إعطاء صورة شفافة عن أداء الهياكل العمومية ودرجة الرضا الإجمالية حول الخدمات التي تسديها واتخاذ التدابير لإجراء التعديلات اللازمة على مستوى السياسات العمومية في مجال التحديث الإداري.

✓ **تقديرات المؤشر 4.1.5**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
تطور نسبة الرضا الإجمالية حول الخدمات الإدارية وفق مقاربة فريق المواطن الرقيب	نسبة مائوية	60	62	63	64	65

- **الهدف 2.5: تطوير جودة الخدمات العمومية على الخط وتعزيز المشاركة الالكترونية**

يتمثل هذا الهدف في تقييم جودة الخدمات العمومية على الخط وتكريس مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة وتنفيذ التعهدات المدرجة ضمن برنامج الحكومة المفتوحة، بما من شأنه الرفع من جودة الخدمات الإدارية المسداة لفائدة المتعاملين مع الإدارة.

- **المؤشرات**

✓ **المؤشر 1.2.5: عدد الخدمات المقيمة عبر منظومة تقييم جودة الخدمات العمومية على الخط "مقياس"**

يتمثل هذا المؤشر في متابعة تطور عدد الخدمات التي تم إدراجها ضمن منظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط، حيث ستمكن هذه المنظومة المواطن من تقييم الخدمة مباشرة عبر الولوج لموقع الخدمة باعتماد الاستبيان الإلكتروني الذي يظهر مباشرة وبصفة آلية حال استكمال الخدمة. ويمكن النفاذ إليها والاطلاع على الخدمات المدرجة بها من خلال الرابط التالي: https://www.mequaes.gov.tn/Barometre/#/portail

✓ **تقديرات المؤشر 1.2.5**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد الخدمات المقيّمة من خلال منظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط "مقياس"	عدد	5	7	20	25	30

تم في مرحلة أولى ومنذ دخول المنظومة حيز الاستغلال تقييم 05 خدمات إدارية حيث قامت الهياكل المعنية بإدراج الاستبيان الالكتروني ضمن خدماتها وسيتم في مرحلة لاحقة وبناء على التقديرات المتعلقة بمرحلة استكمال تقييم 30 خدمة على الخط خلال سنة 2027 وهي خدمات تم اختيارها بناء على جملة من المعايير من بينها درجة النضج والإقبال والاستعمال . وسيتم في مراحل موالية التعميم تدريجيا حتى يشمل هذا التقييم الخط مختلف الخدمات الإدارية الذات أولوية المسداة لفائدة المواطن.

✓ **المؤشر 2.2.5: نسبة تنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة**

يمكن هذا المؤشر من قياس مدى التقدّم في تنفيذ التعهدات المدرجة ضمن خطط العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة والتي يتمّ إعدادها وفقا لمقاربة تشاركية كل سنتين منذ سنة 2014 قصد القيام بإصلاحات صلب الإدارة بالتعاون مع المجتمع المدني تمكّن من تجسيم مبادئ الشفافية والمشاركة العمومية والمساءلة وبالاعتماد خاصة على تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

✓ **تقديرات المؤشر 2.2.5**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة تنفيذ تعهدات خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة	نسبة مائوية (مع موفي كل سنتين)	%55	40%	%60	%45	%65

بالنسبة لخطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة 2023-2025والتي تتضمن 15 تعهدا فقد تم الشروع في تنفيذها بداية من سنة 2024. ويتم تقييم نسبة التقدم في تنفيذ التعهدات بهذه الخطة على غرار بقية الخطط على مرحلتين. المرحلة الأولى والتي تهمّ التقييم النصف مرحلي خلال موفى سنة 2024 من تنفيذ خطة العمل والمرحلة الثانية والتي تتعلق بالتقييم النهائي موفى شهر ديسمبر2025 .

بالنسبة لتقديرات الإنجاز بهذه الخطة خلال سنة 2024 هي حوالي 40%، وستطور نسبة التنفيذ خلال السنة الثانية لتبلغ 60 %سنة 2025.

وسيتمّ خلال فترة 2026-2027، تنفيذ خطة العمل الوطنية السادسة لشراكة الحكومة المفتوحة ومن المنتظر ان تتجاوز نسبة التنفيذ خلال سنة 2026، 45 % على أن تبلغ نسبة التنفيذ خلال سنة 2027، 65%.

✓ **المؤشر 3.2.5: عدد البيانات التي تم تجميعها ونشرها من خلال منظومة جرد البيانات العمومية**

يتمثل هذا المؤشر في قياس حجم البيانات المتاحة للعموم والتي تم جردها من طرف الهياكل العمومية. ويهدف المؤشر إلى متابعة عملية نشر البيانات العمومية وتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إتاحة البيانات في صيغ مفتوحة.

✓ **تقديرات المؤشر 3.2.5**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد البيانات التي تم تجميعها ونشرها من خلال منظومة جرد البيانات العمومية	عدد	2500	2700	3000	3300	3500

تواصل العمل خلال سنة 2023 على تنفيذ مشروع جرد البيانات العمومية على مستوى 15 وزارة منخرطة في المشروع منذ سنة 2022. حيث تم اعتماد المنظومة الالكترونية لجرد البيانات العمومية التي دخلت حيز الاستغلال منذ شهر أوت 2022 في عملية تحديد وجرد البيانات على مستوى هذه الهياكل. علما أنه إلى غاية موفى سنة 2023، تم تسجيل 48 هيكلا عموميا على المنظومة (وزارات وهياكل عمومية). كما تم تحديد حوالي 296 مجموعة بيانات. كما تم تطوير الصيغة الجديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة data.gov.tn ووضعها على الخط منذ شهر مارس 2023. وتضم على غاية موفى 2023 أكثر من 2470 مجموعة بيانات. كما أن هذه البوابة متصلة بخمس(05) بوابات قطاعية للبيانات المفتوحة (النقل، الشؤون الثقافية، الفلاحة، الصناعة والطاقة) من خلال تفعيل التخاطب البيني فيما بينها. وقد تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة الإطارات المعنية بالوزارات حول الصيغة الجديدة لهذه البوابة. ومن المتوقع أن يرتفع عدد البيانات العمومية التي سيتم فتحها للعموم سواء عبر البوابة الوطنية أو البوابات القطاعية. ومن المنتظر نشر 2700 مجموعة بيانات خلال سنة 2024 على أن يتمّ مواصلة العمل على فتح بيانات جديدة خلال السنوات القادمة بمعدل 300 مجموعة بيانات جديدة كل سنة (2025 و2026).

كما تم تنظيم النسخة الثانية من المسابقة الوطنية "OpenGovDataHack2023" حول إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة بالشراكة مع وزارات التربية والصحة والشؤون الاجتماعية، وذلك في منتصف مارس 2023. وتم توفير المرافقة الفنية والتأطير لفائدة خمس (05) مشاريع منبثقة عن هذه المسابقة لفائدة الهياكل المعنية واختتام المرحلة الثانية لهذا المشروع في شهر مارس 2024.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة(*)
الهدف 1.5	1.1.5: نسبة الإجراءات	%10		924.965	- تفعيل مقترحات الحذف المصادق عليها - تنفيذ التبسيطات المصادق عليها

تبسيط الخدمات الإدارية وتقريبها	الإدارية التي تم حذفها أو تبسيطها		نشاط 1: تبسيط وتقريب الإجراءات الإدارية وإعادة هيكلتها		- تفعيل مقترحات الترابط البيني بتشريك المركز الوطني للإعلامية.
	2.1.5: نسبة المسارات الإدارية التي تمت مراجعتها	%61			- تحقيق التكامل بين مشروعي "تبسيط المسارات وفق أحداث الحياة" والبوابة الوطنية الموحدة للخدمات الإدارية الموجهة للمواطن. - القيام بدورات تكوينية خصوصية في الغرض (تكوين مكونين). - عرض مخططات العمل للمصادقة على مجلس وزاري. - التنسيق ومتابعة تنفيذ مخططات العمل.
	3.1.5: نسبة التغطية لدور الخدمات الإدارية المحدثة للخدمات الإدارية ذات الأولوية	%70			- الانطلاق في تركيز دور الخدمات الرقمية - مواصلة إعداد النماذج الاقتصادية لمختلف أصناف دور الخدمات - تنفيذ طلبات العروض المتعلقة بدور الخدمات الرقمية بما يمكن من تطوير التطبيقة المعلوماتية الموحدة وتوفير التجهيزات الضرورية - اعتماد هوية بصرية وتصميم هندسي موحد لدور الخدمات الرقمية - تشخيص وضعية دور الخدمات المحدثة سابقا والشروع في تأهيلها وتطويرها - تدعيم البلديات المنخرطة في دور الخدمات الرقمية - اعتماد آليات تحفيزية لأعوان دور الخدمات
	4.1.5: تطور نسبة الرضا الإجمالية حول الخدمات الإدارية باعتماد مقاربة فريق المواطن الرقيب	%63	نشاط 2: تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية	661.254	- تكثيف الزيارات اليومية التي يقوم بها فريق المواطن الرقيب للمصالح العمومية - إحكام برمجة زيارات المواطن الرقيب لتغطية أكثر عدد من القطاعات والوزارات وتمكن من إعداد عينة تمثيلية وفق توزيع جغرافي يراعي مختلف جهات البلاد وذلك بتكليف المواطنين الرقباء بتوسيع مجالات تدخلهم بتغطية أكثر من جهة (ولاية أو معتمدية).
الهدف 2.5 تطوير جودة الخدمات العمومية على الخط وإرساء الحكومة المفتوحة	1.2.5:عدد الخدمات على الخط التي تم تقييمها عبر منظومة "مقياس"	20	النشاط 3: تطوير الإدارة الالكترونية وارساء الحكومة المفتوحة	533.782	- تعيين نقطة اتصال على مستوى الوزارات لإدراج الاستبيان الخاص بتقييم جودة الخدمات على الخط صلب المواقع الخاصة بالخدمة - عقد اجتماعات مع ممثلي الوزارات لتقديم المنظومة وحثهم على استعمالها - الشروع في نشر البيانات الخاصة بالتقييم - تنفيذ خطة اتصال حول المنظومة
	2.2.5: نسبة تنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة	%60			- تنظيم اجتماعات دورية للجنة الاستشارية المشتركة لمتابعة تنفيذ التعهدات، - التنسيق بين الهياكل المسؤولة على تنفيذ التعهدات والشركاء الفنيين والماليين قصد توفير الدعم الفني والمالي لتنفيذ التعهدات، - وضع خطة اتصالية لدعم تنفيذ خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة، - تنظيم دورات تكوينية حول مفهوم ومبادئ الحكومة المفتوحة وحول شراكة الحكومة المفتوحة ومختلف المحاور المتصلة بها.
	3.2.5: عدد البيانات التي تم تجميعها ونشرها من خلال منظومة جرد البيانات العمومية	3000			- تنظيم ورشات عمل واجتماعات مع الوزارات لتوفير المصاحبة لعملية جرد البيانات وإعدادها وفقا لمواصفات البيانات المفتوحة، - تطوير منظومة الكترونية موحدة لجرد البيانات العمومية، - تنظيم دورات تكوينية لفائدة الإطارات المعنية بالوزارات للقيام بعملية جرد البيانات وإعدادها ونشرها بالبوابات الخاصة بالبيانات المفتوحة، - تطوير الصيغة الجديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة data.gov.tn ووضعها على الخط، - تنظيم دورات تكوينية لفائدة الإطارات المعنية بالوزارات حول الصيغة الجديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة data.gov.tn، - إعداد دليل عملي حول فتح البيانات العمومية في تونس باللغتين العربية والفرنسية.

					- تنظيم أنشطة اتصالية للتعريف ببرنامج البيانات المفتوحة والتشجيع على إعادة استعمال البيانات على غرار تنظيم مسابقة وطنية في الغرض Hackathon.

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025
لا يوجد	-	-	-

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027

ضبطت نفقات برنامج تحديث الخدمات الادارية لسنة 2025 في حدود 2,120 أد دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية مقابل 2,115 أد سنة 2024 أي بزيادة قدرها 5أ د ما وهو يمثل نسبة 0.24% وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	1764	1965	1970	5	0.25%
نفقات التسيير	0	0	0	0	0.00%
نفقات التدخلات	58	150	150	0	0.00%
نفقات الاستثمار	0	0	0	0	0.00%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0.00%
المجموع	**1822**	**2115**	**2120**	**5**	**0.24%**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	1764	1965	1970	2094	2195
نفقات التسيير	0	0	0	0	0
نفقات التدخلات	58	150	150	159	167
نفقات الاستثمار	0	0	0	0	0
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1822**	**2115**	**2120**	**2253**	**2363**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1822**	**2115**	**2120**	**2253**	**2363**

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيد حاتم حداد	بداية من 21 فيفري 2024

1. تقديم البرنـــامج:

1.1 الاستراتيجية

يهدف برنامج القيادة والمساندة إلى إرساء إدارة عصرية ترتكز على استعمال التقنيات الحديثة مع التوظيف الأمثل للوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها بغاية تحقيق أهداف المهمّة باعتباره برنامجا أفقيا لدعم بقية البرامج.

وتتمثل رؤية برنامج القيادة والمساندة في أفق 2035 في الاستجابة لمتطلّبات بقية البرامج من وسائل مادية وبشرية بطريقة سريعة وفعّالة.

إنّ تحقيق استراتيجيّة برنامج القيادة والمساندة وأولوياته يقتضي تشخيص مواطن القوّة (نسبة تأطير مرتفعة) قصد تدعيمها ومواطن الضعف (عدم استعمال التقنيات الحديثة بالشكل الكافي) قصد العمل على إيجاد الحلول الكفيلة بتقليصها والحدّ منها، واعتبارا للسياسات العامة للدولة المتعلّقة بالتحكّم في كتلة الأجور يواجه برنامج القيادة والمساندة تحدّيات تتعلّق أساسا بسدّ الشغورات.

ويحرص البرنامج على احترام التعهدات الدولية على غرار اتفاقية القضاء على كلّ أشكال العنف ضدّ المرأة وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتّحدة 2030. وفي إطار تكريس المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والقضاء على جميع أنواع التمييز على أساس الجنس أو الجهة أو الانتماء الاجتماعي يسعى برنامج القيادة والمساندة الى دعم الاتحاد الوطني للمرأة التونسية في مجال التمكين الاقتصادي والحقوقي للمرأة. بالإضافة إلى أن برنامج القيادة والمساندة يعمل على إدراج استعمال الطاقات المتجددة بالمباني الراجعة له وذلك في إطار الحد من تأثيرات التغيرات المناخية.

وتتمثل أهم المحاور الاستراتيجيّة لهذا البرنامج في:

-**المحور الاستراتيجي 1 :** ضمان حوكمة المهمة وبرامجها

- **المحور الاستراتيجي 2:** ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة

2.1 الهياكل المتدخّلة:

تم تنزيل برنامج القيادة والمساندة الى برنامجين فرعيين:

1- القيادة

2- المساندة

المتدخلون على المستوى المركزي	الفاعلون العموميون
- الكتابة العامة للحكومة - الديوان - الإدارة العامة للمصالح المشتركة - الأرشيف الوطني - مركز التوثيق الوطني	- بيت الحكمة

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

2-1تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 1.9: ضمان نجاعة العمل الحكومي**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "ضمان حوكمة المهمة وبرامجها" وهو يتعلق بالبرنامج الفرعي الأول "القيادة". ونظرا للطابع الافقي لمهمة رئاسة الحكومة خاصة من خلال تنسيق العمل الحكومي وفق مبادئ المسؤولية والتفويض والتنسيق والمتابعة وتكامل العمل الحكومي لتحقيق النجاعة في الأداء وتعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات في إطار احترام الاختصاصات والصلاحيات.

✓ **مؤشر الأداء1.1.9: تقليص الآجال في دراسة الملفات قبل عرضها على مجلس الوزراء**

ان اختصار آجال دراسة الملفات المزمع عرضها على مجلس الوزراء يسمح بتحسين التنسيق بين الوزارات والتسريع في اتخاذ القرارات المناسبة وتنفيذها في أحسن الظروف.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.9:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	2026	2027
أجل دراسة الملفات قبل عرضها على مجلس الوزراء	يوم	10	9	8	7	7

في إطار الحرص على تحسين الأداء الحكومي يسعى برنامج القيادة والمساندة الى توفير الآليات الكفيلة بتقليص آجال عرض الملفات على مجلس الوزراء وذلك عبر تكثيف التواصل مع المتدخّلين وضبط آليات للتنسيق بينهم في آجال محددة.

- **الهدف 2.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية.**

يندرج هذا الهدف تحت المحور الاستراتيجي الخاص بـ"ضمان حوكمة المهمة وبرامجها" حيث يحرص برنامج "القيادة والمساندة" على دعم الاستثمار في الموارد البشريّة وتطوير كفاءة الاعوان ومعارفهم بما يسمح لهم بالقيام بواجباتهم على أكمل وجه وبالتقدم في السلم الوظيفي وتحقيق طموحاتهم. وفي إطار دعم الموارد البشريّة يحرص البرنامج على دعم الهياكل المركزية بالكفاءات اللازمة وذلك عبر تفعيل الترقيات والدورات التكوينية بغاية تطوير الكفاءات ورفع المهارات المهنية للأعوان مما يؤدي إلى التحكم الأفضل في كتلة الأجور خاصة بعد إيقاف الإنتدابات المرخص فيها سنويا وإحالة العديد من الإطارات على التقاعد.

✓ **المؤشرات:**

✓ **المؤشر1.2.9: تحسين نسبة التأطير**

يمكّن هذا المؤشر من قيس نسبة الإطارات صنف أ في المهمة باعتبار أن جودة التصرف مرتبطة بمستوى كفاءة ومؤهلات أعوان التأطير ووضع العدد الكافي من الإطارات صنف أ على ذمة مختلف البرامج المنضوية تحت مهمة رئاسة الحكومة بما يضمن فاعلية اداءها.

✓ **تقديرات المؤشر 1.2.9**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
تحسين نسبة التأطير	نسبة مائوية	76	77	77	78	79

بالنسبة للتوقعات الخاصة بمؤشر "نسبة التأطير" فهي تعتبر جيّدة حيث بلغت التقديرات 77% بعنوان 2025 مقابل 76% سنة 2024 وذلك نظرا للمعطيات التالية:

- العدد الجملي لأعوان رئاسة الحكومة: 1349 عون
- العدد الجملي لإطارات صنف أ1: 870 عون
- العدد الجملي لإطارات صنف أ2: 168 عون
- نسبة التأطير (2025): (870+168) /1349 = 1349/1038 = 77 %

وسيتمّ تحقيق هذه النسبة بفضل انتداب عدد من خريجي المرحلة العليا للمدرسة الوطنية للإدارة مع ترقية عدد هام من الإطارات صنف أ3 إلى صنف أ2.

المؤشر.2.2.9: نسبة التكوين: ويتمثل في تحسين نسبة المنتفعين بدورات تكوينية قصد الرفع من جاهزية وأداء الأعوان.

تقديرات المؤشر. 2.2.9:

يتحمّل برنامج القيادة والمساندة تنفيذ جزء من المخطط السنوي للتكوين لتمكين الأعوان من فرص متساوية لتحسين مهاراتهم في مجالات معيّنة.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة التكوين	نسبة مائوية	40	42	42	43	44

بصفة عامة لم تحقق نسبة التكوين خلال سنة 2023 النتائج المرجوة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر إنجاز مخطط التكوين 40% مقابل 50% كتقدير لسنة 2023. ويرجع ذلك لمحدودية الاعتمادات التي شهدت انخفاضا (تم تحويل اعتمادات من فقرة التكوين إلى فقرات أخرى بعنوان سنة 2023) رغم ارتفاع تكلفة التكوين إضافة إلى أن الدورات التكوينية التي تؤمنها الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات لا تدرج في هذه النسبة.

أما بالنسبة لمؤشر نسبة التكوين تجدر الإشارة إلى أن جزء منه يتم إنجازه من قبل الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات هذا بالإضافة إلى عدم احتساب التكوين المنجز من طرف هياكل رئاسة الحكومة في إطار الهبات ضمن ذات المؤشر. ولتحسين هذا المؤشر لابدّ من العمل على إقرار مبدأ مركزية التكوين (إحكام التنسيق بين مختلف الهياكل وبين إدارة التكوين التابعة لبرنامج القيادة والمساندة) والترفيع في الإعتمادات المخصصة لبرنامج التكوين، مع العمل على إبرام عقود شراكة مع مدارس ومراكز مختصة في التكوين للضغط على الكلفة وتعزيز فريق العمل بالموارد البشرية والأدوات اللوجستية اللازمة.

- **الهدف 3.9 : حوكمة التصرف في الوسائل والمعدات**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة" ويتمثل بالأساس في تنفيذ استراتيجيّة ترشيد وحوكمة التصرّف في أسطول سيارات المصلحة للضغط على تكاليف المحروقات في ظلّ ارتفاع أسعارها بصفة متواترة وتطبيقا للمنشور عدد 25 لسنة 2018 مؤرخ في 10 سبتمبر 2018 حول مزيد إحكام التصرف في العربات الإدارية وترشيد نفقات استهلاك الوقود بما يضمن حسن استعمالها في إطار الشفافية وحسن التصرف في نفقات المحروقات.

✓ **المؤشر1.3.9: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة**

يتمثل المؤشر في معدل إستهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة مقارنة بعدد الكيلومترات المقطوعة.

ويرتبط تحقيق هذا الهدف بالإجراءات المتخذة بخصوص التقليص من استهلاك الوقود لسيارات المصلحة من خلال اعتماد التراسل الإلكتروني والقيام بعمليات الصيانة الوقائية اللازمة لمختلف وسائل النقل إلى جانب سحب السيارات القديمة من الأسطول.

✓ **تقديرات المؤشر 1.3.9:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	2026	2027
ترشيد استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	نسبة مائوية	8.8	8.5	8.4	8.4	8.3

يمثل تقادم أسطول النقل برئاسة الحكومة عائقا أمام ترشيد استهلاك الوقود، غير أنه سيتم الحرص على حثّ مستعملي العربات على الالتزام بالسياقة الرصينة والتقيد بالإجراءات التي تهدف الى تقليص التنقل واعتماد التراسل الالكتروني لتبادل الملفات والمعطيات وبرمجة مثلى لاستعمال العربات.

- **الهدف 4.9: رقمنة الإدارة**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة" وفي إطار مواصلة العمل على تنفيذ الأمر الحكومي عدد 777 مؤرخ في 5 أكتوبر 2020 المتعلق بضبط شروط وصيغ وإجراءات تطبيق أحكام المرسوم عدد 31 لسنة 2020 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل.

يسعى برنامج القيادة والمساندة الى استكمال وتعزيز المنظومة الالكترونية المتعلقة بالتبادل الالكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل بما يساهم في ضمان نجاعة الخدمات الإدارية وسرعة إنجازها.

✓ **المؤشر1.4.9: نسبة استغلال منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات 'عليسة "**

و يتمثل في قيس نسبة الأعوان المستغلين فعليا لمنظومة التراسل الإلكتروني و يرتبط تحقيق الهدف بتركيز العمل كليّا بمنظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات لضمان التعامل اللامادي بين الهياكل الإدارية خاصة الهياكل الداخلية لرئاسة الحكومة نظرا للتباعد بين بناياتها.

✓ **تقديرات المؤشر 1.4.9:**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة استغلال منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات 'عليسة"	نسبة مائوية	71	79	85	86	88

حيث أن إرساء المنظومة وضمان العمل بها سيمكن من تحقيق الأهداف التالية:

- توحيد طريقة التصرف في مختف المسارات للمراسلات والوثائق الإدارية،
- التقليص في آجال التوصل بالملفات بما يضمن نجاعة العمل الإداري،
- الضغط على الكلفة من خلال التقليص من استعمال الورق،
- تمكين الهياكل العمومية المتعاملة بالمنظومة من المتابعة الشاملة للوثائق الصادرة عنها والواردة عليها،
- إعداد مسارات لمعالجة المراسلات الإدارية السرية والمستعجلة،
- توفير قاعدة بيانات موحدة بالنسبة لكل الأطراف المتعامل معها من مختلف الوزارات.

2-2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	تقديرات المالية لسنة 2025	دعائم الأنشطة
الهدف 1.9: ضمان نجاعة العمل الحكومي	مؤشر الأداء 1.9.1: تقليص الآجال في دراسة الملفات قبل عرضها على مجلس الوزراء	8	النشاط 1: برمجة ومتابعة العمل الحكومي النشاط 2: متابعة الملفات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية لرئيس الحكومة وقرارات المجالس الوزارية	4330 4888	
الهدف 2.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر 1.2.9: تحسين نسبة التأطير	77	النشاط 7: توفير الدعم اللوجيستي والمساندة لسير مختلف المصالح	45700	- التوصيف الوظيفي لمختلف المراكز وتحديد الحاجيات ومواصفات الفاعلين فيها. - تحديد النقص والزيادة في نسب التأطير بمختلف مراكز العمل.
	المؤشر2.2.9: نسبة التكوين:	42			- تشخيص حاجيات المصالح من مختلف الاختصاصات. - تحيين برامج التكوين على ضوء المستجدات ومواكبة التقنيات الحديثة.

الهدف 3.9: حوكمة التصرف في الوسائل والمعدات.	لمؤشر1.3.9: ترشيد استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	8.4	النشاط 7: توفير الدعم اللوجيستي والمساندة لسير مختلف المصالح		-تكوين السواق في مجال الصيانة الوقائية. - تركيز منظومة المراقبة الآلية للجولان GPS - اعتماد منظومة التراسل الإلكتروني للتقليص من استعمال وسائل النقل.
الهدف 4.9: رقمنة الإدارة	المؤشر1.4.9: نسبة استغلال منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات 'عليسة	8.5	النشاط 7: توفير الدعم اللوجيستي والمساندة لسير مختلف المصالح		-مرافقة المستعملين للمنظومات وتوفير الخبرة عند الحاجة. -رقمنة الإدارة والمساعدة على تطوير الأعمال الإدارية. - تطوير نظم السالمة المعلوماتية.

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025
بيت الحكمة			3024

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027

ضبطت نفقات القيادة والمساندة لسنة 2025 في حدود 66379 أد دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية مقابل 66807 أد سنة 2024 أي بزيادة قدرها 2491 أد ما وهو يمثل نسبة 3.9 %وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 3:
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيـــــــان النفقات	انجازات 2023	ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 -2	الفارق	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	25197	27915	27 841	-74	-0,26
نفقات التسيير	9 037	11176	12 510	1334	11,94
نفقات التدخلات	18 528	21297	20 910	-387	-1,82
نفقات الاستثمار	2055	3500	5 118	1618	46,23
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع	**54817**	**63888**	**66 379**	**2491**	**3,90**

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	25 197	27915	27 841	29588	31026
نفقات التسيير	9 037	11176	12 510	13295	13941
نفقات التدخلات	18 528	21297	20910	22222	23302
نفقات الاستثمار	2055	3500	5 118	5439	5703
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**54 817**	**63888**	**66379**	**70544**	**73973**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**55189**	**64197**	**66807**	**70998**	**74450**

نفقات التأجير:

شهد في كتلة الأجور لسنة 2025 تراجعا طفيف مقارنة بـ 2024 بنسبة 0.26 %.

نفقات التسيير:

شهدت نفقات التسيير تطورا ب 11.94% مقارنة بسنة 2024 وذلك تبعا لارتفاع طلبات الهياكل من الدعم اللوجستي.

نفقات الاستثمار:

ترتبط الزيادة في نفقات الاستثمار بنسق تقدم إنجاز المشاريع المتواصلة.

الـمـــــــلاحق

بطاقات مؤشرات الأداء: البرنامج 1

بطـاقة مـؤشـــر: آجال نشر النصوص التطبيقية للقوانين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

رمز المؤشر: 1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التسريع في تطبيق وتفعيل أحكام القوانين.

2.تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى متابعة آجال إصدار النصوص التطبيقية للقوانين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وذلك في اتجاه الحرص على ضمان تحقيق آجال معقولة لتطبيق أحكام النصوص ذات المرتبة التشريعية في مختلف القطاعات بما يكفل تفعيل السياسات والبرامج العمومية للدولة والنتائج المرجوة منها.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر:

-ضبط عدد القوانين المنشورة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بعنوان كل سنة.

-ضبط عدد النصوص التطبيقية الصادرة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في أجل أقصاه سنة واحدة من تاريخ إصدار القوانين ذات العلاقة (نص الإحالة).

-ضبط المعدل العام لأجل إصدار النصوص التطبيقية.

2.وحدة المؤشر: شهر

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات ذات مصدر إداري.

4.تاريخ توفّر المؤشر: نهاية السنة

5.القيمة المستهدفة للمؤشر: 6 أشهر سنة 2027.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد ملوح عمار

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
آجال نشر النصوص التطبيقيّة للقوانين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية	شهر	-	-	9	8	6

تمّ تحديد الآجال بالاستئناس بمعدّل نشر النصوص التطبيقية بناء على:

- عيّنة من النصوص الصادرة خلال السنوات الفارطة مع مراعاة تداخل طرف وحيد أو عدّة أطراف في تنفيذ القوانين. (مثال قانون التمويل التشاركي تطلب صدور نصوصه التطبيقية 27 شهرا).
- معدّل آجال نشر النصوص التطبيقية في التجارب المقارنة (فرنسا 7 أشهر ويوم في 2020 و6 أشهر و9 أيام في 2021 حسب تقرير مجلس الشيوخ)

ملاحظة: لا يمكن في كلّ الحالات بلوغ أجل السنة الواحدة لإصدار النصوص التطبيقية المتعلّقة ببرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يمتدّ على دفعات سنويّة يتعيّن التقيّد بها لتحقيق النجاعة المرجوّة للبرنامج.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

في ظل إنجازات سنة 2021 وخصوصية سنوات 2022 و2023 و 2024 على مستوى إصدار القوانين ونصوصها التطبيقية، فإنه يتجه التأكيد على أن النصوص التطبيقية المعنية، يعرف استكمال تهيئتها ونشرها بالرائد الرسمي طولا في الآجال يستوجب تداركه والعمل على تقليصه على النحو المشار إليه صلب الجدول أعلاه خلال الثلاث سنوات القادمة في اتجاه العمل على تلافي التعقيدات الإجرائية وحث جميع الأطراف المتداخلة بالتنسيق مع رئاسة الحكومة على الالتزام بهذا التوجه نظرا لأهميته وانعكاسه المباشر على تطبيق السياسات العمومية للدولة في جميع القطاعات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-لا شيئ.

بطـاقة مـؤشـــر: تطور انتاج وتوفير المعلومة القانونية والمالية الخاصة بالمؤسسة

رمز المؤشر: 2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين انتاج ونشر المعلومة**
2. **تعريف المؤشر**: يهدف هذا المؤشر إلى العمل على تحسين انتاج ونشر البيانات والمعطيات القانونية والمالية الخاصة بالمؤسسة ووضعها على ذمة الأفراد والهياكل العمومية الراجعة للدولة بما يساهم في ضمان مزيد من الشفافية في المعاملات الاقتصادية والحد من التهرب الجبائي.
3. **طبيعة المؤشر:** نجاعة.
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

-تطور انتاج المعلومة القانونية والمالية الخاصة بالمؤسسة.

-تطور توفير المعلومة القانونية والمالية الخاصة بالمؤسسة.

2. **وحدة المؤشر:** في السنة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات ذات مصدر إداري
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** توفير المعلومة القانونية والمالية للمؤسسة في حدود 1598140 سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد ملوح عمار

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	تقديرات			
		2023	2024	2025	2026	2027
-تطور انتاج المعلومة القانونية والمالية الخاصة بالمؤسسة.	عدد	223124	238743	255455	273336	292470
-تطور توفير المعلومة القانونية والمالية الخاصة بالمؤسسة.		1091551	1200706	1320777	1452854	1598140

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يتضح من خلال الأرقام المبينة بالجدول أعلاه، أنه لئن مثلت سنة 2022 سنة استثنائية في علاقة بمؤشر قيس الأداء المعتمد باعتبار تزامن السنة المذكورة مع فترة الإعفاءات من غرامات التأخير، فإن سنة 2023 عرفت عودة للنسق العادي واستقرارا على مستوى انتاج وتوفير المعلومة القانونية الخاصة بالمؤسسة.

أما فيما يتعلق بتقديرات الثلاث سنوات القادمة (2025-2026-2027) فإن تطور المؤشر المعتمد في علاقة بإنتاج وتوفير المعلومة القانونية والمالية الخاصة بالمؤسسة سيعرف نسقا تدريجيا تبعا للتطوير المستمر للنظام المعلوماتي الآلي للسجل بتركيز جملة من التطبيقات الالكترونية المساهمة بصفة مباشرة في تكريس وتوفير المعلومة اللازمة المتعلقة بالمؤسسة وإتاحتها لجميع المتدخلين وبالتالي العمل على مزيد تحسين انتاج ونشر المعلومة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** لا شيء.

بطـاقة مـؤشـــر: نسبة معالجة الطعون المرفوعة أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة

رمز المؤشر: 3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين انتاج ونشر المعلومة.

2.تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى متابعة تطور نسبة معالجة الطعون المرفوعة أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة والتعاطي معها وذلك في إطار الحرص والعمل على تحسين مؤشرات النفاذ إلى المعلومات من خلال الرفع من نسبة معالجة دعاوى النفاذ إلى المعلومة الواردة على الهيئة المعنية.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر:

-ضبط عدد القضايا الواردة على هيئة النفاذ إلى المعلومة بعنوان كل سنة.

-ضبط عدد القضايا التي تم البت فيها بعنوان كل سنة.

-ضبط النسبة المئوية في علاقة بتطور معالجة الطعون المرفوعة أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة.

2.وحدة المؤشر: نسبة مئوية.

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري.

4.تاريخ توفّر المؤشر: نهاية السنة

5.القيمة المستهدفة: 88% سنة 2027.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد ملوح عمار

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	التقديرات			
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة معالجة الطعون المرفوعة أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة	السنة					
	النسبة المئوية	%80	%82	%84	%86	%88

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

فيما يتعلق بتقديرات الثلاث سنوات القادمة (2025-2026-2027) فإن تطور المؤشر المعتمد في علاقة بنسبة معالجة الطعون المرفوعة أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة سيعرف نسقا تصاعديا تدريجيا خاصة من خلال العمل على دعم هيئة النفاذ إلى المعلومة واستكمال مقومات استقلاليتها تطبيقا لمقتضيات الفصل 37 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المحدث له، وبالعمل على مزيد تكريس حق النفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المذكور وبالتالي العمل على مزيد تحسين انتاج ونشر المعلومة.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-لا شيئ.

بطـاقة المـؤشـــر: تحسن مستوى الشفافية وتبليغ المعلومات المالية

رمز المؤشر: 2.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى تحسين مستوى الشفافية وتبليغ المعلومة بالمؤسسات والمنشآت العمومية من خلال العمل على دفع المؤسسات والمنشآت العمومية لنشر وتبليغ الوثائق المرجعية المتعلقة بالبيانات والمؤشرات المالية في الآجال المحددة وبصفة دورية بما يضمن متابعة ومراقبة سيرها والتحقق من مدى استجابتها لمبادئ وقواعد حسن التصرف.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

- ضبط عدد المؤسسات والمنشآت العمومية التي أنجزت الوثائق المرجعية المتعلقة بالبيانات والمؤشرات المالية على غرار عقود الأهداف أو البرامج، الميزانية التقديرية، القوائم المالية، تقارير النشاط السنوية.
- ضبط عدد الوثائق المرجعية التي تم نشرها من طرف المؤسسات والمنشآت العمومية على المواقع الرسمية.
- ضبط عدد المؤسسات والمنشآت العمومية التي قامت بموافاة سلطة الاشراف (رئاسة الحكومة) بالوثائق المرجعية في الآجال المحددة.

2- **وحدة المؤشر:** في السنة
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات ذات مصدر إداري.
4- **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5- **القيمة المستهدفة:** 88% سنة 2027.
6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد ملوح عمار

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	الوثائق	إنجازات		تقديرات		
			2023	2024	2025	2026	2027
تحسين مستوى الشفافية وتبليغ المعلومات المالية (عدد المؤسسات والمنشآت العمومية المعنية: 98)	نسبة مائوية (%)	الميزانيات التقديرية المصادق عليها	100	100	100	100	100
		القوائم المالية المصادق عليها	5	49	61	73	79
		القوائم المالية المنشورة بالسجل الوطني للمؤسسات	0	50	70	70	70

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يتسم مؤشر تحسين مستوى الشفافية وتبليغ المعلومات المالية بضعف ملحوظ نتيجة عدم استيفاء المؤسسات والمنشآت العمومية لالتزاماتها المحمولة عليها في الآجال والمحددة طبقا للنصوص الجاري بها العمل من ذلك موافاة رئاسة الحكومة لجملة من الوثائق المالية على غرار عقود الأهداف والبرامج المصادق عليها وعقود عقود تحسين الأداء والقوائم المالية المصادق عليها والقوائم المالية المنشورة بالسجل الوطني للمؤسسات

بما يؤثر بصفة جلية على آليات مراقبة ومتابعة التصرف في المؤسسات والمنشآت العمومية وحوكمتها بصفة عامة.، الأمر الذي يستوجب معه تدارك هذه الوضعية يستوجب تداركه والعمل على تحسينها على النحو المشار إليه صلب الجدول أعلاه خلال الثلاث سنوات القادمة في اتجاه العمل على تلافي جملة الصعوبات والعوائق المسجلة في الخصوص.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-غياب الإجراءات الردعية لعدم إيلاء هياكل المؤسسات والمنشآت العمومية العناية اللازمة لإعداد الوثائق وتقديم المعطيات في الآجال ووفقا للإجراءات القانونية وإحالتها إلى وحدة متابعة أنظمة الإنتاجية برئاسة الحكومة.

-غياب الآليات الكفيلة بحثّ المؤسسات والمنشآت العمومية على إعداد وإحالة الوثائق والمعطيات المالية ونشرها في حال تخلفها عن الإيفاء بالالتزامات المنوطة بعهدتها وفقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل.

-عدم إيلاء هياكل الإشراف القطاعي الأهمية اللازمة والمطلوبة بخصوص إعداد ومتابعة إنجاز عقود الأهداف وعقود البرامج الخاصة بالمؤسسات والمنشآت تحت إشرافها.

-مواجهة المؤسسات والمنشآت العمومية ووزارات الإشراف القطاعي تسجيل صعوبات بالنسبة للمؤسسات والمنشآت العمومية ووزارات الإشراف القطاعي على مستوى الإدراج الرقمي للمعطيات المالية ضمن تطبيقة المنشآت العمومية.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطـاقة عدد1: السجل الوطني للمؤسسات

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** انجاز عمليات الايداع والتسجيل والترسيم والتعليق والتشطيب والتحيين للمؤسسات باختلاف اصنافها منذ تأسيسها الى اندثارها وإدارة وحفظ قاعدة البيانات والمعلومات والوثائق الخاصة بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين والترتيبات القانونية الناشطة في المجال الاقتصادي وبالجمعيات قصد وضعها على ذمة العموم وهياكل الدولة المعنية بها
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:** لا يوجد

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية:** تجميع المعلومات الخاصة بالتجار والشركات ووضعها على ذمة العموم
2. **الأهداف الاستراتيجية:** تجميع المعلومات الخاصة بالتجار والشركات ووضعها على ذمة العموم
3. **تدخلات الفاعل العمومي**:

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1. **تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):**

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:					
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	0	0			
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	0	0			
المجموع					

ملاحظة: ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:**

- طبع وتزويد وتوزيع جميع نشريات الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات ذات الصبغة غير الإدارية والمنشآت العمومية،
- طبع وتزويد جميع الوثائق والمطبوعات والمعلقات،
- التوثيق القانوني

2. **مرجع الإحداث: تاريخ الإحداث 06 جانفي 1860**
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):**

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية:**

تتمثل أهم التوجهات الإستراتيجية للمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية في المحاور التالية:

ضمان النفاذ الحيني للمعلومة القانونية: من خلال الحرص اصدار المنشورات القانونية بصفة حينية وفقا لمقتضيات مرسوم رئيس الحكومة عدد 1 لسنة 2020 مؤرخ في 14 أفريل 2020 يتعلق بالنشرية الإلكترونية للرائد الرسمي للجمهورية التونسية وبتحديد تاريخ نفاذ النصوص القانوني.

مواكبة تطور حاجيات الإدارة التونسية من خلال للاستجابة لطلبات الإدارة من المطبوعات المقيسة ومطبوعات حسب الطلب

تطوير القدرة التنافسيّة للمؤسسة ومواكبة التطور التكنولوجي في مجال اختصاصها حيث تأمن المطبعة الرسمية المطبوعات الأمنية لفائدة وارة الداخلية وحتى تتمكن من مواكبة التطور التكنولوجي شرعت المطبعة في انتاج وثيقة جواز السفر المقروء آليا وتسعى للانطلاق في انتاج جواز السفر البيو متري.

2. **الأهداف الاستراتيجية:** تسعى المؤسسة لتحقيق الأهداف التالية:

-نشر القوانين والأوامر والقرارات والآراء بالنشرية الإلكترونية للرائد الرسمي للجمهورية التونسية بصفة حينية

- تأمين وتطوير موقع المنشورات الإلكترونية للرائد الرسمي.

- المحافظة على التوازنات المالية للمطبعة من خلال تدعيم وتطوير طاقة الإنتاج وتأمين طلبات الإدارة من المطبوعات الرسمية والمقيسة.
- مواصلة انتاج المطبوعات الأمنية منها جواز السفر المقروء آليا وجواز السفر البيومتري.

3. **تدخلات الفاعل العمومي**: لبلوغ هذه الأهداف تم توجيه استثمارات المؤسسة على النحو التالي:

- اقتناء آلة الطباعة KOMORI بمبلغ 5,9 مليون دينار وذلك لضمان استمرارية إنتاج (Solution de redondance) الوثيقة العذراء لجواز السفر وتعويضا لآلة الطباعة KBA التي تم اقتناؤها خلال سنة 2001.
- مواد أولية من الورق خاصة بجواز السفر البيو متري
- آلة طباعة أوفسات 2 ألوان حجم 70*100 صم

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	31222764	34529960			
منها: – منحة بعنوان التأجير – منحة بعنوان التسيير	–	–			
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	4075	2400			
المجموع					

ملاحظة :ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج

بطاقات مؤشرات الأداء: البرنامج 2

بطـاقة مؤشر الأداء: المساهمة في تحسين التصرف العمومي والسياسات العمومية من خلال الرقابة المسبقة

رمز المؤشر :1.1.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم تدخل هياكل الرقابة على أعمال التصرف.
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى قياس درجة متابعة هياكل الرقابة للتصرف المالي والإداري للهياكل العمومية قصد تحسين نجاعة التصرف العمومي.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج.
5. **مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

- عدد الارجاءات ورفض التأشيرة بالنسبة لكل سنة.
- عدد مذكرات الاعلام المرفوعة لرؤساء الهيئات لكل سنة.
- عدد أراء لجان الصفقات المختصة بالتأجيل أو الرفض لكل سن
- عدد أراء لجنة مراقبة ومتابعة عقود اللزمات وعقود الشراكة بالتأجيل أو الرفض.

2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات العملياتية لبرنامج الرقابة: معطيات ذات مصدر إداري
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**

- 14.000 ارجاء ورفض التأشيرة على أعمال التصرف لسنة 2027.
- 450 مذكرة اعلام سيتم رفعها سنة 2027.
- 73 عدد اراء اللجان الصفقات المختصة بالتأجيل أو الرفض لسنة 2027.
- 45 عدد أراء لجنة مراقبة ومتابعة عقود اللزمات وعقود الشراكة بالتأجيل أو الرفض لسنة 2027.

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** كوثر بن سعيد ناجي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
عدد الارجاءات ورفض التأشيرة على أعمال التصرف	عدد	-	-	15.000	14.500	14.000
عدد مذكرات الاعلام		-	-	425	438	450
عدد أراء اللجان المختصة بالتأجيل أو الرفض		-	-	153	113	73
عدد أراء لجنة مراقبة ومتابعة عقود اللزمات وعقود الشراكة بالتأجيل أو الرفض		-	-	35	40	45

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

سيتم العمل على تحقيق عدد:

- 14 ألف كعدد للارجاءات ورفض التأشيرة كقيمة مستهدفة لسنة 2027.
- 450 مذكرة اعلام كقيمة مستهدفة لسنة 2027.
- 73 رأي للجان الصفقات المختصة بالتأجيل أو الرفض لسنة 2027.
- 45 رأي بالتأجيل أو الرفض للجنة مراقبة ومتابعة عقود اللزمات وعقود الشراكة لسنة 2027.

3- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

محدودية الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لتحقيق الهدف.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة المهمات الرقابية المنجزة

رمز المؤشر :2.1.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم تدخل هياكل الرقابة على أعمال التصرف
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى ترشيد ومراقبة أعمال التصرف في المال العام
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج.
5. **مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد المهمات التي تم الانطلاق في انجازها / عدد المهمات المبرمجة.

2- وحدة المؤشر: النسبة المائوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات العملياتية لبرنامج الرقابة: معطيات ذات مصدر إداري

4- تاريخ توفّر المؤشر: نهاية السنة

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 76 % سنة 2027.

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: كوثر بن سعيد ناجي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة المهمات الرقابية المنجزة	%	56%	50%	64%	69%	76%

سيتم العمل على تحقيق نسبة 76% للمهمات الرقابية المنجزة كقيمة مستهدفة لسنة 2027 وذلك عن طريق دعم قدرات المراقبين وتمكين الهياكل الرقابية من الموارد البشرية والوسائل اللوجيستية اللازمة حتى تغطي أعمالها أكبر عدد ممكن من الهياكل العمومية.

2- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

محدودية الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لتحقيق الهدف

بطـاقة مؤشر الأداء: مدى احترام آجال إصدار التقارير

رمز المؤشر :3.1.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم تدخل هياكل الرقابة على أعمال التصرف
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى تحسين المهمات الرقابية زمنيا على أعمال التصرف في المال العام
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة Qualité
4. **نوع المؤشر**: مؤشر منتوج
5. **مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد التقارير التي استوفت مرحلة إعداد التقرير النهائي في الآجال/ العدد الجملي للتقارير الرقابية النهائية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات العملياتية لبرنامج الرقابة: معطيات ذات مصدر إداري
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 69 % سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: كوثر بن سعيد ناجي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
مدى احترام آجال إصدار التقارير	%	64%	50%	57%	64%	69%

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تعتمد تقديرات المؤشر لثلاثة سنوات 2025 و2026 و2027 على:

- دعم منظومة متابعة المهمات الرقابية ،
- دعم قدرات المراقبين لمزيد التحكم في أجال إصدار التقارير الرقابية وذلك بهدف احترام الهيئات الرقابية آجالا معقولة لإصدار نتائج مهماتها الرقابية حتى تكون تدخلاتها بالسرعة المرجوة لتنعكس إيجابيا على أعمال التصرف.

3- **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

نسبة احترام آجال اصدار التقارير الرقابية مرتبط بدرجة تفرغ المراقبين (نظرا لتعدد المهام الموكولة لبعض المراقبين بالإضافة لمهامهم الرقابية خاصة سلك مراقبي المصاريف العمومية)

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة مشاريع النصوص القانونية والترتيبية التي تم إبداء الرأي في شأنـها في أجل شهر

رمز المؤشر :1.2.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم الدور الاستشاري لهياكل الرقابة.

2.تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى تحسين جودة التشريعات من خلال ابداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4.نوع المؤشر: مؤشر منتوج.

5.مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية التي تم إبداء الرأي في شأنها في أجل شهر/ عدد النصوص التي تم ابداء الرأي فيها طيلة السنة.

2- وحدة المؤشر: النسبة المائوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات العملياتية لبرنامج الرقابة: معطيات ذات مصدر إداري

4- تاريخ توفّر المؤشر: نهاية السنة

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 84 % سنة 2027.

1- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: كوثر بن سعيد ناجي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة مشاريع النصوص القانونية والترتيبية التي تم ابداء الرأي في شأنها	%			%76	%80	%84

1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

سيتم العمل على تحقيق نسبة 84% للمهمات الرقابية المنجزة كقيمة مستهدفة لسنة 2027

2- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

محدودية الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لتحقيق الهدف

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستجابة للعرائض المقدمة

رمز المؤشر :2.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم الدور الاستشاري لهياكل الرقابة

2.تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى تقييم مدى الاستجابة للعرائض المقدمة من قبل المتعاملين مع الإدارة.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4.نوع المؤشر: مؤشر منتوج.

5.مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد العرائض التي تمت الاستجابة لها في ظرف شهر / عدد العرائض المقدمة طيلة السنة.

2- وحدة المؤشر: النسبة المائوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات العملياتية لبرنامج الرقابة: معطيات ذات مصدر إداري

3- تاريخ توفّر المؤشر: نهاية السنة

4- القيمة المستهدفة للمؤشر:35 % سنة 2027.

5- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: كوثر بن سعيد ناجي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة الاستجابة للعرائض المقدمة	%			25%	30%	35%

سيتم العمل على تحقيق نسبة 35% من نسبة الاستجابة للعرائض المقدمة كقيمة مستهدفة لسنة 2027 وذلك عن طريق دعم قدرات المراقبين وتمكين الهياكل الرقابية من الموارد البشرية والوسائل اللوجيستية اللازمة حتى تغطي أعمالها أكبر عدد ممكن من الهياكل العمومية.

2- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

محدودية الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لتحقيق الهدف

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستجابة للاستشارات المتعلقة بأعمال التصرف وطلبات الدعم الفني في أجل شهر

رمز المؤشر :3.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم الدور الاستشاري لهياكل الرقابة

2.تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى الاستجابة قدر الإمكان للاستشارات وطلبات الدعم الفني

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4.نوع المؤشر: مؤشر منتوج.

5.مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الاستشارات المتعلقة بأعمال التصرف وطلبات الدعم الفني في أجل الشهر/ العدد الجملي للاستشارات وطلبات الدعم الفني المقدمة.

2- وحدة المؤشر: النسبة المائوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات العملياتية لبرنامج الرقابة: معطيات ذات مصدر إداري

4- تاريخ توفّر المؤشر: نهاية السنة

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 76 % سنة 2027.

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: كوثر بن سعيد ناجي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة الاستجابة للاستشارات المتعلقة بأعمال التصرف وطلبات الدعم الفني في أجل شهر	%	-	-	66%	71%	76%

2-تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

سيتم العمل على تحقيق نسبة 76% للاستشارات المتعلقة بأعمال التصرف وطلبات الدعم الفني كقيمة مستهدفة لسنة 2027.

3-تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

محدودية الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لتحقيق الهدف

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة المراقبين المتمتعين بتكوين إشهادي

رمز المؤشر:1.3.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى النهوض بالمنظومة الرقابية وتطوير كفاءات المراقبين
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة Qualité
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المراقبين المتمتعين بتكوين إشهادي /العدد الجملي للمراقبين المباشرين.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات العملياتية لبرنامج الرقابة: معطيات ذات مصدر إداري
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 44% سنة2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: كوثر بن سعيد ناجي**

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة المراقبين المتمتعين بتكوين إشهادي	%	%15	%10	34%	39%	44%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تعتمد تقديرات المؤشر للثلاث سنوات 2025 و2026 و2027 على خطة عمل تهتم بتكوين المراقبين في المجالات المتعلقة أساسا بالتدقيق والتقييم وفقا للمعايير الوطنية والدولية ذات العلاقة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر: عدم ادراج الاعتمادات ضمن برنامج الرقابة قصد تأمين هذه الدورات التكوينية الاشهادية.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة المراقبات المتمتعات بتكوين إشهادي

رمز المؤشر:2.3.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى النهوض بالمنظومة الرقابية وتطوير كفاءات المراقبين
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة Qualité
4. **نوع المؤشر:** مؤشر جندري.
5. **مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المراقبات المتمتعات بتكوين إشهادي /العدد الجملي للمراقبين المتمتعين بتكوين إشهادي.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات العملياتية لبرنامج الرقابة: معطيات ذات مصدر إداري
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 54% سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** كوثر بن سعيد ناجي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر (مؤشر جديد)

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة المراقبات المتمتعات بتكوين إشهادي	%	48%	%20	43%	47%	54%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم اعتماد نسبة 50% كقيمة مستهدفة لهذا المؤشر لسنة 2027 من خلال ضبط خطة عمل بهدف تمتيع أكبر عدد ممكن من المراقبات بتكوين الإشهادي في المجال الرقابي وتحسين قدراتهن في جميع مسارات العمل الرقابي

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

عدم ادراج الاعتمادات ضمن برنامج الرقابة قصد تأمين هذه الدورات التكوينية الاشهادية.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التقارير المنشورة طبقا للمعايير الوطنية والدولية

رمز المؤشر :3.3.2.

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى دعم انفتاح العمل الرقابي دوليا وذلك عبر حثّ الهياكل الرقابية على احترام المعايير الوطنية والدولية في مهماتها الرقابية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة Qualité
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد التقارير التي سيتم نشرها/ العدد الجملي للمهمات
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات العملياتية لبرنامج الرقابة: معطيات ذات مصدر إداري
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 75% سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** كوثر بن سعيد ناجي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة التقارير المنشورة طبقا للمعايير الوطنية والدولية	%	21%	30%	%62	%71	%75

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

بالنسبة لتقديرات المؤشر على مدى ثلاثة سنوات 2025 و2026 و2027 فإنه يتوقع تسجيل تحسن في نسبة التقارير المنشورة لبلوغ القيمة المستهدفة 60% سنة 2026 وذلك من خلال توفير تطبيقة معلوماتية يقع ضمنها نشر جميع التقارير الرقابية المنجزة لكافة هياكل الرقابة.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

عدم حصول المراقبين على التكوين الكافي ووسائل العمل التي تخول لهم اعتماد المعايير الدولية في مهماتهم الرقابية.

بطـاقة مؤشر الأداء: معدل آجال الفصل في القضايا

رمز المؤشر :1.4.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بمرفق القضاء الإداري
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى تحسين علاقة المتقاضي بالقضاء وذلك عبر التخفيض في آجال النظر في القضايا في طورها الابتدائي، الاستئنافي والتعقيب.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر**: مؤشر منتوج.
5. **مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** المدة الجملية للقضايا التي تم الفصل فيها / عدد القضايا التي تم الفصل فيها
2. **وحدة المؤشر:** سنة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدة العملياتية: المحكمة الإدارية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة المالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 25 شهرا في الطور الابتدائي و8 أشهر في الطور الاستئنافي و34 شهر في الطور التعقيبي سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** لطفي خالدي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	الطور	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
					2025	2026	2027
معدل آجال الفصل في القضايا	الشهر	الابتدائي	40 شهرا	34 شهرا	29 شهرا	26شهرا	25شهرا
		الاستئنافي	28 شهرا	12 شهرا	10 شهرا	9أشهر	8أشهر
		التعقيبي	38 شهرا	37 شهرا	36 شهرا	35شهرا	34شهرا

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة لمعدل آجال الفصل في القضايا لسنة 2023، تم تحقيق فوارق سلبية في الطور الابتدائي والاستئنافي وذلك يعود إلى أن القرارات التي اتخذها الرئيس الأول للمحكمة الإداريّة بمناسبة انطلاق السنة القضائيّة 2022- 2023 والتي تهدف إلى التخلص من مخزون القضايا القديمة (القضايا المرفوعة قبل ديسمبر 2016 وعددها حوالي 3000 قضية) شملت عديد القضايا القديمة والتي تعطل فيها التحقيق لعدم ردّ الإدارات أو لارتباطها باختبارات وهو ما يفسر طول مدة البت فيها وهو ما انعكس سلبا على المؤشر. في حين تمكنت المحكمة من بلوغ القيمة المنشودة في طور التعقيب .

كما تم تحقيق فوارق إيجابية بالنسبة لعدد القضايا التي تم الفصل فيها لسنة 2023، وقد تمّ تحقيق الهدف فعليا في الأطوار القضائية الثلاثة وهو ما يفسر الفارق الإيجابي بين عدد القضايا التي تمّ البت فيها خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 (4993 قضية تمّ البت فيها فعليا خلال سنة 2023 مقابل تقديرات بلغت 1027 قضية فقط، أي بفارق إيجابي نسبته 486%).

بالنسبة لتوقعات سنة 2025، تمّ تضمين المشروع السنوي للأداء توقعات تتماشى مع نسق تحقيق الأهداف المسجل خلال سنة 2022 والنصف الأول من سنة 2023 حيث تم توقع بلوغ مؤشر (معدل آجال الفصل في القضايا) لسنة 2025 و27 شهرا بالنسبة للطور الإبتدائي و10 أشهر بالنسبة للطور الاستئنافي و36 شهرا بالنسبة للطور التعقيب، وهي توقعات يمكن تحقيقها إذا لم تطرأ أية تغييرات تمس بحجم عمل المحكمة خلال السنة المعنية.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

من أهم نقائص المؤشر المتعلق بالعمل القضائي للمحكمة الإدارية (**معدل آجال الفصل في القضايا**) أن عدد القضايا ونسق ورودها على المحكمة يتأثر بالوضع العام بالبلاد نظرا للطابع الحقوقي للقضاء الإداري، انتخابات، جرحى الثورة، حق اللجوء... نقصا وزيادة وهو بالتالي يحدّ من تحكم المحكمة في نسق عملها وفي ضبط حاجياتها الحقيقيّة بوضوح تام.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين

رمز المؤشر :2.4.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بمرفق القضاء الإداري
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر لحث المحكمة الإدارية على التقيد بأجل الشهرين في دراسة النصوص القانونية
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة**
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد النصوص التي تم فحصها في أجل الشهرين/العدد الجملي للنصوص التي تم فحصها طيلة السنة
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدة العملياتية: المحكمة الإدارية
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 60% لسنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** لطفي خالدي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين	%	% 54.43	%66	%60	60%	60%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة لتوقعات سنة 2025، تمّ تضمين المشروع السنوي للأداء توقعات تتماشى مع نسق تحقيق المؤشر المسجل خلال سنة 2023 والنصف الأول من سنة 2024 حيث تم توقع بلوغ نسبة تحقيق المؤشر (نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين) 60%، وهي توقعات يمكن تحقيقها بالنظر لوتيرة ورود الاستشارات الوجوبية على المحكمة ولنسق إنجاز الاستشارات وإرجاعها إلى مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة.

كما أن النظر في الاستشارات لا يخضع للترتيب الزمني لورودها على المحكمة، إذ أن مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة كثيرا ما تستحث المحكمة للنظر في ملفات استشارية بصورة عاجلة نظرا لارتباطها بضوابط زمنية مدرجة في معاهدات واتفاقات دولية أو تتعلق بالتزامات داخلية للحكومة، وهو ما يتسبب في تفاوت بين مدد الفصل في الاستشارات يؤثر على الإحصائيات المقدمة.

ومن جهة ثانية، تمّ اتخاذ بعض الإجراءات التنظيمية في توزيع نصوص الاستشارات على الدوائر وعلى الأقسام الاستشارية بشكل يساعد على تقليص آجال النظر فيها خلال السنوات القادمة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

من أهم نقائص المؤشر المتعلق بالعمل الاستشاري للمحكمة الإدارية (نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين) أن عدد الاستشارات الوجوبية ونسق ورودها على المحكمة يتأثر بالعمل الحكومي نقصا وزيادة وهو بالتالي لا يعكس بوضوح مجهود المحكمة في البت في الاستشارات، من جهة ثانية قد يتم بطلب

من الحكومة الإسراع في البت في بعض الاستشارات التي لها علاقة بتعهدات الدولة مع الخارج أو باتفاقيات دولية أو بتمويل ميزانية الدولة، وهو ما يؤثر خاصة على معدل آجال البت في الاستشارات.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطـاقة عدد1: هيئة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** مراقبة مدى احترام المبادئ العامة المتعلقة بإبرام عقود اللزمات وعقود الشراكة وإجراءاتها ومتابعة تنفيذها والتدقيق فيها وتقديم وتوفير الآليات اللازمة للدعم الفني للأشخاص العموميين.
2. **مرجع الإحداث:** الأمر الرئاسي عدد 451 لسنة 2022 مؤرخ في 6 ماي 2022 يتعلّق بضبط تنظيم وصلاحيات الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:** لا يوجد

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية:** دعم مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
2. **الأهداف الاستراتيجية:**

- تحسين نجاعة الرقابة المسبقة من خلال دراسة وإبداء الرأي في المشاريع والدراسات الأولية المتعلقة بها.
- تدعيم آليات الاتصال والتواصل مع الأشخاص العموميين.
- تفعيل دور المجلس الاستراتيجي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تحقيق تدخل ناجع وفعال في مجال حوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ضمان فاعلية رقابة مشروعية ومطابقة الإجراءات المتبعة في ابرام واسناد عقود اللزمات وعقود الشراكة.
- ضمان نجاعة تقييم ومتابعة وتدقيق تنفيذ عقود اللزمات طبقا للبنود التعاقدية ولأهداف النجاعة.

3. **تدخلات الفاعل العمومي:**

- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- المساهمة في برمجة المشاريع المندرجة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالتنسيق مع الهياكل الوطنية المعنية والجماعات المحلية.
- إبداء الرأي في دراسات الجدوى للمشاريع المزمع إنجازها في إطار عقود اللزمات والدراسات التقييمية للمشاريع المزمع إنجازها في إطار عقد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- مراقبة مدى احترام المبادئ العامة المتعلقة بإبرام عقود اللزمات وعقود الشراكة واجراءاتها.
- متابعة تنفيذ المشاريع المندرجة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والتدقيق فيها.
- تقديم وتوفير الآليات اللازمة للدعم الفني للأشخاص العموميين على المستوى المركزي والجهوي ومساعدتهم في إعداد عقود اللزمات وعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وإبرامها ومتابعة تنفيذها.
- إعداد التقارير الدورية والحينية وإنجاز الدراسات المتعلقة بمجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على المستوى الوطني.
- إعداد تقارير دورية حول نشاط الهيئة.
- القيام بأنشطة اتصالية وتكوينية تهدف لتحفيز وتطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- اقتراح الإصلاحات المتعلقة بالنصوص القانونية العامة المنظمة لعقود اللزمات وعقود الشراكة وابداء الرأي وجوبا في كل مشاريع النصوص ذات الصلة بمجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- إعداد وتنفيذ برامج تعاون على كل من المستوى الجهوي والوطني والدولي ذات الصلة بمجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:					
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير		945 410	1473 410	1495 420	1525 420
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).		760	232	50 185	70 180
المجموع		**2.115**	**2.115**	**2.150**	**2.195**

بطاقات مؤشرات الأداء: البرنامج 3

بطـاقة مؤشر الأداء: تطور الموارد الذاتيّة

رمز المؤشر :3 .1 .1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة
2. **تعريف المؤشر**: يعكس مدى قدرة هذه المؤسسات على الحفاظ على استمرارية المرفق العام وديمومته ويضمن التوازنات المالية للمؤسسات كما أنه يعكس القدرة التنافسية لهذه المؤسسات في محيط تعدّدي.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية efficience))
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** (مجموع الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية للسنة 2024 - مجموع الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية للسنة 2023) / مجموع الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية للسنة 2023 × 100
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: المؤسسات الإعلامية العمومية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 5% لسنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس البرنامج

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
تطور الموارد الذاتية	نسبة مائوية	4	5.7	0.28	5	5

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

يتوقع أن تصل نسبة تطور الموارد الذاتية بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة الى 5.7% سنة 2024.

3 تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

تعتبر المنافسة ومحدودية الموارد والتطورات العالمية السريعة على مستوى التجهيزات التكنولوجية الحديثة من أهم النقائص المتعلقة بهذا المؤشر.

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة

رمز المؤشر :3 .2 .1

.الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تيسير النفاذ الى المعطيات المتعلّقة بالنشاط الحكومي
2. **تعريف المؤشر**: مرتبط بجودة المعلومة من حيث مواكبتها الحينيّة للأحداث الوطنيّة والأنشطة المتعلّقة بالأداء الحكومي والمتوفرة بالموقع الرسمي لرئاسة الحكومة
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
4. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الزوار سنويا
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الكتابة العامة للحكومة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** عدد سنوي
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**390000 سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس البرنامج

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	2026	2027
عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة	عدد	375000	غير متوفر	385000	390000	غير متوفر

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يتوقع أن يبلغ عدد زوار بوّابة رئاسة الحكومة 385000زائرا سنة 2025، وذلك لما توفره من معلومات مفيدة ومحينه تلبي حاجيات المواطن والمهنيين في المعلومة الموثوقة اضافة الى الخدمات التي توفرها البوابة والمنصّات الحكوميّة، ومتابعتها للاستحقاقات الوطنية والنشاط الحكومي.

وتجدر الاشارة انع تم وضع البوابة في صيغة جديدة منذ شهر ماي 2024 وبالتالي يصعب توفير الاحصائيات المطلوبة حاليا وسيتم الاعتماد على الحصيات السنة الفارطة

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

يعتبر تعدد وتنوع مصادر المعلومة على منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية والمواقع الرسمية للوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطـاقة عدد1: مؤسسة التلفزة التونسية

التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** القيام بالمرفق العمومي التلفزي وإثراء المشهد السمعي البصري وتطوير إنتاج الأعمال السمعية البصرية والومضات وتسويقها وبيع مساحات الإشهار وشراء حقوق المنتوجات قصد بثها أو بيعها إضافة إلى استغلال فضاءات ومعدات الإنتاج التلفزي وإنتاج الأعمال الدرامية والأفلام التلفزية والمسلسلات والأشرطة الوثائقية.
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 33 لسنة 07 المؤرخ في 4 جوان 2007 المتعلق بالمؤسسات العمومية للقطاع السمعي والبصري

II. الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:**
2. **الأهداف الإستراتيجية**
3. **تدخلات الفاعل العمومي:**

III. الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	37450	40000	66424		
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	34450	35000	40289		
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	3000	5000	26135		
المجموع	**37450**	**40000**	**66424**		

بطـاقة عدد1: مؤسسة الإذاعة التونسية

I. التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** القيام بالمرفق العمومي الإذاعي وإنتاج الأعمال السمعية والومضات الإشهارية وتسويقها وبيع مساحات الاشهار والمحافظة على المخزون السمعي
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 33 لسنة 07 المؤرخ في 4 جوان 2007 المتعلق بالمؤسسات العمومية للقطاع السمعي والبصري

II. الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:**
2. **الأهداف الإستراتيجية:**
3. **تدخلات الفاعل العمومي:**

III. الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات 2025	2026	2027
ميزانية التصرف:	36650	39650	51433		
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	35000	37000	44822		
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة)	1650	2650	6611		
المجموع	**36650**	**39650**	**51433**		

بطاقات مؤشرات الأداء: البرنامج 4

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التقدّم في إنجاز مشروع تحديث النظام المعلوماتي للتصرف في الأعوان

رمز المؤشر: .1.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير الموارد البشرية في الوظيفة العمومية**

1. **تعريف المؤشر**: رصد مدى التقدّم في انجاز مشروع تحديث النظام المعلوماتي للتصرف في الأعوان
2. **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة
3. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراع للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: المراحل/المخرجات المنجزة *100**
   المراحل/المخرجات المبرمجة
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات ذات مصدر إداري
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**90% سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة نادية عمارة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة التقدم في انجاز مشروع تحديث النظام المعلوماتي للتصرف في الأعوان	نسبة مائوية	-	10	25	50	90

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**:

تتولى الهيئة العامة للوظيفة العمومية متابعة تنفيذ مشروع تطوير منظومة معلوماتية للتصرف في الموارد البشرية.

يتم الانطلاق في تقييم الملفات الواردة على اثر طلب العروض والاشراف عليه من طرف اللجنة الفنية للمشروع والتي تضم ممثلين عن عدة وزارات و عن المركز الوطني للإعلامية و عن وزارة تكنولوجيات الإتصال.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يتم تقدير النتائج بناء على قبول الملفات من طرف الممول الأجنبي.

كما ترتبط نسبة التقدّم في الإنجاز بالعروض المقدّمة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التقدم في متابعة إرساء أدوات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات بمختلف الوزارات

رمز المؤشر: 2.1.4.

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير الموارد البشرية في الوظيفة العمومية**
2. **تعريف المؤشر**: عدد بطاقات الوصف التي يتم انجازها
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراع للنوع الاجتماعي

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: عدد البطاقات المنجزة**
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات ذات مصدر إداري
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**150000 بطاقة سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد صابر بسباس

VI- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد بطاقات الوصف الوظيفي المنجزة	عدد	-	-	51000	100000	150000

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تتولى الهيئة العامة للوظيفة العمومية متابعة صياغة بطاقات الوصف الوظيفي بالوزارات وفقا لبرنامج عمل يحدّد الأولويات مع الأخذ بعين الاعتبار لمشروع تقييم الأعوان العموميين والذي تعتبر بطاقة وصف الخطة الوثيقة الأساسية لتنفيذ نظام التقييم الجديد للأعوان العموميين.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

ترتبط نسبة تقدّم الإنجاز بمدى توفر الموارد البشرية الضرورية ومدى تمكّن الأعوان المكلفين بصياغة بطاقات وصف الخطط الوظيفية من قواعد ومناهج الصياغة.

كما أنّ التغييرات الهيكلية بالوزارات وبإدارات الموارد البشرية يمثّل عائقا لتقدّم الإنجازات.

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- تكوين فرق عمل من إطارات الهيئة العامة للوظيفة العمومية ومن المسؤولين عن الموارد البشرية بالوزارات.
- برمجة حلقات تكوينية للفرق التي ستكلف بصياغة ومتابعة انجاز بطاقات وصف المهام.
- عقد جلسات عمل مع الهياكل المعنية لتحديد الأولويات وفقا لرزنامة عمل تتماشى وحاجيات نظام التقييم الجديد.
- الانطلاق في مرحلة أولى بالأسلاك الإدارية وأسلاك الرقابة بكل الوزارات مع اعتماد الدليل المشترك لمهن الوظيفة العمومية كأول أداة لصياغة البطاقات.

بطاقة المؤشـــر: تطور توحيد المناهج وطرق العمل في منظومة التكوين

رمز المؤشر:1.2.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحديث منظومة التكوين في الوظيفة العمومية
2. **تعريف المؤشر**: قيس عدد النماذج والنصوص التي تم انجازها لتوحيد المناهج وطرق العمل في منظومة التكوين.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراع للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: عدد النماذج والنصوص المنجزة على مجموع النماذج والنصوص المبرمج إنجازها خلال الثلاث سنوات لتوحيد المناهج وطرق العمل في منظومة التكوين**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصدر إداري من الإدارة العامة للتكوين وتنمية الكفاءات
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 % سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة لبنى الزغلامي**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
تطور توحيد المناهج وطرق العمل في منظومة التكوين	نسبة	-	23.5 %	53 %	76.5 %	100 %

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تتولى الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات إعداد الأطر العامة والنماذج الموحدة كما هو الشأن بالنسبة لمراجعة الامر المنظم للتكوين المستمر لفائدة أعوان الوظيفة العمومية.

هذا وسيتم تنقيح عدد من النصوص الترتيبية الخاصة بالتكوين خلال المرحلة القادمة على غرار الامر المتعلق بالتربصات واعداد نموذج موحد لقرار يتعلق بتنظيم مراحل التكوين مستمر المؤدي إلى الترقية.

كما سيتم اعداد ادلة ونماذج بهدف تيسير عمل المسؤولين عن التكوين على غرار نموذج لبطاقة التكوين الخاصة بكل عون.

كما أن عديد الاجراءات والآليات سيتم اعدادها في إطار مشاريع للتعاون الفني مع الشركاء والمانحين ويتم تنفيذها في إطار مشاريع قصيرة ومتوسطة الأمد تتراوح مدتها من سنتين إلى ثلاث سنوات على غرار تطوير آليات التقييم في منظومة التكوين.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- ارتباط هذا المؤشر بمدى انخراط المتدخلين وبإجراءات اعداد وعرض النصوص لإبداء الرأي والمصادقة والامضاء.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة المؤسسات وهياكل التكوين العمومية للتكوين المنتفعة بمرافقة الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات في مسار الجودة

رمز المؤشر: 2.2.4

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحديث منظومة التكوين في الوظيفة العمومية
2. **تعريف المؤشر**: قيس نسبة المؤسسات العمومية للتكوين المنتفعة بتأطير ومرافقة الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراع للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد مؤسسات وهياكل التكوين المنتفعة بمرافقة /جملة الهياكل والمؤسسات الأعضاء بشبكة مؤسسات وهياكل التكوين العمومية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات ذات مصدر إداري من الإدارة العامة للتكوين وتنمية الكفاءات والشركاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 42 %سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة لبنى الزغلامي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة مؤسسات وهياكل التكوين العمومية المنتفعة بمرافقة الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات في مسار الجودة	نسبة مائوية	28%	28%	33 %	38 %	42%

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**:

تولت الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات اعداد مواصفة وطنية لجودة التكوين تم اعتمادها من قبل المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية وتم الشروع خلال سنة 2024 في المرحلة التجريبية من قبل ثلاث مؤسسات تكوين عمومية.

وبهدف مساعدة مؤسسات وهياكل التكوين العمومية على إرساء منظومة الجودة، تعمل الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات على مرافقة شبكة مؤسسات وهياكل التكوين العمومية والتي تتكون من 21 مؤسسة وهيكل تكوين للحصول على **المواصفة الوطنية لضمان جودة التكوين** وعلى **علامة الجودة ISO21001.** حيث سيتم خلال سنة 2025 البحث عن التمويلات اللازمة لمرافقة مؤسسات تكوينية جديدة للحصول على المواصفة الوطنية لضمان جودة التكوين وبذلك سيتم تعميم اعتماد المواصفة الوطنية لجودة التكوين من خلال الترفيع تدريجيا في عدد المؤسسات المنتفعة بالمرافقة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

ارتباط هذا المؤشر بـــ:

- مدى انخراط المؤسسات والهياكل في منظومة الجودة،
- توفر التمويلات اللازمة لذلك،

- التمويل الأجنبي،

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة رضا المتكونين بالمدرسة الوطنية للإدارة

رمز المؤشر: 3.2.4

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: التصرف في القطاع العمومي
2. **تعريف المؤشر:** احتساب نسبة الرضا العام للمتكونين في مختلف المسارات التكوينية للمدرسة (تكوين أساسي، تكوين مستمر، تطوير الكفاءات)
3. **طبيعة المؤشر:**
4. **نوع المؤشر:** كمي
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**:

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**:
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: استبيان على الخط او ورقي
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: هياكل المدرسة
4. **تاريخ توفّر المؤشر** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 80% سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيدة خولة العبيدي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة رضا المتكونين على محتوى التكوين	نسبة مائوية	-	%65	%70	%75	%80
نسبة رضا المتكونين على جودة المكوّنين		%75	%65	%70	%75	%80

2. **تحليل ومقارنة التقديرات بالإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

- نسبة الرضا عن محتوى التكوين المحققة مقبولة جدا، وتهم ثلاثة مسارات: التكوين الأساسي، تطوير الكفاءات والتكوين المستمر
- تسجيل ارتفاع في النسبة المحققة مقارنة بالنسبة المقدرة بلغ 47%
- يرجع هذا الارتفاع في النسبة الى انخراط المدرسة في منظومة الجودة ISO 20001 التي كان لها الأثر الإيجابي على ارتفاع نسبة الرضا

3. **أهم الأنشطة المبرمجة المساهمة في تحقيق المؤشر:**

- الاجتماعات دورية المنظمة مع المتكونين(focus group)
- تحسين طرق اختيار المكونين بما يقتضيه المعيار ايزو21001
- تحسين طرق التواصل مع المتكونين
- اختيار مواضيع تكوين تلبي أكثر حاجيات المتكونين والإدارة

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين العمل الداخلي للإدارة في إطار إنجاز مشروع المراجعات الوظيفية للوزارات التونسية

رمز المؤشر: 1.3.4

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تجويد العمل الداخلي للهياكل الادارية
2. **تعريف المؤشر:** يحتسب هذا المؤشر نسبة تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين العمل الداخلي للإدارة بالاعتماد على عدد التوصيات التي تم اتخاذ إجراءات عملية لتنفيذها وذلك بحساب كل وزارة شملتها عملية مراجعة وظيفية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراع للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** العدد الجملي للتوصيات المتعلقة بتحسين العمل الداخلي/ عدد التوصيات التي تم العمل عليها
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات ذات مصدر إداري
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 70% سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة سامية السايح

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين العمل الداخلي للإدارة في إطار إنجاز مشروع المراجعات الوظيفية للوزارات التونسية	نسبة مائوية	45%	55%	70%	90%	100%

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

تم خلال سنة 2023 مساندة الوزارات المعنية لتنفيذ التوصيات تدريجيا عبر تنظيم عدة ورشات عمل لتدارس سبل تنفيذ هذه التوصيات بعد أن قام مكتب تنظيم المصالح العمومية بتعدادها وتصنيفها.

وقد تم في هذا الإطار اقتراح عدد من المسارات الاجرائية المعقدة والعمل على تبسيطها بالاعتماد على منهجية تفريع الاجراءات. وسيتم خلال سنة 2024 و2025 مواصلة العمل في هذا الجانب بالتركيز على الإجراءات العملية المستوجبة لتكريس جملة التوصيات المتعلقة بالعمل الداخلي للإدارة .

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

-عدم تقبل الوزارات المعنية لعدد من التوصيات يمكن أن يؤثر على فاعلية المؤشر

-تقادم التوصيات

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التقدم في تنفيذ مخرجات مشروع تطوير وحدات التصرف حسب الأهداف

رمز المؤشر: 2.3.4

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تجويد العمل الداخلي للهياكل الإدارية**
2. **تعريف المؤشر:** يحتسب هذا المؤشر نسبة التقدم في تنفيذ مخرجات مشروع تطوير وحدات التصرف حسب الأهداف بعد أن تم على امتداد سنة2023 والسداسي الأول من سنة 2024 إنجاز مختلف المراحل حسب الشروط المرجعية للمشروع.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراع للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الإجراءات العملية التي تم اتخاذها لتكريس مخرجات المشروع
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات ذات مصدر إداري
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 50% سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة سامية السايح

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة التقدم في تنفيذ مخرجات مشروع تطوير وحدات التصرف حسب الأهداف	نسبة مائوية	-	20%	50%	80%	100%

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

تم خلال سنة 2023 والسداسي الأول من سنة 2024 إنجاز مختلف المراحل حسب الشروط المرجعية للمشروع.

وسيتم خلال السداسي الثاني من سنة 2024 وخلال سنة 2025 العمل على اتخاذ عدد من الإجراءات العملية الضرورية لتفعيل جملة المخرجات.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

- تدخل العديد من الأطراف في مسار تنفيذ مخرجات المشروع

-طول مدة إجراءات طلب العروض للتعاقد مع مكتب الدراسات لتقديم المساندة الفنية

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة التقدم في صياغة نص ترتيبي يضبط مبادئ اختيار وإعفاء وتقييم أداء الرؤساء الأول للمؤسسات والمنشآت

رمز المؤشر: 1.4.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بأداء مسيري المؤسسات والمنشآت العمومية وأعضاء مجالس إدارتها
2. **تعريف المؤشر**: مؤشر كمي يقيس درجة التقدم في صياغة نص ترتيبي يكرس مبادئ اختيار وتقييم وتأجير وفقا لمعايير ترتبط بالكفاءة والجدارة لا غير.
3. **طبيعة المؤشر:** كمي
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات ذات مصدر إداري
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 100% سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة نبيهة محمدي**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

المؤشرات	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نسبة التقدّم في صياغة نصّ ترتيبي يضبط مبادئ اختيار وإعفاء وتقييم أداء الرؤساء الأوّل للمؤسسات والمنشآت العمومية	نسبة مائوية	70%	%80	%100	-	-

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

من المقرر أن يكون مشروع الأمر جاهز للعرض على مداولات مجلس الوزراء في أوائل سنة 2025 في انتظار المصادقة عليه في غضون سنة 2025 وسيتم اعتماد المرحلية في تنفيذ أحكامه حيث من المبرمج تجسيم أحكام الأمر على 10 مؤسسات عمومية كمرحلة أولى في سنة 2026.

3. **تحديد أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- من أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر عدم قدرته على الأخذ بعين الاعتبار الانعكاس المالي الذي قد ينجر عن الأمر المذكور في صورة تفعيله.

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة تقدم المنشآت العمومية في تغيير تركيبة مجالس إدارتـها تطبيقا لأحكام الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022

رمز المؤشر: 2.4.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بأداء مسيري المؤسسات والمنشآت العمومية وأعضاء مجالس إدارتها
2. **تعريف المؤشر**: يقيس هذا المؤشر مدى تقدم المنشآت العمومية في مراجعة تركيبة مجالس إدارتها وطريقة اختيار أعضائها وتقييمهم وإعفائهم وفقا للمبادئ والإجراءات المنصوص عليها بالأمر عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:** نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** سيتم احتساب هذا المؤشر وفقا لمدى تقدم المنشآت المعنية في تنفيذ الإجراءات التالية:
   - 10% إصدار قرار اختيار الخبراء
   - 10 %الانتهاء من تركيز اللجنة القطاعية المختصة
   - 30 %تنقيح النصوص الترتيبية ذات العلاقة أو تنقيح العقود التأسيسية بالنسبة للشركات خفية الاسم
   - 50 %تنفيذ إجراءات التناظر لاختيار أعضاء مجلس الإدارة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات ذات مصدر إداري
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 30% سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة نبيهة المحمدي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نسبة تقدم المنشآت العمومية في تغيير تركيبة مجالس إدارتها تطبيقا لأحكام الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022	نسبة مائوية	%2	%3	%10	%20	%30

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

من المتوقع ان تكون نسبة تحقيق النسب المبرمجة لهذا المؤشر محتشمة بالنظر لعدم التزام المنشآت العمومية بتفعيل أحكام الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022وقراراته التطبيقية الصادرة بتاريخ 18 أوت 2022. وكذلك بالنظر للإشكاليات المطروحة على المستوى التطبيقي

3. **تحديد أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

- من أهمّ الصعوبات المتعلقة بالمؤشر هي عدم إمكانية احتسابه لنسبة تطور تحقيق الهدف إذ أن تحقيق الهدف يكمن في تغيير تركيبة مجالس الإدارة وفقا لمبدأ الجدارة والموضوعية وذلك عن طريق قاعدة التناظر غير أن بلوغ الهدف في حدّ ذاته يبقى رهن الاستجابة إلى العديد الإجراءات الواجب اتخاذها تباعا وهو ما تم أخذه بعين الاعتبار في طريقة احتساب المؤشر.

بطاقات مؤشرات الأداء: البرنامج 5

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة الإجراءات الإدارية التي تم حذفها أو تبسيطها

رمز المؤشر: 1.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تبسيط الخدمات الإدارية وتقريبها
2. **تعريف المؤشر**: متابعة تنفيذ مقترحات الحذف والتبسيط المصادق عليها من قبل الحكومة والمنبثقة عن مشروع مراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر**: مؤشر نشاط
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الإجراءات الإدارية التي تم حذفها أو تبسيطها/ العدد الجملي للإجراءات الإدارية المقترح حذفها أو تبسيطها*100
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: تنفيذ 30%من مقترحات الحذف والتبسيط للإجراءات الإدارية سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: المدير العام للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة الإجراءات الإدارية التي تم حذفها أو تبسيطها فعليا	نسبة مئوية	-	-	10	20	30

2. تحليل النتائج والتقديرات

تم خلال سنة 2024 استكمال المشروع وضبط النتائج النهائية لمسار مراجعة الإجراءات الإدارية التي تم جردها وتم عرضه في شهر جوان 2024 على مجلس وزاري للمصادقة. وسيتم الشروع في تجسيم مقترحات الحذف والتبسيط على دفعات. حيث سيتم كل سنة تجسيم 10% من مقترحات الحذف والتبسيط من خلال استصدار النصوص القانونية والترتيبية في الغرض والتنسيق مع مصالح وزارة تكنولوجيات الاتصال والمركز الوطني للإعلامية للتسريع في نسق التبادل والترابط بين الإدارات العمومية.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

يمكن هذا المؤشر من قيس تطور تنفيذ مقترحات الحذف والتبسيط المنبثقة عن مسار المراجعة، إلا أنه لا يمكّن من متابعة مدى اعتماد الهياكل العمومية والتزامها بتفعيل التبسيطات التي تم إقرارها.

بطاقة المؤشر: نسبة المسارات الإدارية التي تمت مراجعتها

رمز المؤشر: 2.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تبسيط الخدمات الإدارية و تقريبها
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذه المؤشر إلى إعادة هندسة المسارات الإدارية ذات الأولوية ورقمنتها للاستجابة لمتطلبات المتعاملين مع الإدارة.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد المسارات التي تمت مراجعتها/ العدد الجملي للمسارات المبرمج مراجعتها* 100
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**:100 %من المسارات الإدارية ذات الأولوية ستتم مراجعتها بحلول سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: المدير العام للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة المسارات الإدارية التي تمت مراجعتها	نسبة مئوية	30	30	61	91	100

2. تحليل النتائج والتقديرات

تم سنة 2024 استكمال إعداد مخططات لتبسيط 6 مسارات جديدة وهي (1) النفاذ إلى العلاج (2) استرجاع مصاريف العلاج (3) قيادة سيارة (4) الحصول على التقاعد و02 مسارات مرتبطة بأحداث حياة المؤسسة الاقتصادية وهي (1) بعث مؤسسة (2) البحث عن فرص جديدة للإستثمار. ليبلغ بذلك العدد الجملي لأحداث الحياة التي تم تبسيطها وإعداد مخططات العمل في شأنها 10 مسار أي بنسبة 30% من العدد الجملي لأحداث الحياة.

كما تم برمجة تبسيط 21 مسار في الثلاث سنوات المقبلة مفصلة كالتالي:

- 8 مسارات سنة 2025 (6 مسارات خاصة بالمواطن و2 مسارات خاصة بالمؤسسة الاقتصادية)
- 10 مسارات سنة 2026 (7 مسارات خاصة بالمواطن و3 مسارات خاصة بالمؤسسة الاقتصادية)
- 3 مسارات خاصة بالمؤسسة الاقتصادية سنة 2027.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يمكن المؤشر الحالي من قيس تطور المسارات التي تمت مراجعتها والتي تم إعداد في شأنها خطة عمل، إلا أنه لا يمكّن من متابعة مدى تنفيذ الهياكل العمومية للإصلاحات التي تم إقرارها بخطط العمل.

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة التغطية لدور الخدمات المحدثة للخدمات الإدارية ذات الأولية

رمز المؤشر: 3.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تبسيط الخدمات الإدارية و تقريبها
2. **تعريف المؤشر**: يهدف هذه المؤشر إلى قيس أثر إحداث دور الخدمات الإدارية على تحسين نسبة التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر**: مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: مجموع نسب التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية بكل معتمدية / العدد الجملي للمعتمديات*100
   نسبة التغطية الجغرافية بكل معتمدية= (عدد الخدمات الإدارية ذات الأولوية المتوفرة في كل معتمدية /10) *100
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: بلوغ نسبة تغطية جغرافية تقدر بحوالي 80% بالنسبة للخدمات الإدارية ذات الأولوية سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة التغطية لدور الخدمات الإدارية المحدثة للخدمات الإدارية ذات الأولوية	نسبة مائوية	65	65	70	75	80

2. تحليل النتائج والتقديرات

سيتم خلال الفترة القادمة توجيه الإحداثات الجديدة نحو دور الخدمات الرقمية حيث سيتم تركيز 34 دار خدمات بالبلديات التي تشهد ضعف التغطية الإدارية للخدمات ذات الأولوية (تم اختيارها بناء على ترشحات وعملية تقييم شملت 64 بلدية) وذلك تنفيذا للمقاربة الجديدة للمشروع والمتمثّلة في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية (من خلال التركيز على خدمات القرب) والتحوّل الرقمي للإدارة (من خلال دعم الإدماج الرقمي). وسيمكن ذلك من الرفع من نسبة التغطية الإدارية من 67% حاليا إلى حوالي 80% مع موفى سنة 2027. في هذا الإطار يتم العمل حاليا على:

- مواصلة إعداد النماذج الاقتصادية لمختلف أصناف دور الخدمات.
- تنفيذ طلبات العروض المتعلقة بدور الخدمات الرقمية بما يمكن من تطوير التطبيقة المعلوماتية الموحدة وتوفير التجهيزات الضرورية.
- اعتماد هوية بصرية وتصميم هندسي موحد لدور الخدمات الرقمية.
- تشخيص وضعية دور الخدمات المحدثة سابقا والشروع في تأهيلها وتطويرها.
- تدعيم البلديات المنخرطة في دور الخدمات الرقمية.
- اعتماد آليات تحفيزية لأعوان دور الخدمات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

يعمل هذا مؤشر على متابعة تطور نسبة تغطية دور الخدمات الإدارية المحدثة لعدد محدود من الخدمات الإدارية صنفت ذات أولوية والبالغ عددها 08 خدمات إدارية.

بطـاقة مؤشر الأداء: تطور درجة الرضا الإجمالية حول الخدمات الإدارية باعتماد مقاربة فريق المواطن الرقيب

رمز المؤشر: 4.1.5

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: مراقبة جودة الخدمات العمومية وتحسينها
1. **تعريف المؤشر**: يمكّن هذا المؤشر من احتساب تطور درجة الرضا الجملية حول الخدمات الإدارية وفق مقاربة فريق المواطن الرقيب (مقارنة بالسنة السابقة) وذلك من خلال عينة تمثيلية محدودة من المصالح العمومية موزعة على مختلف الوزارات و القطاعات والجهات والتي يقبلون عليها بكثافة.
2. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
3. **نوع المؤشر**: مؤشر نشاط
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: ((عدد الزيارات الميدانية التي أعرب خلالها طالبو الخدمة عن رضاهم/ عدد الزيارات الميدانية الجملية) *100
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: إدارة نوعية الخدمة العمومية
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: بداية السنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 65% سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مدير عام إدارة نوعية الخدمة العمومية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
تطور نسبة الرضا الإجمالية حول الخدمات الإدارية وفق مقاربة فريق المواطن الرقيب	نسبة مائوية	60	62	63	64	65

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

عودة هذا المؤشر للاستقرار سنة 2023 خاصة بعد الانخفاض الذي شهده خلال سنتي 2021 و2022 إذ كانت نسبته تباعا في حدود 48 % و54 %. كما يتوقع خلال سنوات 2025و 2026 و2027 الحفاظ على نسق تطوّر هذا المؤشر في اتجاه التحسن خاصة مع إقرار جملة من الإصلاحات والتبسيطات الإدارية التي لها انعكاس إيجابي على واقع المواطن والمؤسسة الاقتصادية.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:** يتم احتساب المؤشر حاليا بصفة إجمالية ويهم مختلف القطاعات دون تحديد لأسباب عدم الرضا التي تستوجب اعتماد طلب خصوصي requête informatiqueانطلاقا من قاعدة البيانات المتوفرة بواسطة منظومات وبرمجيات إعلامية مساعدة غير متاحة حاليا. كما يمكن أن يتأثر هذا المؤشر بنسق انتدابات أعضاء فريق المواطن الرقيب وتوزيعه الجغرافي وانعكاسه على تمثيلية العينة الإحصائية المعتمدة.

بطـاقة مؤشر الأداء: الخدمات المقيمة من خلال منظومة تقييم جودة الخدمات العمومية على الخط "مقياس"

رمز المؤشر :1.2.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير جودة الخدمات العمومية على الخط و تعزيز المشاركة الالكترونية.
2. **تعريف المؤشر**: يهدف هذا المؤشر إلى مراقبة وتقييم جودة الخدمات العمومية على الخط من خلال متابعة عدد الخدمات التي تم إدراجها ضمن منظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط كما يهدف إلى متابعة مدى استجابة الوزارات لاستعمال منظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط "مقياس".
3. **طبيعة المؤشر**:مؤشر جودة (qualité)
4. **نوع المؤشر**:مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الخدمات المدرجة ضمن منظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط "مقياس"
2. **وحدة المؤشر**: عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: منظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط "مقياس"
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: جانفي 2023(يتم توفير المؤشر بصفة آلية عند الولوج لمنظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط حيث يتم نشر عدد الخدمات المقيمة.)
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 30 سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: المدير العام لوحدة الإدارة الإلكترونية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد الخدمات المقيّمة من خلال منظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط "مقياس"	عدد	5	7	20	25	30

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مع دخول منظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط "مقياس" حيّز الاستغلال الفعلي، سيتمّ في مرحلة أولى تقييم 20 خدمة على الخط. وسيتمّ العمل في مرحلة ثانية على الترفيع تدريجيا في الخدمات المقيّمة إلى 25 خدمة سنة 2026 و30 خدمة سنة 2027. في مرحلة أخيرة سيتمّ العمل على إدراج كل الخدمات على الخطّ التي تسديها الإدارة لمختلف المستعملين بمنظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** لا يمكن المؤشر من متابعة مدى تطور تحسين جدودة الخدمات الإدارية المقيمة والاطلاع على رأي المتعامل مع الإدارية وتطور نسبة رضاه.

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة تنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة

رمز المؤشر 2.2.5

II. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير جودة الخدمات العمومية على الخط وتعزيز المشاركة الإلكترونية.
2. **تعريف المؤشر**: يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى التقدّم في تنفيذ التعهدات المدرجة ضمن خطط العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة والتي يتمّ إعدادها وفقا لمقاربة تشاركية كل سنتين منذ 14 جانفي 2014 قصد القيام بإصلاحات صلب الإدارة وبالتعاون مع المجتمع المدني تمكّن من تجسيم مبادئ الشفافية والمشاركة العمومية والمساءلة وبالاعتماد خاصة على تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر**: مؤشر نشاط
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

III. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**:يتمّ احتساب نسبة تنفيذ مخطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة حسب نسبة تقدّم انجاز كل تعهد مدرج على مستوى خطة العمل. ويتمّ احتساب تقدّم انجاز التعهد حسب مؤشّرات أداء يتمّ اختيارها حسب الاعمال المدرجة بالتعهد وتحديد مؤشرات الأداء من قبل الهيكل المسؤول واللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بإعداد خطة العمل الوطنية ومتابعة تنفيذها. ويتمّ احتساب المجموع العام لإنجاز التعهدات للحصول على النسبة العامة لتنفيذ خطة العمل.
ويتمّ تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب مؤشرات الأداء لكل تعهد عبر اجتماعات دورية للجنة قيادة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة وعبر مراسلات رسمية يتمّ ارسالها قصد متابعة انجاز التعهدات الخاصة بالهياكل العمومية.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية (مع موفي كل سنتين)
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: محاضر جلسات لجنة القيادة المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج شراكة الحكومة المفتوحة والتي تعدها وحدة الإدارة الالكترونية وموقع واب شراكة الحكومة المفتوحة http://www.ogptunisie.gov.tn/ ويمكن الحصول على نسب انجاز خطط العمل على هذا الموقع.
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: المؤشر متوفّر خلال مرحلة تنفيذ خطة العمل والتي تمتدّ على سنتين
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 65 %سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مدير عام وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة.

IV. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر: 55% 40% 60% 45% 65%**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة تنفيذ تعهدات خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة (الخطة الرابعة)	نسبة مائوية (مع موفي كل سنتين)	55%	%40	60%	45%	%65

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

يتمّ حاليا العمل على استكمال تنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة (2021-2023). والتي تتضمن 13 تعهدا مبوبة إلى 04 محاور كالتالي:

- ✓ المحور الأول: الشفافية وحوكمة التصرف في الثروات الطبيعية (يتضمن 07 تعهدات)،
- ✓ المحور الثاني: المشاركة العمومية: (يتضمن 03 تعهدات)،
- ✓ المحور الثالث: الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي: (يتضمن 02 تعهدات)،
- ✓ المحور الرابع: تحسين جودة الخدمات الإدارية ورقمنتها (تعهد واحد).

وتم خلال سنة 2023، العمل على إعداد الخطة الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة وضبط قائمة التعهدات التي سيتم إدراجها، وفق مسار تشاركي تضمّن جملة من الاستشارات وورشات العمل والاجتماعات مع مختلف الأطراف المتدخلة من هياكل عمومية ومجتمع مدني. وتمت المصادقة على القائمة النهائية للإصلاحات في موفي شهر ديسمبر 2023 وتضمنت 15 تعهدا. وتمّ نشر الخطّة في صيغتها النهائية على موقع شراكة الحكومة المفتوحة بتونس وكذلك على الموقع الخاص بهذه المبادرة على المستوى الدولي.

ويتمّ عبر موقع الواب الخاص بهذا البرنامج www.ogptunisie.gov.tn نشر مختلف المعطيات المتعلقة بمتابعة تنفيذ هذه التعهدات وذلك عبر تقارير التقييم الذاتي والتقييم المستقل وكذلك عبر محاضر جلسات اجتماعات اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة تنفيذ هذه التعهدات الدولية والتي تضم20 عضوا يمثلون بصورة متساوية الطرف الحكومي والمجتمع المدني.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار المعوقات المتأتية من المحيط الخارجي والتي لها تأثيرات سلبية على تنفيذ بعض التعهدات.

بطاقة مؤشر الأداء:عدد البيانات المنشورة على بوابات البيانات المفتوحة بعد تجميعها على مستوى منظومة جرد البيانات العمومية

رمز المؤشر : 3.2.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تطوير جودة الخدمات العمومية على الخط و تعزيز المشاركة الالكترونية تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى تحديد عدد مجموعات البيانات العمومية التي يتم فتحها على بوابات البيانات المفتوحة والتي تمثل عدد البيانات العمومية التي تمّ جردها على مستوى الهياكل العمومية وإعدادها وفقا للمواصفات الفنية المعتمدة في المجال والتي يمكن نشرها للعموم على مستوى بوابات البيانات المفتوحة.
2. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
3. **نوع المؤشر:** ،مؤشر منتوج (indicateur de produit).
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**:يتمّ تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر عبر مخرجات جرد البيانات العمومية على مستوى الهياكل العمومية ثمّ عبر احتساب مجموعة البيانات العمومية التي تمّ فتحها على بوابات البيانات المفتوحة. تتمّ العملية حاليا بصفة يدوية.
2. **وحدة المؤشر**: عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:بوابات البيانات المفتوحة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: المؤشر متوفّر بصفة حينيّة على بوابات البيانات المفتوحة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 3500 سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مدير عام وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد مجموعات البيانات العمومية التي تمّ فتحها على بوابات البيانات المفتوحة	عدد	2500	2700	3000	3300	3500

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تواصل العمل خلال سنة 2023 على تنفيذ مشروع جرد البيانات العمومية على مستوى 15 وزارة منخرطة في المشروع منذ سنة 2022. حيث تم اعتماد المنظومة الالكترونية لجرد البيانات العمومية التي دخلت حيز الاستغلال منذ شهر أوت 2022 في عملية تحديد وجرد البيانات على مستوى هذه الهياكل. علما أنه إلى غاية موفى سنة 2023، تم تسجيل 48 هيكل عمومي على المنظومة (وزارات وهياكل عمومية). كما تم تحديد حوالي 296 مجموعة بيانات.

كما تم تطوير الصيغة الجديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة data.gov.tn ووضعها على الخط منذ شهر مارس 2023. وتضم على غاية موفى 2023 أكثر من 2470 مجموعة بيانات تهم عددا من القطاعات. ومن المنتظر نشر 2700 مجموعة بيانات خلال سنة 2024 على أن يتمّ مواصلة العمل على فتح بيانات جديدة خلال السنوات القادمة بمعدل 300 مجموعة بيانات جديدة كل سنة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف انخراط عدد من الوزارات والهياكل العمومية في المبادرة مما يحول من الترفيع في عدد مجموعات البيانات الممكن إتاحتها، مما انجر عنه عدم توازن في توزيع البيانات حسب المحاور،
- ضعف تحيين البيانات التي يتم نشرها نظرا لغياب النشر الآلي للبيانات العمومية المفتوحة، وضعف جودتها،
- نشر البيانات في صيغ غير مفتوحة (pdf, word,...) مما يعيق امكانية اعادة استعمالها، نشر عديد مجموعات البيانات بشكل جزئي (

بطاقات مؤشرات الأداء: برنامج 9

بطـاقة مؤشر الأداء: تقليص الآجال في دراسة الملفات قبل عرضها على مجلس الوزراء

رمز المؤشر : 1.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان نجاعة العمل الحكومي
2. **تعريف المؤشر:** يسمح بتحسين التنسيق بين الوزارات والتسريع في اتخاذ القرارات المناسبة وتنفيذها في أحسن الظروف
3. **طبيعة المؤشر:** نجاعة
4. **نوع المؤشر**: نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: عدد
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: خلية برمجة العمل الحكومي
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 7 أيام سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: خلية برمجة العمل الحكومي

III قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
تقليص الآجال في دراسة الملفات قبل عرضها على مجلس الوزراء	يوم	10	9	8	7	7

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**
3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مؤشر الأداء: تحسين نسبة التأطير

رمز المؤشر : 1.2.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. **تعريف المؤشر**: تحسين التصرّف في الموارد البشريّة للمهمّة لدعم البرامج الخمسة المنضوية تحت مهمة رئاسة الحكومة، بما يضمن فاعلية أداءها
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4. **نوع المؤشر**:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الأعوان المنتمين إلى الصنف أ2 فما فوق/ العدد الجملي للأعوان.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: تجميع المعطيات من إدارة الشؤون الإدارية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: الثلاثي الأول من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 79% سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مدير الشؤون الإدارية

III قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	2026	2027
تحسين نسبة التأطير	نسبة مائوية	76	77	77	78	79

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التكوين

رمز المؤشر: 2.2.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. **تعريف المؤشر:** بتحسين نسبة المنتفعين بالتكوين والرسكلة في مختلف الاختصاصات للرفع من جاهزية وأداء الأعوان.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الأعوان المشاركين في دورات تكوينية / العدد الجملي للأعوان.
2. **وحدة المؤشر: نسبة مائوية**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات من إدارة الشؤون الإدارية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 44%** سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون الإدارية

III قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة التكوين	نسبة مائوية	40	42	42	43	44

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

تعتبر نسبة التكوين مقبولة رغم أن المؤشر لا يمكن من تقييم جودة التكوين ولا يأخذ بعين الاعتبار ملائمة التكوين مع حاجيات الأعوان (من المفروض أن تقوم الإدارة العامة للتكوين وإدارة التكوين باستبيان لتحديد الحاجيات الحقيقية للأعوان في التكوين)

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مؤشر الأداء: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة

رمز المؤشر : 1.3.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: حوكمة التصرف في الوسائل والمعدات
2. **تعريف المؤشر**: معدل استهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة مقارنة بعدد الكيلومترات المقطوعة
3. **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج
4. **طبيعة المؤشر**: مؤشر جودة
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: كمية الوقود المستهلكة/عدد الكيلومترات المقطوعة وحدة المؤشر: نسبة مائوية
2. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: إحصائيات ذات مصدر إداري
3. **تاريخ توفّر المؤشر**: نهاية كل سنة.
4. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 8.3% سنة 2027
5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مدير الخدمات العامة والبناءات

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
ترشيد استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	نسبة مائوية	8.8	8.5	8.4	8.4	8.3

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

تم تحقق النتائج المرجوة

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

محدودية المؤشر أنه لا يعكس الصورة الحقيقية لأسطول السيارات، حيث أنه يمثل معدلا للاستهلاك، والحال أنه نجد تفاوتا ناتجا عن عدة عوامل كعمر السيارة وقوتها الجبائية وطريقة القيادة التي تختلف من شخص لآخر.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة استغلال منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات "عليسة"

رمز المؤشر : 1.4.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: رقمنة الإدارة
2. **تعريف المؤشر**: تمكين من استغلال المنظومات وربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4. **نوع المؤشر**:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الأعوان المرتبطين بالشبكة / عدد الأعوان المعنيين بالربط
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: بصفة حينية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 88% سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مدير الشؤون الإدارية

III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة استغلال منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات 'عليسة"	نسبة مائوية	71	79	85	86	88

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

بطـاقة التغيرات المنـاخيـة

بطـاقة التغيرات المناخية

I. الإطار العام

تهدف هذه البطاقة إلى الاستجابة للتوجهات الاستراتيجية للمالية العمومية التي ترتكز على مهمات وبرامج فرعية وأنشطة وتضبط لكل برنامج استراتيجية وأولويات وأهداف تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الدولية والوطنية بما في ذلك المؤشرات المندمجة التي تراعي التغيرات المناخية وبصفة عامة مؤشرات التنمية المستدامة.

1- تشخيص عام

يشهد الاقتصاد الوطني العديد من التحديات الناجمة عن تصاعد هشاشة البلاد تجاه التغيرات المناخية. حيث يعد موقعها الجغرافي في منطقة البحر الأبيض المتوسط من بين المناطق الأكثر عرضة وتضررا من التغيرات المناخية. ويتوقع أن يرافق الاحتباس الحراري جملة من الظواهر الطبيعية غير المألوفة منها انخفاض في كميات الأمطار وازدياد تقلباتها، وارتفاع منسوب سطح البحر وتسرب المياه المالحة إلى طبقات المياه الجوفية العذبة، واندلاع متزايد في الحرائق الغابية، علاوة على تنامي الظواهر الجوية الشديدة والقاسية في شكل فيضانات وجفاف .وستؤدي هذه التأثيرات الناجمة عن التغيرات المناخية إلى تهديدات محققة بما في ذلك استنزاف الموارد الطبيعية، وتفاقم ندرة المياه، وخسائر في الفلاحة والبنية التحتية الساحلية. وقد بدأت بعض هذه التأثيرات تتجلى بوضوح، حيث مرت البلاد بأربعة سنوات من الجفاف الذي أسفر عن انخفاض كبير في الإنتاج الفلاحي التونسي خاصة خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2023. مما سينتج عنه ارتفاع تكاليف التأقلم والصمود ضد المخاطر المشار إليها. وستؤدي هذه التحديات إلى ارتفاع الطلب على الطاقة (كعمليات تحلية مياه البحر والضخ والتبريد....) مما سيفضى إلى زيادة انبعاثات غازات الدفيئة.

وهو ما يؤدي بدوره إلى تعمق الفوارق وتضاؤل فرص الفئات المهددة كالفقراء والنساء والشباب للوصول إلى الموارد المالية والغذائية والمائية وتعمق قدرتهم الاقتصادية" المحدودة على تحمل النكسات.

كما ترفع ظاهرة التغيرات المناخية في عدد المهجرين البيئيين من المناطق الريفية للمناطق الحضرية.

واستجابة للمقتضيات المشار إليها التزمت الدولة التونسية بتقليل كثافة الانبعاثات المشروطة بنسبة 27 % والانبعاثات غير المشروطة بنسبة 45% بحلول سنة 2030 وبلوغ الحياد الكربوني بحلول سنة 2050.

2- استراتيجية المهمة في المجال

تعمل المهمة على إدماج مقتضيات التغيرات المناخية ضمن توجهاتها الاستراتيجية والسياسات العمومية لضمان التكيف والقدرة على الصمود وذلك من خلال نشر المساهمة المحددة وطنيا (CDN)إضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحيادية الكربونية والصمود المناخي والاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والخطة الوطنية للنقل الحضري المستدام والاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي...

وطبقا للاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي المصادق عليها من قبل الحكومة التونسية في 3 فيفري 2023 تضطلع مهمة رئاسة الحكومة بقيادة مسار الانتقال الإيكولوجي المتضمن لخمس محاور أساسية من بينها محور التغيرات المناخية وذلك من خلال إحداث هيئة عليا للانتقال الإيكولوجي تعوض اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة المنظمة بمقتضى الأمر عدد 2061 لسنة 1993 المؤرخ في 11 أكتوبر 1993 المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية للتنمية المستديمة.

وباعتبار الصبغة الأفقية لمجال الانتقال الإيكولوجي واعتبارات التغيرات المناخية ستتعهد المهمة أساسا بتأمين قيادة الجانب الاستراتيجي والتنسيق المؤسساتي لضمان فاعلية القرارات في هذا الغرض والتناسق فيما بينها.

وتندرج التزامات المهمة في إطار جملة الإصلاحات التي تقوم بها الدولة لمأسسة دمـج المؤشـرات المناخيـة في السياسات العمومية والمخططات الوطنية والبرامج العمومية.

3. لمحة عن أهم الالتزامات الدولية

صادقت الدولة التونسية على عديد الاتفاقيات الدولية التي تهدف أساسا مراعاة مقتضيات التغيرات المناخية وهي كما يلي:

- قانون أساسي عدد 72 لسنة 2016 مؤرخ في 31 أكتوبر 2016 يتعلق بالموافقة على "اتفاق باريس" حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.
- القانون عدد 46 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- القانون عدد 55 لسنة 2002 المؤرخ في 20 جوان 2002 المتعلق بالمصادقة على انضمام الجمهورية التونسية لبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- الانخراط في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

4. تقديم لمحة عن أهم الالتزامات الوطنية

تلتزم مهمة رئاسة الحكومة بالتشريعات المحلّية والاستراتيجيات الوطنية التي تدعم مراعاة مقتضيات التغيرات المناخية ومنها:

1. الفصل 47 من الدستور: تضمن الدّولة الحقّ في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ. وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي.
2. الأمر الحكومي عدد 263 لسنة 2018 المؤرخ في 12 مارس 2018 المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج متابعة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتفعيل "اتفاق باريس" حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.
3. قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 7 فيفري 2020 يتعلق بإحداث لجنة فنية استشارية في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية وضبط تركيبتها وصلاحياتها وطرق سيرها.

بطـاقة مقاربـة النوع الاجتماعي

بطاقة النوع الاجتماعي – تعهدات

1- السياق العام

تعنى مهمّة رئاسة الحكومة بمراجعة القوانين التمييزيّة وإرساء منظومة قانونية ضامنة للمساواة بين الجنسين ووضع إطار تشريعي لحماية النساء من العنف وذلك في إطار اللجنة الوطنية لملاءمة النصوص القانونية ذات العلاقة بحقوق الإنسان مع أحكام الدستور ومع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها (أمر حكومي عدد 1196 لسنة 2019 مؤرخ في 24 ديسمبر 2019)، إضافة الى تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية وفي الرفع من نسبة نشاط المرأة في المجال السياسي وتدعيم التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الريفية وتيسير مشاركتهن في الحياة العامة ونشر ثقافة المواطنة والحقوق الإنسانية للنساء لدى جميع الفئات الاجتماعية في الوسطين الريفي والحضري.

1. أهم الالتزامات الدولية في مجال المساواة بين الجنسين:

صادقت الدولة التونسية على عديد الاتفاقيات الدولية التي تهدف أساسا الى تكريس المساواة بين الجنسين وهي كما يلي :

1- اتفاقية العمل الدولية المتعلقة بسياسة التوظيف واتفاقية المساواة في الأجور عن نفس العمل بين العمال والعاملات لسنة 1968

2- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) – 2014

3- القرار الأممي 1325 حول المرأة والسلم والأمن الذي يدعم مشاركة فاعلة للمرأة للتصدي للإرهاب والمساهمة في نشر السلم والأمن وطنيا وجهويا ومحليا

4- وخلال القمة العالمي للتنمية المستدامة 25 سبتمبر 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لبرنامج التنمية المستدامة الجديد ومن بينها تونس، الذي يتضمن مجموعة من 17 هدفا عالميا تتعهد الدول بتحقيقها بحلول عام 2030، ويتعلّق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات من حرياتهم". يقترح مجموعة من الغايات من أجل إنهاء التمييز والعنف والممارسات الضارة.

2. أهم الالتزامات الوطنية في مجال المساواة بين الجنسين:

وتلتزم مهمة رئاسة الحكومة بالتشريعات المحلّية التي تدعم المساواة بين الجنسين ومنها:

1- الفصل 51 من دستور 2022 (تكافؤ الفرص وحماية الحقوق المكتسبة للمرأة ودعمها وتطويرها)

2- الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية عدد15 لسنة 2019 المؤرخ في13 فيفري2019 الذي ينص على أن" يعمل رئيس البرنامج على اعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس".

3- أمر حكومي عدد 626 لسنة 2016 مؤرخ في 25 ماي 2016 يتعلق بإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل

4- القانون عدد 68 لسنة 1985 المؤرخ في 12 جويلية 1985 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المرسوم عدد 103 لسنة 2011 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011 المتعلق بالترخيص في المصادقة على سحب بيان وتحفظات صادرة عن الحكومة التونسية وملحقة بالقانون عدد 68 لسنة 1985 المؤرخ في 12 جويلية 1985 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

3. التشخيص

وفقا للإحصائيات تم تشخيص واقع النوع الاجتماعي على المستوى الوطني كما يلي:

- بلغت نسب مشاركة النساء بالحكومة (27% سنة 2024)
- نسبة مشاركة النساء بالبرلمان (16.2 % سنة 2023) حسب احصائيات مجلس نواب الشعب
- نسبة مشاركة النساء بالمجالس المحلية المنتخبة (9.5% سنة 2023)،
- نسبة السّيدات في خطّة مديرة عامّة (33% سنة 2024)[1]
- نسبة رئيسات دواوين الوزارات (27% سنة 2024) [2]
- نسبة تواجد النّساء في المناصب القياديّة (36% سنة 2024)[3]
- نسبة تواجد النساء في القضاء والطّب (50% سنة 2024[4])
- نسب تواجد النساء في السلك الديبلوماسي (45% سنة 2022) حسب اعلان وزارة الخارجية في 28 جوان 2022

[1] عن وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن خلال أشغال اختتام مشروع "تمكين المرأة لأدوار الريادة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا" في 31 ماي 2024

[2] نفس المصدر

[3] نفس المصدر

[4] نفس المصدر

- الفتيات الحاملات لشهادات جامعية يبلغ 70 % من مجموع حاملي الشهادات الجامعية[5]
- الفتيات المتحصّلات على شهادة الدكتوراه يبلغ 69% من إجماليّ المتحصّلين على الدكتوراه[6]
- نسبة تواجد النساء في مجال التجديد والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي) 55% نسبة النساء في البحث العلمي، و12.8 %كرئيسات للمجالس العلمية للجامعات) ،(المصدر الخطة الوطنية للمرأة والتغيرات المناخية)

أما على مستوى المهمة حسب احصائيات جوان 2024، تبلغ نسبة الاناث المتمتّعات بخطط وظيفية 51%من جملة الخطط الوظيفية بالمهمّة في حين يتمتّع 49% من هذه للذكور بخطط وظيفية. وترتفع نسبة الاناث المتمتّعات بخطّتي رئيس مصلحة وكاهية مدير الى 56 % مقابل 44% من الرجال في نفس الخطّة.

وتتجاوز نسبة الإناث في خطة مدير نسبة الذكور حيث تقدّر بنسبة 53 % مقابل 47% لكن تنخفض نسبة السيّدات في خطّة مدير عام الى 38 % مقابل ارتفاع نسبة الرجال في نفس الخطّة وتبلغ 62 % ويعني ذلك أن السيدات في خطّة مدير عام يمثّلن 9.8 % فقط من جملة الإطارات بالمهمّة في حين يمثّل الرجال في نفس الخطّة 15.95 % من جملة إطارات المهمّة المتمتّعين بخطط وظيفية علما وأن عدد السيّدات المتمتّعات بخطط وظيفية يبلغ 346 مقابل 337 من الرجال المتمتّعين بخطط وظيفية.

[5] نفس المصدر

[6] نفس المصدر

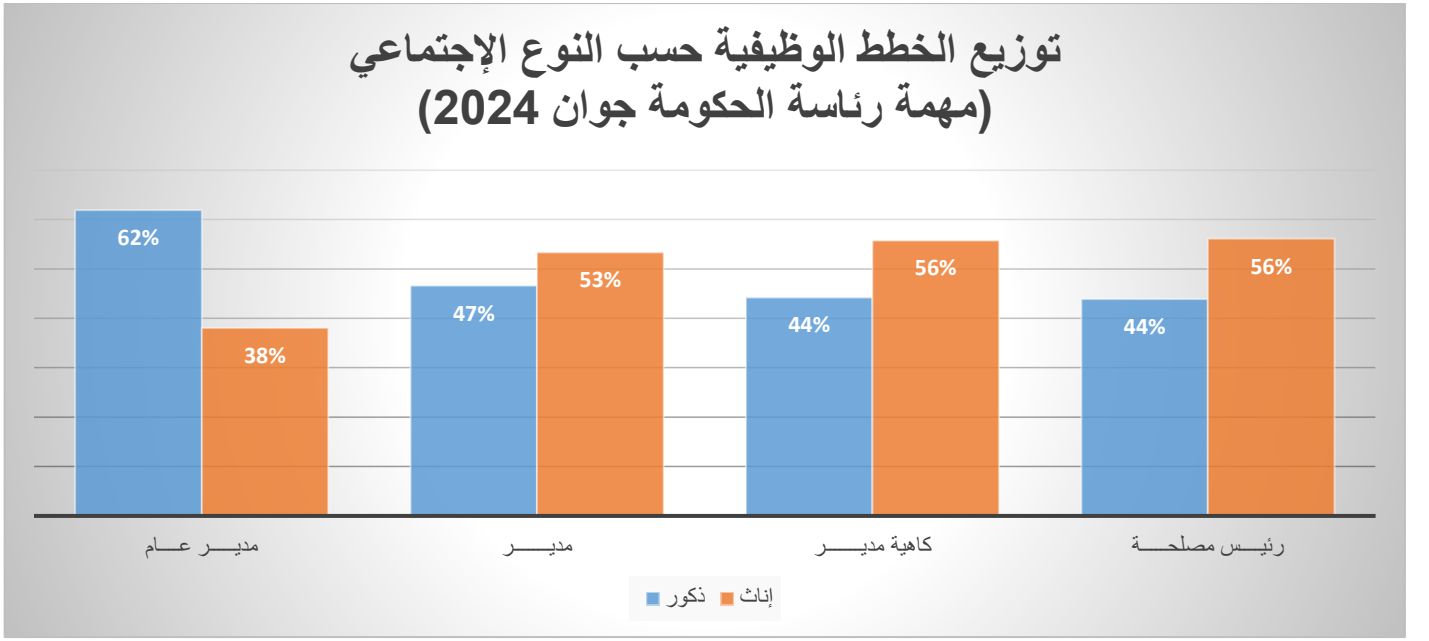
توزيع الخطط الوظيفية حسب النوع الإجتماعي
(مهمة رئاسة الحكومة جوان 2024)
62%
38%
47%
53%
44%
56%
44%
56%
مديـــر عـــام
مديـــــر
كاهية مديـــــر
رئيـــس مصلحـــة
ذكور
إناث

2- تنزيل آثار الخطة الوطنية لإدراج ومأسسة النوع الاجتماعي

- الأثر عدد 1: **منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات**

1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

1.

البرنامج 1: الإشراف

الهدف الاستراتيجي عدد1 تحسين إنتاج ونشر المعلومات

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسة	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: ملائمة المنظومة القانونية لمقاربة النوع الاجتماعي	**منظومة قانونية لا تراعي مقاربة النوع الاجتماعي**	نتائج محدودة وجزئية في مجال الحد من الفوارق الاجتماعية بين الجنسين عدم وجود آليات واضحة لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي	امتناع المرأة عن المشاركة في المجال السياسي عدم ترشيح المرأة لمواقع القرار غياب الثقة في إمكانيات وقدرات وكفاءة المرأة

2.1 خطة عمل الأثر 1

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرنامج1:						
الهدف الاستراتيجي 1 تحسين إنتاج ونشر المعلومات						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي	اسم المؤشر	إنجازات ن-1	تقديرات ن	تقديرات ن+1	تقديرات ن+2	تقديرات ن+3
ملائمة المنظومة القانونية لمقاربة النوع الاجتماعي	تطور مراحل إعداد منهجية عمل لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في صياغة النصوص القانونية	-	-	%20	%30	%30

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 1

برنامج الاشراف

الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الأنشطة	الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي						الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
			اسم المؤشر	تقديرات ن+1	تقديرات ن+2	تقديرات ن+3	ن-1	ن	ن+1	ن+2	

مأسسة المسار ووضع خطة عمل	تشكيل فريق عمل	اجتماعات فريق عمل بمصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة		100							لا شيء
	برنامج تكوين	وضع برنامج لتعزيز القدرات لفائدة فريق العمل حول صياغة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي		50	50						
المصادقة	اعتماد المنهجية	عرض المنهجية على مصادقة مجلس وزاري				100					
الاتصال	تعزيز التواصل مع الهياكل المعنية	التعريف بالمنهجية لدى الإدارات العامة المكلفة بالشؤون القانونية بالوزارات وتكوين إطاراتها في هذا المجال				100					
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1											

مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1											

مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة											

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 1

يعتبر إعداد منهجية عمل لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في صياغة النصوص القانونية، نشاطا أو إجراء سيتم اعتماده لبلوغ هدف "ملائمة المنظومة القانونية لمقاربة النوع الاجتماعي " ولتحقيق هذا الهدف يقترح اعتماد المؤشر التالي " تطور مراحل إعداد منهجية عمل لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في صياغة النصوص القانونية" .

يلغى هذا المؤشر ويعوض المؤشر القديم المتعلق بنسبة تمثيلية المرأة بمراكز القرار صلب الهياكل مرجع نظر برنامج الإشراف الوارد ببطاقة النوع الاجتماعي للمخطط السنوي للأداء لسنة 2024 وذلك باعتبار أن التعيين بمراكز القرار بمقتضى دستور 25 جويلية 2022 لم تعد من اختصاص رئيس الحكومة إلى جانب إدراج بطاقة جديدة بالمخطط تعنى بإدراج مقتضيات التغيرات المناخية بالميزانية.

يستهدف هذا الإجراء كل الفئات الاجتماعية وأصحاب الحقوق التي يمكن أن تواجه مشاكل أو تمييز على أساس النوع الاجتماعي. وبذلك تمكن ملائمة المنظومة القانونية لمقاربة النوع الاجتماعي من تقليص الهوة بين مختلف الفئات الاجتماعية ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

وبهدف مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي وإدماجها بالنصوص القانونية يقترح اتخاذ الإجراءات التالية:

1. تكوين فريق عمل بمصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة متكون من ممثلين عن الإدارة العامة للشؤون القانونية بوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ووزارة البيئة وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية تعهد إليه صياغة مشروع منهجية عمل لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي

في صياغة النصوص القانونية

2. وضع برنامج لتعزيز القدرات لفائدة فريق العمل حول صياغة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية وبالنصوص القانونية .
3. عرض المنهجية على مصادقة مجلس وزاري .
4. التعريف بالمنهجية لدى الإدارات العامة المكلفة بالشؤون القانونية بالوزارات وتكوين إطاراتها في هذا المجال.

تتمثل أهم الصعوبات التي تعوق عملية إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالمهمة فيما يلي:

1. صعوبة تقييم المنظومة القانونية الحالية بالنظر للتضخم التشريعي وهو ما يستدعي في مرحلة أولى إلى توظيف المنهجية حال إصدارها عند صياغة مشاريع النصوص القانونية وفي مرحلة ثانية ضبط خطة عمل لملائمة النصوص الصادرة وخاصة منها القوانين الإطارية في مختلف المجالات على مع مقتضيات المنهجية.
2. ضعف التكوين في مجال النوع الاجتماعي بالنسبة لأغلب إطارات الإدارات العامة بالمكلفة بالشؤون القانونية للوزارات وهو ما يتطلب تدارك هذا الإشكال وضبط برنامج تكوين في الغرض بالتنسيق مع الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات برئاسة الحكومة والمدرسة الوطنية للإدارة.
3. صعوبة إيجاد تمويل ومرافقة لتنفيذ خطة العمل. يقترح في هذا الشأن تقاسم الأعباء مع كافة الوزارات المعنية وعند الاقتضاء التوجه إلى إيجاد تمويل أجنبي.

3- تنزيل آثار الخطة الوطنية لإدراج ومأسسة النوع الاجتماعي

- الأثر عدد 2: **الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي**
- 1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: دعم مشاركة المراقبات في التكوين الإشهادي	محدودية مشاركة المراقبات في الدورات التكوينية	نقص في التمويل عدم ملائمة مواعيد التكوين	عزوف المراقبات على المشاركة

2.1 خطة عمل الأثر 2

1.2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

برنامج الرقابة						
الهدف الاستراتيجي4.2: تطوير المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي	**اسم المؤشر**	**إنجازات ن-1**	**تقديرات ن**	**تقديرات ن+1**	**تقديرات ن+2**	**تقديرات ن+3**
ضمان تكوين اشهادي للمراقبات	نسبة المراقبات المتمتعات بتكوين اشهادي		-	%43	%47	%54

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر

برنامج الرقابة

			الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي						الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	تقديرات ن+1	تقديرات ن+2	تقديرات ن+3		ن+1	ن+2	ن+3	
التكوين	مخطط تكوين	دورات تكوينية اشهادية		43	47	54		50	100	150	
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1											
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1											
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة											

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 2

يحرص برنامج الرقابة على تدعيم المساواة من حيث المؤهلات بين المراقبين والمراقبات في مجال الحصول على التكوين الإشهادي وذلك عبر القيام بدورات تكوينية في المجال حيث يهدف التكوين الاشهادي إلى الترفيع من نجاعة العمل الرقابي بما ينعكس إيجابا على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج.

وفي هذا الإطار ولتحقيق هذا المؤشر ستعمل رئيسة البرنامج على إدراج اعتمادات ضمن ميزانية البرنامج لسنة 2025 على تخصيص اعتماد قدره 50 ألف دينار وإبرام اتفاقيات مع جهات تمويلية مانحة قصد تأمين دورات تكوينية إشهادية في مجال الرقابة بما يتلاءم مع المعايير الوطنية والدولية.

2.

4- تلخيص لتعهدات المهمة فيما يتعلّق بتحقيق المساواة على أساس النوع الإجتماعي

1- تلخيص للأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	مؤشرات الأنشطة					
		إسم المؤشّر	إنجازات ن-1	تقديرات ن	تقديرات ن+	تقديرات ن+2	تقديرات ن+3
الأثر 1							
برنامج الاشراف	ملائمة المنظومة القانونية لمقاربة النوع الاجتماعي	تطور مراحل إعداد منهجية عمل لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في صياغة النصوص القانونية	-	-	20%	30%	30%
الأثر 2							
برنامج الرقابة	ضمان تكوين اشهادي للمراقبات	نسبة المراقبات المتمتعات بتكوين اشهادي	-	-	43%	47%	54%

2- تلخيص للأنشطة المراعية للنوع الإجتماعي

أصناف الأنشطة	الأصناف الفرعية للأنشطة	الأثر	البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الميزانية					موارد أخرى للتمويل
					ن-1	ن	ن+1	ن+2	ن+3	
مأسسة المسار ووضع خطة عمل	تشكيل فريق عمل	منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات	الاشراف	تحسين إنتاج ونشر المعلومات						
	برنامج تكوين									
المصادقة	اعتماد المنهجية									
الاتصال	تعزيز التواصل مع الهياكل المعنية									

مخطط تكوين	التكوين	الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي	الرقابة	ضمان تكوين اشهادي للمراقبات			50	100	150	سيتم إبرام اتفاقيات مع جهات تمويلية مانحة قصد تأمين دورات تكوينية إشهادية في مجال الرقابة
مجموع الميزانية للصنف من الأنشطة										